

المركز القومي للترجمة

ميشيل بارنييه

من سيطعم العالم؟

من أجل ثورة زراعية جديدة

ترجمة: نجوى حسن

225

كيف يمكن ضمان سلامة الغذاء وتوريده غداً للجميع، عندما نصبح تسعة مليارات؟

وأية زراعة تلك التي ستعمل على تلبية الاهتمامات البيئية والصحية والتحديات الديموغرافية والمطالب الجديدة في مجتمعاتنا المتغيرة؟

لقد ولد هذا الكتاب من وعي مزدوج، أول صوره: دخولنا في عصر ندرة البيئة. وثانيها: أن من واجبنا الاستمرار في الإنتاج لإطعام البشر، إنتاجاً أكثر وأفضل وفي كل مكان. إنه تحد غير مسبوق، مع إعادة الابتكار، وبدعم من سياسات متماسكة ومنسقة، تصبح الزراعة مصدر قوة استراتيجية للبيئة المحمية؛ وللأراضي الفخورة بقيمها والعيش فيها وللغذاء الآمن الكافي.

إن المخاطر ليست كبيرة فقط بالنسبة إلى الاقتصاد، لكن القرن العشرين بحاجة إلى ثورة زراعية جديدة من أجل مجتمع أكثر إنسانية.

من سيطعم العالم؟

من أجل ثورة زراعية جديدة

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2258
- من سيطعم العالم؟: من أجل ثورة زراعية جديدة
- ميشيل بارنييه
- نجوى حسن
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

QUI VA NOURRIR LE MONDE?

Pour une nouvelle révolution agricole

Par: Michel Barnier

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

من سيطعم العالم؟

من أجل ثورة زراعية جديدة

تأليف: ميشيل بارنييه

ترجمة: نجوى حسن



2014

بارنييه، ميشيل.

من سيطعم العالم: من أجل ثورة زراعية جديدة/ ميشيل بارنييه: ترجمة: نجوى حسن. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣.

١٧٦ص: ٢٠ سم.

تدمك ٦ ٧١٥ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - الزراعة.

٢ - مصر - الأحوال الاقتصادية.

أ - حسن، نجوى (مترجم)

ب - العنوان

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٤٢٤٢/ ٢٠١٣

I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 715 - 6

ديوى ٦٣٠

المحتويات

تصدير بقلم : إدجار بيزانى 7

مقدمة 11

الفصل الأول

إطعام الناس: قضية رئيسية فى القرن الجديد 15

الفصل الثانى

كسر حلقة الجوع والغضب 37

الفصل الثالث

العثور على طرق لتنمية جديدة 69

الفصل الرابع

سويا نبنى إطار حياتنا 101

الفصل الخامس

الزراعة فى قلب "قوة أوروبية" 123

ملحق 151

قاموس المصطلحات المستخدمة 153

جداول 168

تصدير

يعرض ميشال بارنييه هنا جميع المشكلات التى قادته وظيفته إلى النظر فيها. وإلى حلها مع الشركاء والمتحاورين الذين لا يشاركونه جميعا تحليله، وأحكامه، وخياراته، سواء كانوا مزارعين أو فلاحين أو صيادين أو من سكان المناطق الريفية أو الحضرية، وسواء كانوا بيئيين أو لا، أو من مؤيدى أوروبا أو معارضيها، وسواء كان هؤلاء يشاركونه تفاؤله المفعم بالثقة أو مخاوفه. وقد نجح فى ذلك، ولكن لفهم أهمية هذا الموضوع، ومدى الترابط بين القضايا. يجب على المرء أن يتحلى بالحكمة لمتابعة مسيرته، خطوة بخطوة، وإيلاء اهتمام خاص لاستنتاجاته؛ لأن الحفاظ على الطبيعة ووضع حد للجوع يسيطران اليوم على مستقبل العالم أكثر من أى وقت مضى، كما هو الحال مع إعادة اختراع أوروبا.

لنتابع الكاتب فى نهجه الذى يعتبر أيضا مؤثرًا فى وجهات نظره: فهو ينطلق بشكل ملموس من الوضع الحالى والتطورات

المرتقبة، فى "عالم أكثر هشاشة من أى وقت مضى: لتدبير الاحتياجات البشرية وكل الاحتياجات الإنسانية للجميع فى الحاضر والمستقبل، الأمر الذى يؤدى فى مجال الزراعة والغذاء إلى التشكيك فى مبادئ منظمة التجارة العالمية.

ثم إنه يؤكد أن الجوع والغضب، والقحط والعنف هى القضايا الأكثر أهمية. وفى هذا السياق، يقوم بتقديم الدور الذى تلعبه الزراعة. والذى يمكنها أن تضطلع به فى الانطلاق الاقتصادى فى البلدان الأشد فقرا، وفى التنمية الشاملة لهذا الكوكب، وقد دعا إلى التنظيم السياسى الضرورى، والتشاور الذى لا غنى عنه فى العالم، فبدونهما علينا أن نستعد للأسوأ.

ومؤيدا دون دوغمائية لـ تنمية جديدة بعيدا عن أى أيديولوجية، راح يخطط "سبل العقل والمستقبل" التى تؤدى إلى "ثورة فى الاقتصاد"، "فى الوقت الذى تفرض فيه حدود العالم نفسها".

ولكن الغذاء والأمن الغذائى ليست الأهداف الوحيدة التى يجب أن يسعى وراءها المسؤولون. فهناك حماية المساحات الأرضية، والبحرية التى يخصص لها المؤلف بيانا مقنعا. بدءا من احترام الطبيعة واستغلال الأراضى، وتنمية الحياة فى الأقاليم، باعتبارها عوامل رئيسية فى تحقيق التوازن لدينا وبالتالى لمستقبلنا، ليظهر أنه لا يوجد أى تناقض بين الإنتاج الرشيد، وحماية البيئة والكفاءة الاقتصادية.

يبدو أن كل شىء قد قيل، ولكن لا ، فمن الضرورى، بالإضافة إلى هذه الأهداف الطموحة، توفير دينامية وإطار ومعنى سياسى، والجزء الأخير من الكتاب مخصص لأوروبا. وفيه، كما فى مواضع أخرى. يأخذ ميشال بارنييه موقفا لا لبس فيه. فكما يقول: يجب علينا "استعادة الشجاعة التى أسست أوروبا، ومعناها وأنفاسها." ليس فقط لأوروبا نفسها. بل أيضا لتقديم مثال على الإدارة الإقليمية. والطريقة الوحيدة لحل مشاكل يعجز نهائيا أمامها ٩٥٪ من تعداد المائتى دولة المستقلة الموجودة حاليا. وربما قد يكون هذا أيضا هو المثال لظهور الحكم العالمى.

أثارت قراءة كتاب ميشال بارنييه لدى الكثير من الذكريات، ودون حنين إليها، قرأته بشغف. وإذا كنت قد اقتصرت على عرض هندسة بنائه؛ فذلك لأن منطقه قد أذهلنى، فكل فصل من فصول الكتاب يعد درسا، وكل فصل به خطوة فى طريق تحقيق الوعى بأخطر المشاكل التى تواجهنا باعتبارنا بشرًا ومواطنين.

ففيما وراء كونه وثيقة مفيدة، يعد هذا الكتاب دعوة للحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

إدجار بيزانى
وزير الزراعة فى عهد الجنرال ديجول
من ١٩٦١ إلى ١٩٦٦
ومفوض أوروبى من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣

مقدمة

"يجب إيقاظ الضمائر النائمة،

فالرغبة فى بعث الطمأنينة تساعد دائما على الأسوأ"

رينيه جيرار[١]

منذ الزيارة التى قمت بها لهاييتى فى مايو ٢٠٠٤، وحصوتان من الحصى الصغيرة البيضاء تقبعان على مكتبى، فعقب انصرام مائتى سنة، كانت هذه أول زيارة يقوم بها وزير فرنسى للشؤون الخارجية، لبلد من أكثر البلدان فقرا فى العالم، بلد يتحدث جميع سكانه بالفرنسية. وهو بلد توجد فيه كل التحديات، فى آن واحد، أمام دبلوماسية سخية وتطوعية. كانت هناك فى ذلك الوقت أمطار غزيرة، وقد انهال الماء أسفل المنحدرات الخالية من الغابات بعد أن حرقت جميع النباتات، وقد اجتاح سيل من الوحل والصخور قرية صغيرة على الحدود مع سانتو دومينغو، حيث ذهبت لإظهار التضامن الأوروبى الفرنسى، وهناك التقطت هذين الحجرين باعتبارهما رمزا لمأساة هذه الجزيرة.

---

(١) أستاذ فخرى للأدب وعضو بالأكاديمية الفرنسية.

فى هايتى، وبعيدا عن العاصمة والأحياء الفقيرة ومدن الصفيح، كان هناك الرجل الذى جعل من الزراعة الرافعة الأولى ضد الفقر: فرانكلين أرمان، الذى يرافقه فى جهوده العديد من الأصدقاء ومعهم إيزابيل زوجتى. فوق المرتفعات فى Panḍiassou على مسافة سبع ساعات من "بورت أو برانس" بالطريق الممهد، وفى مجتمعه الرائع المكون من الإخوة والأخوات الصغار، بنى فرانكلين أرمان المدارس ومركزا للتدريب وسدودا على التلال، وزرع فيها الآلاف من الأشجار إضافة للخضروات والفواكه. وقاموا معا بعمل ما يجب عمله فى أنحاء العالم لمنع المجاعة، والتصحر، والهجرة إلى المدن أو الأحياء الفقيرة. لقد خلقوا التقدم، نعم فعلوا ذلك، لذا فهو ممكن! وهناك فى ذاكرة العديد من القراء أو فى قلوبهم الكثير من الأمثلة الأخرى، والوجوه الأخرى التى تثبت أن ذلك ممكن فى أفريقيا، وفى أمريكا اللاتينية، وفى آسيا. وأحيانا أقرب إلينا من ذلك، فالعالم لديه حتميات زراعية يتوقف عليها مستقبله الغذائى. وكما قال إدغار بيزانى الذى يمنحنى صداقته ويشرفنى باستهلال هذا المقال: "مستقبل المزارعين فى العالم يعتمد على وجود حكم عالمى يتكيف مع المتطلبات الإقليمية، ويعتمد ربما على "سياسة زراعية عالمية جديدة"، وهو ما كتبه أربع من الوزراء السابقين الفرنسيين[٢].

---

(٢) بيار مهينيوريني، هنرى ناليه، وميشيل روكار، وفيليب فاسور، ولوموند فى ٢ مايو ٢٠٠٨.

نعم، هناك ضرورة زراعية ملحة: لأن هناك طارئًا غذائيًا فى الوقت الراهن. إذ يوجد أربعة عشر ونصف مليون شخص مهددين بكارثة إنسانية فى القرن الأفريقى وحده، وذلك وفقا للأمم المتحدة. كما يتطلب الجفاف ونقص الغذاء مساعدات طارئة من أجل الصومال وإثيوبيا وجيبوتى وكينيا وأوغندا. ولا يكفى أبدا أن يكون ردنا الوحيد هو المساعدة. فهى لا تُعِدُّ للمستقبل، وقد تعرضه للخطر بتثبيط الإنتاج المحلى من الأغذية وبخلق تبعيات جديدة.

إذن، فى هاييتى، كما هو الحال فى منطقة القرن الأفريقى وغيرها، يتعلق الأمر ببناء أو إعادة بناء اقتصاد الإنتاج الزراعى. حيث هناك ما يبرره ذلك من التقارب الجغرافى والأنهار، ويكون للعديد من البلدان مصلحة لتجميع مصائرها الزراعية، وإدارة المياه والمخاطر الصحية والمناخية. أليس هذا بالضبط ما فعلناه نحن أنفسنا الأوروبيين لمدة خمسين عاما، فى بناء سياسة زراعية مشتركة عبر قارة بأكملها؟

لقد صرت على قناعة. بأن مفتاح مكافحة المجاعة يكمن فى الحكم العالمى الجديد، جنبا إلى جنب مع جهود المؤسسات الكبرى والمنظمات غير الحكومية فى الزراعة المحلية، وفى مثل هذه المشاريع الزراعية الإقليمية؛ أكثر بكثير منه فى الليبرالية المتطرفة أو فى التجارة فقط دون قواعد. وهذا الكتاب هو وسيلة للمشاركة فى النقاش الرئيسى فى عصرنا هذا، حيث يختلط التحدى الغذائى

بالمتطلبات البيئية. بالإضافة للأخلاق والعدالة المفتقرة فى عالمنا بحاله الراهن.

فى قلب هذا النقاش، هناك من الرجال والنساء الذين يعملون من أجل إطعام الآخرين. ويستحقون الاحترام. وهم يمارسون واحدة من أقدم المهن. وواحدة من أكثرها حداثة، والتى هى على أى حال، الأكثر ضرورة.

الفصل الأول

إطعام الناس
قضية رئيسية فى القرن الجديد

كان التقدم التكنولوجى هو الذى سمح بزيادة المحاصيل الزراعية والإنتاج الغذائى؛ لمواجهة النمو السكانى، ولم يعد هذا الرد كافيا. ففى يناير ٢٠٠٨، وضع التقرير السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى "انعدام الأمن الغذائى"(٣) من بين المخاطر الكبرى أمام البشرية، وللمرة الأولى منذ عقود، نجد العديد من البلدان قد هزتها أعمال شغب بسبب الجوع، لذا يجب أن نسلم هنا بأن الجوع حقيقة خطيرة فى عالم اليوم، وبأن أجوبة الأمس لا تتوافق مع الوضع اليوم.

وكوكبنا يحمل فى حد ذاته علامة هذا المأزق، فقد تم الاعتداء على البيئة من خلال أسلوبنا فى الإنتاج، الذى أهمل طويلا حدود إمكانيات الأرض، وأبرز علامة على ذلك هو ارتفاع أسعار المواد

---

(٣) يتم تعريف المصطلحات أو العبارات التى تليها نجمة فى قاموس فى نهاية الكتاب.

الغذائية. الذى ضرب الدول النامية بعنف، ولكنه لم يستثن الآخرين. ويرجع ذلك جزئيا إلى الحوادث المناخية فى أستراليا وأوكرانيا. وبعدم احترامه الكافى للتوازنات الإيكولوجية الكبيرة، لم يعمل الانسان فقط على تدهور البيئة الطبيعية. إنما تعرض أيضا لأضرار اقتصادية خطيرة.

وأخيرا تهشم لدينا يقين الأمس بسبب اندلاع وتفشى الأوبئة الحيوانية المهددة للجنس البشرى. وفى سنوات قليلة، أصبح الغذاء موضعا للريبة والتشكيك، وأصبحت التغذية. التى ينبغى أن تكون بمثابة أمن بسيط ويومى للكثيرين، فى قلب أكبر المخاوف. وهذا ما لا يمكننا قبوله. فبدلا من ذلك، نحن بحاجة إلى جعل الأمن الغذائى واجبا سياسيا "حيويا". نعم، نحن نطرح سؤالا قديما قدم الإنسانية: كيف ننتج ما يكفى لتغذية جميع البشر، بشكل جيد ودائم؟

هذا هو قلب التزامى كمواطن فرنسى وأوروبى؛ أى بناء "مجتمع الاعتدال" الذى يسمح فى نفس الوقت بعدم تدمير كوكبنا بشكل دائم فى الوقت الذى نغذى كل سكانه، ولنجعل من هذا التحدى الهائل أساسا لشكل جديد من التطوير الاقتصادى.

عندما نصبح تسعة مليارات

تأتى الأنباء لتذكرنا فجأة بأن عالمنا لم يتخلص من المجاعة: إذ

يعانى اليوم من الجوع المزمن ٨٦٢ مليون[٤] شخص، ويموت ٦ ملايين طفل كل سنة، ويعانى ٢ مليار شخص من نقص تغذية حاد، لا سيما فى أفريقيا وآسيا؛ فانعدام الأمن الغذائى يهدد أكثر من أى وقت مضى بقاء جميع سكان أشد البلدان فقرا.

بل إن العالم الغنى نفسه لم يعد يجهل سوء التغذية؛ ففى فرنسا هناك ٢ مليون شخص يتلقون المعونات الغذائية كل سنة، وفى الولايات المتحدة ما يقدر بنحو ٢٦ مليون أميركى يعانون من سوء التغذية. وتقدر الفاو[٥] FAO أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن فى العالم النامى والمتحول ٣٤ مليون: ٢٥ مليون منهم يعيشون فى أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفيتى السابق، و٩ مليون يعيشون فى أغنى البلدان، من بينهم الأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المقاصف المدرسية فى أفقر الأحياء، والكبار المضطرون للحصول على المعونة الغذائية، أضف لذلك شح القيمة الغذائية فى الفواكه والخضروات لدى الفقراء: فالغذاء صار مصدرا قويا للتفاوت، فى سياق حديث جدا لم يسبق له مثيل فى غلاء الأسعار.

---

(٤) رقم أورده السيد جاك ديوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، فى خطابه فى ٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ فى روما.

(٥) الفاو (منظمة الأغذية والزراعة) هى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تهدف إلى "مساعدة وبناء عالم متحرر من الجوع"؛ شعارها (ليكون الخبز للجميع) وذلك منذ ١٩٥١ ومقرها روما.

وسوف يصل تعداد كوكبنا إلى ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وسيواجه بعد ذلك تضاعف الطلب على الغذاء. فما هى هذه الزراعة ومصايد الأسماك التى تستطيع مواجهة هذا التحدى، فى سياق مزدوج من التوترات الغذائية غير المسبوقة فى بيئة مهددة؟

من المؤكد أن النمو الهائل فى عدد سكان العالم الآن يقع وراءنا: لقد بلغ ذروته فى التسعينيات، وتشارك البلدان كافةً الآن فى عملية التحول الديموغرافى، بما فى ذلك أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأدنى والأوسط. فمعدل الولادات المرتفعة جدا الذى كان يميز هذه المناطق حتى وقت قريب صار ينحو إلى الانخفاض، مما تسبب فى حدوث تباطؤ فى النمو السكانى وانخفاض فى نهاية المطاف فى نمو سكان العالم.

على المدى القصير، سيظل السكان يتزايدون بوتيرة سريعة، فى زخم التسارع الذى عرفه النمو الهائل للسكان فى القرن العشرين، ففى حين استغرق العالم أكثر من قرن من الزمان لينتقل من مليار إلى مليارى نسمة (بين ١٨٠٤ و١٩٢٧)، لم يستغرق الأمر سوى اثنتى عشرة سنة للانتقال من خمس إلى ست مليارات (بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩٩). ومنتقلا من ٥.٧ بليون نسمة فى عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٩ مليار نسمة فى ٢٠٥٠، وسيكون عدد سكان العالم عندئذ قد زاد بنسبة ٧٦ ٪ ولن يصبح التباطؤ محسوسا جدا إلا بعد العام ٢٠٥٠، إذ ينبغى أن يصبح عدد سكان العالم ١١ مليار نسمة "فقط" فى ٢١٥٠.

يزيد من أهمية هذا التحدى الديموغرافى أن زيادة عدد السكان ستكون أولا فى أشد البلدان فقرا، تلك التى يكون الوضع الغذائى فيها أشد حرجا. ومن المحتمل أن ينخفض عدد سكان أوروبا من ٧٢٨ مليون فى ١٩٩٥ ليصل إلى ٦٦٠ مليون فى عام ٢٠٥٠. أما أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فإنه من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها فى غضون ثلاثين عاما، أى بين عامى ١٩٩٥ و ٢٠٢٥.

معظم هذا التطور سوف يكون فى المناطق الحضرية، حيث يعيش الآن نصف سكان العالم. ومع ذلك، فإن نمط الحياة الحضرية، إلى جانب النمو الاقتصادى، يؤدى إلى تغييرات عميقة فى عادات الأكل. ويمكن رؤية هذا بالفعل فى بعض البلدان الناشئة. مثل الصين، التى تشهد زيادة المنتجات الحيوانية والدهون والسكريات فى حصتها اليومية من الغذاء. وهكذا يستهلك عدد من البلدان الآسيوية المزيد من منتجات اللحوم والخبز على حساب الحبوب التقليدية التى هى الأرز. وفيما بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٣٠ سوف تزداد نسبة الأطعمة الحيوانية فى النظام الغذائى الآسيوى بنسبة ٦٠٪، و ٣٠٪ فى وجبات أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، وبالتالى فإن الزراعة فى العالم ستواجه "ثورة حيوانية" حقيقية. ولتلبية الطلب المقدر فى الإحصائيات يتوجب أن يزيد الإنتاج العالمى للحوم بنسبة ٨٥٪ بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٣٠.

وعلى مدى نصف القرن القادم، وفيما بعد النمو السكانى، يجب علينا أن نأخذ فى الاعتبار هذه التغييرات التى ستحدث فى أنماط الحياة والاستخدام الغذائى، جنبا الى جنب. فلن تقوم هذه الظواهر فقط بتثبيت ظاهرة نمو معزز للطلب فى السوق العالمية، ولكنها ستقوم أيضا بقلب النظم الزراعية فى البلدان الأشد فقرا، حيث تعمل التغيرات فى عادات الأكل بالفعل على إبعاد السكان عن الإنتاج المحلى، الذى يقل الطلب عليه، وتتسبب فى خسائر درامية فى دخل صغار المزارعين أول ضحايا الجوع فى العالم، أى أن ٨٠٪ من الأشخاص الذين سيعانون من نقص التغذية أو سوء التغذية سيكونون من الريفيين. علاوة على ذلك، فإن هذا الطلب الجديد على الأغذية ـ المزيد من اللحوم والخبز ـ سوف يمثل مشكلة للموارد المتاحة لمعالجتها بسرعة، فتربية الحيوان فى الواقع مكلفة جدا فى الأراضى والمياه والطاقة والحبوب اللازمة لتغذيتها؛ إذ يستلزم الأمر من ثلاثة إلى خمسة عشر ضعف المساحة لإنتاج نفس الكمية من البروتين الحيوانى والبروتين النباتى، كما يتطلب من ثلاثة إلى عشرة سعرات حرارية نباتية لإنتاج سعر حرارى حيوانى واحد! ومع ذلك، فربما للمرة الأولى فى تاريخنا، صرنا لم نعد نميل إلى الثقة العمياء فى الطبيعة التى لا تنضب من الموارد، فقد قامت معادلة جديدة تماما: يجب أن نواجه الآن التحدى الديموغرافى للقرن الـ٢١ مع الحفاظ على البيئة لأجيال المستقبل. وقد ذكرنا بذلك ـ فجأة وبشكل حاد الارتفاعُ الأخير غير المسبوق فى أسعار المنتجات

الزراعية، الذى ارتبط، من بين أمور أخرى، بانتشار الكوارث المناخية والجفاف والفيضانات التى تقلل المحاصيل مع ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية، وهو ما سوف يستمر على مدى العقود المقبلة، ففى بداية ٢٠٠٧ كان المخزون العالمى فى أدنى مستويات له منذ ١٩٨٠ واستمر أيضا فى الانخفاض بنسبة ٢٪ فى أوائل ٢٠٠٨.

فى عالم أكثر هشاشة من أى وقت مضى

ماذا لو ذاب الجليد غدا فى القطب الشمالى بأكمله؟ نحن نعلم الآن أن هذا ليس واقعيا؛ ولكن فى الحقيقة، يتنبأ بعض العلماء، مدعومين بنماذج الكمبيوتر، بأنه فى عام ٢٠٤٠ قد لا يكون هناك ثلج أو جليد. وأيا كانت السيناريوهات الكارثية، فإن الاستنتاج الذى لا مفر منه هو: أن الاحتباس الحرارى حقيقة واقعة.

بالنسبة لخبراء الـ GIEC (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)، لم يعد هناك أى شك فى أن الأنشطة البشرية تسبب ظاهرة الاحتباس الحرارى. ووفقا لأحدث تقرير لها، ترتبط الزيادة فى متوسط درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين، فى المقام الأول، بزيادة كبيرة فى انبعاثات الغازات الدافئة الناجمة عن الأنشطة البشرية. فبحسب تقديراتهم، سوف ترتفع حرارة الأرض من ١،٨ درجة مئوية إلى ٤ درجات مئوية من الآن وحتى ٢١٠٠، مما يؤدى إلى سلسلة مترابطة من

الاضطرابات التى تحدث تغييرا جذريا فى أوضاع الزراعة فى جميع أنحاء العالم، لأن ظاهرة الاحتباس الحرارى هى قبل كل شىء، بالنسبة لكوكبنا، تعنى طقسا متقلبا ومتباينا، مع تغيرات أكثر عنفا، ومع ٢ درجة مئوية بالزائد، سيشهد بلد مثل أوغندا القضاء على إنتاجه تقريبا من القهوة، التى توفر له الآن ثلثى عملته...

وبالتأكيد، سوف تتغير الخارطة الزراعية العالمية الحالية، مع عواقب خطيرة اقتصادية واجتماعية فى بعض المناطق. وإذا كان من غير الممكن للعلماء التحديد الدقيق لحجم هذه التغيرات المناخية وعواقبها، فإن الجميع يتفق على خطورة هذا التهديد. وقد أعلمنى صناع النبيذ فى "لا نغدوك روسيون" بأن وقت الحصاد قد تقدم بثلاثة أسابيع عما كان عليه منذ عشرين عاما! وبالتأكيد، فإنه فى البداية، سوف تعوض زيادة الإنتاجية فى بلدان المناطق المناخية المعتدلة ذلك العجز الذى تكبدته المناطق المدارية. ولكن لكم سنة؟ إذ سوف يؤثر الطقس غير المنتظم أيضا على المناطق الشمالية، معطلا نمو الإنتاج. دعونا نتذكر صيف عام ٢٠٠٦، وتوالى شهر ساخن وشهر جاف فى أوروبا، ثم مجئ شهر أغسطس باردا نسبيا. مما تسبب فى انخفاض محاصيل الخضر من ٥ إلى ٥٠٪ تبعا للنوع. ولا تستبعد فرضية حدوث تبريد مفاجئ فى أوروبا، مرتبطا بضعف أو حتى اختفاء تيار الخليج، وإن كانت الملاحظات تبقى غير مكتملة فى هذا الصدد.

ستجد جغرافيا صيد الأسماك نفسها أيضا متأثرة بهذه التغيرات فى المناخ. وإذا كان تأثير الاحتباس الحرارى على البيئات المائية لا يزال غيرمعروف بالقدر الكافى، فإن البحوث تتضاعف ولا تترك مجالا للشك. فالشعاب المرجانية، كما نعلم، تأثرت بالفعل بشدة، إن "المرض الأبيض" الذى يعرضها للخطر، فى منطقة البحر الكاريبى وجزر الريونيون، على سبيل المثال، يرتبط بالاحتباس الحرارى الذى يحرمها من حقها فى موطنها الطبيعى ومصدرها من الطاقة، وهذه الظاهرة التى لم يسبق لها مثيل فى كثافتها وتواترها، تتسبب فى اضطرابات خطيرة للنظم الإيكولوجية المدارية التى هى من بين الأغنى والأكثر تنوعا فى العالم، وبدون الشعاب المرجانية، فإن أكثر من مليون من الأنواع البحرية لن تستطيع الحياة، وبالإضافة لذلك، سوف يتأثر الإنسان بقسوة. فماذا سيصبح فى الواقع شأن القرى الساحلية التى تحيط بها هذه الشعاب، التى تتغذى بشكل حصرى على الصيد؟ وماذا سيكون أيضا حال حياة الملايين من المرضى الذين يتلقون العلاج اليوم بفضل الـ AZT المصنوعة من الإسفنج المرجانى؟ وإذا كانت صور الشعاب المرجانية المبيضة تطرق عقولنا، فإن الاحتباس الحرارى يوقع الاضطراب فى العوالم البحرية وأعماق البحيرات. إن أسماك المياه الجنوبية تنمو فى مياه لم تكن تحيا فيها إلى الآن، والأسماك الكبيرة أصبحت نادرة، ويميل التنوع البيولوجى إلى الانخفاض. والاحتباس الحرارى المرتبط بالصيد الجائر هو مزيج متفجر يقضى على الموارد

السمكية (أى الموارد المائية الحية، حيوانية أو نباتية، فى المياه البحرية أو العذبة)، فعلى الرغم من الحظر المفروض على صيد أسماك القد لثلاثة عشر عاما لم تعد بعد هذه الأسماك إلى نيوفاوندلاند.

بالتالى، ينبغى أن تتأثر، بشكل استثنائى، فى العقود المقبلة القدرة الإنتاجية الزراعية فى العالم. وسوف تكون أكثر تأثرا نظرا لأن ظاهرة الاحتباس الحرارى من المحتمل جدا أن تؤدى إلى جعل أجزاء من الأرض غير صالحة للاستعمال تحت تأثير ارتفاع مستويات مياه البحار. وهذه الارتفاعات، التى تقدر بين ٢٠ و٦٠ سنتيمتر، سوف تكون لها عواقب خطيرة على ٢٥٠ مليون شخص يعيشون على أقل من متر واحد فوق مستوى سطح البحر، وعلى مساحات لا تحصى من الأراضى الزراعية، وعدد من المدن الساحلية الكبرى. ومن المعروف أن ٤٠ ٪ من سكان العالم يعيشون على مسافة ٦٠ كيلومترا من الساحل. لذا فإن ارتفاع ٥٠ سنتيمترا مربعا، سيغرق ستة عشر ألف كيلومترا فى بنغلادش، وعشرين ألف كيلومترا فى فيتنام وثلاثين ألف كيلومترا فى إندونيسيا. فماذا سيكون من أمر أوروبا، حيث ثلث السكان يعيشون على امتداد السواحل؟

تتكيف الزراعة، واعية بهذه التهديدات، وكذلك صيد الأسماك فى الاتحاد الأوروبى وتضع طرقا للإنتاج أكثر استدامة، لكن المسألة صارت على المحك خاصة بالنسبة للممارسات الزراعية

التى ضعفت بالفعل بسبب الاحتباس الحرارى، وأيضا من ندرة المورد الأكثر حيوية: الماء.

فإذا ما تحولت ندرة المياه إلى نقص حقيقى، سوف تلوح فى الأفق الضغوط والمنافسات المصاحبة بعنف، خاصة حول توزيعها واستخداماتها[٦]، وهذا المنظور ليس بعيدا بالضرورة. لقد دخلنا الآن عصرالندرة الإيكولوجية: فأكثر من مليار شخص لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة، وأكثر من مليارين ليس لديهم خدمات الصرف الصحى الأساسية، والبلدان الغنية نفسها ليست أقل تعرضا للنقص محليا وموسميا، وتتغذى التوترات السياسية الخطيرة بالتناحرات التى تنمو فى نهاية المطاف حول هذا المورد النادر والثمين، فهكذا الحال بين إسرائيل وفلسطين أو بين تركيا والعراق وإيران، وبطبيعة الحال فإن المياه العذبة ليست هى النفط، فهى مورد متجدد، وسوف تبقى ولن تختفى من على وجه الأرض.

ولكن فى عالم يتهدده الاحتباس الحرارى ويشهد، منذ عام ١٩٥٠، استهلاكا من المياه يتضاعف كل عشرين عاما، يصبح "القلق المائى" حقيقة واقعة مثيرة للقلق. ومن المرجح أن بعض المناطق الفقيرة التى تعانى من النقص فى المياه سوف تتعرض بشدة لأن ترى الوضع يزداد سوءا (كما هو الحال فى جميع المناطق الجنوبية،

---

(٦) "صار الماء والغذاء مصدرين للنزاعات المحتملة"، مداخلة مع جاك ديوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. فى جريدة لو موند، فى ٢٥ يناير ٢٠٠٨.

ولا سيما فى أفريقيا وأيضا فى آسيا). وقد ترى البلدان الغنية أيضا زيادة وتيرة ونوبات الندرة لديها. إن شفط المياه المكونة فى الطبقات الجوفية يتم بمعدل أعلى بكثير من قدرتها على التجديد، والإفراط فى السحب الممارس على طبقات المياه الجوفية يمس استمراريتها، بالإضافة إلى أن التوصل إلى المياه الصالحة للشرب مرتفع التكلفة نظرا لعمليات الجمع والتطهير والتوزيع. فى الصيف الماضى، استضاف ميناء برشلونة سفنا هى صهاريج المياه العذبة لتلبية احتياجات قطالونيا. وتعميم الوصول إلى المياه مع الحفاظ عليها، وتحسين التوازن فى استخدامها، والسماح بالوصول دون نزاعات، إلى مياه ذات نوعية جيدة، هى أمور تمثل اليوم رهانات نوعية لا تتجزأ ولا غنى عنها. فانعدام الصرف الصحى والمرافق المتهالكة هى السبب فى عدد كبير من الأمراض، مميتة فى أغلبها فى البلدان الفقيرة، فى حين أن زيادة تلوث الموارد فى العالم المتقدم، من جانبها، تشيع شبح المخاطر الناشئة حديثا على صحة الإنسان ـ وهى المخاطر التى لم تحدد بعد. وتحت تأثير زيادة ٢ درجة مئوية، يمكن للنقص فى "الذهب الأزرق"، وفقا لخبراء الفريق الحكومى الدولى، أن يؤثر على ما يصل إلى ٢ مليار نسمة. واليونسكو، من جانبها، تعتقد أنه فى غضون عشرين عاما، فإن ثلثى سكان العالم سيعيشون فى البلدان التى تواجه مشاكل خطيرة فى التموين، كما أن العديد من المناطق، حيث الإنتاج الزراعى التقليدى، ستواجه صعوبات أكثر.

الوضع يبدو أكثر هشاشة بما يرجح عدم اليقين من توافر نوعية الموارد الأساسية، مثل احتياطى الأراضى والبيئة البحرية. وإذا كنا لا نزرع سوى ١١٪ فقط من مجموع الأراضى فى العالم، تلك التى يمكن استغلالها نظريا (بمعنى أنها لا تشغلها الغابات أو النظم البيئية التى يجب حمايتها) فهذا نادرا ما يحدث، لأنها غير منتجة، متدهورة أو متصحرة؛ وبسبب التوسع فى المدن فى كثير من الأحيان على حساب أخصب الأراضى فى السهول الساحلية والوديان النهرية. فنظرا لتكثيف استخدامات الأراضى، والضغوط التنافسية والتغيرات البيئية، تقوض التهديدات العديدة هذه الأراضى، عبر التآكل، والتكدس، وتراكم الملوثات أو التحمض على سبيل المثال. وإذا كانت التربة من الموارد المتجددة، شأن المياه من الناحية النظرية، فإن الوقت اللازم لتجديدها يتجاوز بكثير المستوى الإنسانى؟ إذ يستغرق تشكيل التربة من عشرة آلاف عام إلى مليون سنة ...

وحالة موارد مصايد الأسماك فى العالم يجب أن تثير انتباهنا جميعا، فاليوم نجد أن ٧٥٪ من الموارد البحرية العالمية على وشك أن يفرط فى استغلالها، كما نجد الأسماك الكبيرة التى تعيش فى العمق (سمك القد والهلبوت ونازلى والشبوط..) فى طريقها إلى الندرة على نطاق عام. ووفقا لتقديرات عديدة، فإنه خلال خمسة عشر عاما تقريبا، فقدت المحيطات بين ٥٠٪ و٩٠٪ من أسماكها الكبيرة المفترسة، وفى الوقت نفسه، تضاعف صيد الأسماك

الصغيرة، مثل السردين، والماكريل والرنجة والحبار، إذ تضاعفت نسبتهم فى خمسين عاما، من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من الصيد. وعلى المستوى الأوروبى وحده، نجد أكثر من ٨٠٪ من موارد شمال شرق الأطلسى معرضة باستمرار للإفراط فى استغلالها! وإذا أضفنا التلوث إلى خطرالاحتباس الحرارى هذا الذى ينتهى المطاف بـ ٩٠٪ منه فى المحيطات، فقد أصبح مستقبل مواردنا السمكية أكثر غموضا.

على عتبة هذه الحقبة المتسمة بالندرة، وردا على هذا التهديد الكبير المحاط ببيئة هشة، هل يمكن أن نقف مكتوفى الأيدى؟ أنا أقول لا! بل إن علينا على العكس أن نبنى "مجتمع الاعتدال". وإلا فعلى حد تعبير نيكولا هولو سوف ندخل فى "مجتمع من الحرمان". ويجب على الزراعة ومصائد الأسماك الأوروبية المشاركة فى هذا التحدى الكبير.

إطعام، لكن أيضا تغذية أفضل

نحن نأكل فى أوروبا حتى نشبع وأحيانا أكثر، ونأكل بشكل أكثر أمنا وأكثر تنوعا غير أنه، ومن المفارقات فى مجتمعاتنا الثرية، أن المواد الغذائية لم تكن تمثل من قبل مشكلات إلى هذا الحد. وقد أظهرت الأوبئة الحيوانية أن التغذية يمكن أن تهدد صحة الإنسان، مما يجعل من السلامة الصحية قضية رئيسية فى مجتمعاتنا المتقدمة. فى الوقت نفسه، أظهرت وجباتنا

الغذائية مخاطرها: فأمراض القلب والشرايين، والسمنة فى تقدم، بما فى ذلك لدى الأصغر سنا. ونكتشف كل يوم بوضوح أكثر أن الطعام لا يكفى للعيش بشكل جيد، ومن ثم اتخذ التوازن الغذائى مكانا فى طليعة اهتماماتنا. خصوصا أن العالم النامى يواجه أيضا تغيرات اجتماعية وثقافية تظهر فى سلوكه أو فى تقاليده الغذائية.

"قل لى ماذا تأكل، أقول لك من انت".

هناك على المستوى العالمى مواجهة كبيرة بين النظم الغذائية فى البلدان الغنية وبلدان العالم التى على طريق النمو. ففى البلدان الغنية، تنتمى المجاعات إلى الماضى، حيث الإنسان يستهلك ما معدله ٣٢٥٠ سعرًا حراريًا للشخص الواحد فى اليوم الواحد، وهو أكثر بكثير من الـ٢٥٠٠ سعرًا حراريًا اللازمة فى المتوسط لتحقيق التوازن فى صحة الإنسان. فهم يأكلون أكثر من اللحوم والزيوت ومنتجات الألبان وأقل من الحبوب عن نظرائهم من سكان البلدان النامية. وتتميز أيضا الدول الغنية بالدور المهم للمنتجات الغذائية المعلبة فى الغذاء، من الوجبات الجاهزة والمجمدة والوجبات السريعة. ويرافق ارتفاع مستويات المعيشة والتحضر فى الواقع ممارسات خاصة فى الاستهلاك، فوجود النساء فى الحياة الاقتصادية يقلل من الوقت المتاح لشراء وإعداد الوجبات لصالح المواد الغذائية المصنعة والمجمدة؛ إن تنظيم الوقت فى العمل،

وتعميم "اليوم المستمر" يؤدى إلى زيادة استخدام الوجبات السريعة، وصحاف الطعام أو الوجبات الجماعية، كما أن تطور الهياكل الجديدة للأسرة، وخاصة زيادة البيوت والأسر وحيدة الوالد. يعزز الاستهلاك خارج المنزل. وهكذا تتنازل الثلاث وجبات اليومية عن مكانها وتترك مساحة أكبر للاستهلاك الفردى، غير المنتظم والسريع، والذى تتزايد وتيرته؛ وبالمحصلة، يتنوع الغذاء على نحو متزايد. كما أن التغييرات الديموغرافية الخاصة بالبلدان المتقدمة تؤثر أيضا على استهلاك الطعام. فطول العمر فى الواقع يؤدى إلى تزايد عدد السكان من "كبار السن"، ذوى المتطلبات الغذائية المحددة: كانخفاض الصوديوم وخفض امتصاص الدهون بسبب الكولسترول، على سبيل المثال. ومعظم المتخطين لـ ٦٥ عاما هم أكبر المستهلكين للفواكه والخضروات واللحوم البيضاء والأسماك، كما ظلوا متمسكين بالمنتجات الخام، مثل الزيت والسكر والزبدة.

لقد صار على الزراعة والصيد وما هو أبعد من ذلك، أى الصناعات الغذائية، أن تستجيب لاحتياجات لم يسبق لها مثيل، أثارتها التغيرات الجارية فى المجتمعات البشرية.

ومن الضرورى القيام بذلك مع الأخذ فى الاعتبار مخاوف جديدة: مخاوف صحية، لا سيما فيما يتعلق بظهور الأمراض الحيوانية الجديدة، ولكن أيضا مخاوف جديدة بشأن التوازن الغذائى. وفى عام ١٩٩٦، عندما اندلعت أزمة ما يسمى بـ "جنون

البقر". انفجرت مسألة الأمن الغذائى فى صدارة الأخبار. ومنذ هذا الوباء، الذى لا يزال يشكل أخطر ما عرفته الماشية الأوروبية، أثارت غيرها من الهجمات قلق الناس: كالحمى القلاعية وأنفلونزا الطيور أو التشكيك فى سلمون المزارع، على سبيل المثال. ما أدى بالتالى إلى التساؤل حول عاداتنا الغذائية واستخدام عمليات صناعية معينة وبعض أشكال الإنتاج، والمساهمة فى ظهور المستهلك المواطن وإلى انتقاد طريقة التنمية الزراعية المطبقة فى أوروبا منذ خمسينيات القرن العشرين.

وعلى الرغم من التدابير المتخذة، سواء على المستوى الوطنى (وخاصة مع إنشاء الوكالة الفرنسية لسلامة الغذاء AFSSA) أو على المستوى الأوروبى (فى عام ٢٠٠٢ من جانب هيئة سلامة الأغذية الأوروبية)، فإن الخوف من الأمراض الحيوانية وانتقالها إلى البشر على نطاق واسع يؤثر الآن على الخيارات الغذائية. هكذا عانى إنتاج لحوم البقر من عواقب أزمة سنة ١٩٩٠، وقد قلل خطر تفشى وباء انفلونزا الطيور من استهلاك الدواجن لصالح لحم الخنزير. كما أدى التساؤل حول سلمون المزارع إلى تحول المستهلكين عنه. فى المقابل، ظهرت الزراعة العضوية فى السنوات الأخيرة، كأول استجابة لكثير من المستهلكين القلقين. ونحن نعلم أن السوق يصارع حاليا لتلبية هذا المطلب الاجتماعى القوى، وظهرت تطلعات أو سلوكيات أخرى تؤثر على متطلبات

السكان فى البلدان الغنية جنبا إلى جنب مع هذه المتطلبات الصحية الجديدة، المتصلة بالخوف من أخطار العدوى أو التسمم. كما هو الحال بالنسبة للتطلعات الخاصة بالرفاهية الاجتماعية والصحية، التى أدت إلى الحد من استهلاك السكر، والاستعاضة عنه بالعسل أوالمحليات الاصطناعية التى ظهرت فى سنة ١٩٩٠ فى الصيدليات ثم فى محلات السوبر ماركت، وأدت إلى انخفاض استهلاك الدهون، وأيضا لموجة انتشار منتجات الصحة واللياقة البدنية، وتلبى هذه التغييرات الهامة توصيات الأطباء الصحية والغذائية التى تنشرها وسائل الإعلام.

وغالبا بجانب هذا البحث عن الأطعمة الصحية، ينمو أيضا "الاستهلاك الملتزم". وبعض المستهلكين يوجهون مشترياتهم على أساس اهتمام اجتماعى أو أخلاقى، فى رد فعل ضد عمالة الأطفال، رغبة منهم فى إقامة علاقات متكافئة بين الدول الغنية والفقيرة أوللدفاع عن البيئة. كما أن الوعى بتكلفة الطاقة المرتفعة للواردات الغذائية من مختلف أنحاء العالم يساعد على الترويج للمنتجات الإقليمية، وتسويقها من خلال الدورات القصيرة والتى تتطلب نقلا أقل، وبالتالى، أقل تلويثا.

للفهم الجيد لما قد تمثله تكلفة الطاقة فى المواد الغذائية المستوردة، أذكر على سبيل المثال منتجا لزبادى الفراولة من شتوتغارت فى جنوب ألمانيا يوزع فى هذه المنطقة، فتكلفة الطاقة

لإنتاج هذا اللبن لا تشمل فحسب تكلفة نقل المنتجات الزراعية المستخدمة، ولكن أيضا تكلفة نقل جميع السلع المطلوبة لتعبئة اللبن وتوزيعه. فالحليب والسكر يأتيان من المنطقة الإقليمية، والمربى المصنوعة من الفراولة تأتى من بولندا، كما تشمل عمليات التعبئة والتغليف إنتاج أكواب زجاجية قابلة لإعادة التدوير، وأغطية الألومنيوم وأغلفة الكرتون، والأفلام البلاستيكية، ومواد اللصق لبطاقات العلامة التجارية، وما إلى ذلك. فالزجاج يصنع على بعد حوالى مائة كيلومتر شرق مدينة شتوتغارت، ولكن الرمال اللازمة لهذا الإنتاج تأتى من منطقة كولونيا، فى وادى الراين. والألومنيوم يتم تحويله على بعد كيلومترين، ويأتى من منطقة الرور. فى حين أن إنتاجه يعنى استيراد البوكسيت والألومينا من السوق العالمية. كما أن الورق والورق المقوى للتعبئة يصنع فى المناطق الساحلية فى شمال ألمانيا، ويتم إنتاج الغراء فى منطقة الرور، استخراجا من النشا ومن القمح أو الذرة، وهى حبوب تأتى من ألمانيا وفرنسا أو من الأسواق العالمية عن طريق هولندا. وفى النهاية، نجد أن زبادى الفراولة هذا الذى يباع فى جنوب ألمانيا احتاج فى مختلف مكوناته، لعمليات نقل تتجاوز أكثر من تسعة آلاف كيلومتر فى مجموعها(٧).

---

(٧) ذكر هذا المثال جان بول شارفيه، فى الزراعة المعولمة، باريس، الوثائق الفرنسية، الملف رقم ٨٠٩٥ لسنة ٢٠٠٧.

إن العديد من المزارعين يقومون بالفعل بتلبية تطلعات الاستهلاك المستدامة، وقد ضاعفوا من المبادرات الرامية إلى الكشف عن أساليبهم الجديدة فى الإنتاج، من وضع علامات تجارية تسمح بتمييز المنتجات التى تلبى معايير الاستهلاك المسؤول، فى معارض الاستهلاك المسؤول وإدخال دورات قصيرة للتوزيع وأيضا إنشاء جمعيات للحفاظ على الزراعة العائلية. AMAP .

وفيما وراء العولمة والتوحيد الظاهر للسلوكيات الغذائية، فإن غالبية المستهلكين والمزارعين يريدون الحفاظ، كلما أمكن ذلك، على تقاليد وثقافات غذائية خاصة. وظلت فرنسا وهذا ينطبق أيضا على دول أوروبية أخرى مثل أسبانيا متمسكة بالثلاث وجبات يوميا، وهى حريصة أيضا على الحفاظ على تنوع مطبخها ولها العديد من المنتجات المحلية، كالمنتجات التى تحمل تنويها بأن المنشأ تحت المراقبة (AOC) أو علامات تجارية معروفة. وفى عام ٢٠٠٧، وبعيدا عن النبيذ، كان هناك ٤٧ من منتجات الألبان تستفيد فى فرنسا من علامة AOC كأجبان كومتيه، وروكفور، وكانتال، وبوفور فضلا عن ٣٩ من المنتجات الغذائية (كالجوز والزيتون واللحوم والخضروات..). وبالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٥٠٠ منتج لديها العلامة الحمراء (الدجاج ولحم البقر..) وهذه المنتجات تقوم بالتعريف بثقافة وهوية غذائية هى جزء من تراثنا. فهى تحمل آثار التاريخ الأصلى لهذه الدول، وهو تاريخ مشترك ومتشابك: أى تاريخ أراضينا وأيضا تاريخ أوروبا.

وفى البلدان الناشئة توجد بالفعل، وستوجد أكثر فى السنوات المقبلة، تغييرات فى الأنظمة الغذائية تقربها من نموذج البلدان الصناعية؛ بسبب نموها الاقتصادى، فهى تستهلك عمليا المزيد من اللحوم، ومن المنتجات المحولة فى قطاع الصناعات الغذائية ومن السكر. بعضها يراكم الآن، على الأقل فى مرحلة الانتقال الغذائية، نوعين من سوء التغذية: نقص التغذية المرتبط بسوء التغذية المستمرة والأمراض المزمنة المرتبطة بالسمنة. وقد أظهرت دراسة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٩ أنّ السمنة ترتفع فى البلدان النامية، بما فى ذلك تلك التى تعانى من الجوع، وأحيانا تصل إلى تشكيل خطر آخر عظيم على صحة سكانها. وبالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة فإن السمنة هى المشكلة التى يجب معالجتها على نفس مستوى مشكلة نقص التغذية. ففى الصين، ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن على الأقل من ١٠٪ إلى ١٥٪ فى غضون ثلاث سنوات فقط. وفى البرازيل وكولومبيا، يمثل هذا الرقم حوالى ٤٠٪، وهو مستوى يقارن بالعديد من الدول الأوروبية. بل حتى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعيش معظم السكان ممن يعانون من نقص التغذية فى العالم، نشهد زيادة فى السمنة، ولا سيما بين النساء فى المناطق الحضرية. ويبدو أن السمنة، فى جميع المناطق، تزداد مع زيادة نمو الدخل، وأنها لا تزال على نحو خاص العلامة الأولى على انعدام الأمن الغذائى والفقر الذى يمنع الوصول إلى توازن

غذائى سليم، الذى هو عامل الصحة السليمة. وتشير الدراسات إلى أن السمنة فى كثير من الأحيان تخفى أوجه قصور ونقص خطيرة، وخصوصا فى نقص فيتامين A (المسبب للعمى بين الأطفال دون سن ٥ سنوات على مستوى واسع فى العالم) ونقص الحديد. إن مكافحة الجوع الذى ما زال سائدا فى العالم، يستلزم أيضا بالضرورة الأخذ فى الاعتبار لمسألة النظام الغذائى المتوازن كما ونوعا فى نفس الوقت. والتحدى الآن يتطلب مراقبة الإنتاج ومراقبة توزيع المواد المغذية والصحية. كما أن من الضرورى أيضا تشجيع التعليم الغذائى، الذى يؤدى دورا أساسيا فى التشكيل العام للسكان.

الفصل الثانى

كسر حلقة الجوع والغضب

"إن الإنسان الجائع إنسان غاضب"

جيمس موريس[(٨)]

فى عام ١٩٩٤، حذر التقرير العالمى حول التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة من أن غياب السلام يمكن أن يحول بالتأكيد دون التنمية، ولكن عدم وجود تنمية يشكل تهديدا للسلام. وأكد الإعلام سريعا الخبر فعدد ٧٥ نزاعا من بين الـ ٧٩ نزاعا المدرجة فى عقد التسعينيات وقعت فى البلدان المتخلفة، وأن نصف الدول التى تتمتع بمؤشر ضعيف للتنمية البشرية (HDI) كانت فى حروب بين عامى ١٩٩٢ و٢٠٠١[(٩)]. فقد ترابط كل شىء للإيصال إلى أعمال العنف، وتعرضت الموارد المتاحة للاستغلال

---

(٨) خطاب ألقى أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، وجيمس موريس هو المدير العام لبرنامج الغذاء العالمى.

(٩) هى البلدان المهمشة اقتصاديا، ذات الدخل الضعيف، التى تمثل أخطار النزاعات الأشد. وهنا الخلاصة العامة لدراسة قامت بها مجموعة من الباحثين اجتمعوا مع بول كولبير، بإيعاز من البنك الدولى: كسر لولب النزاعات: الحروب الأهلية وسياسة التنمية، دى بويك، ٢٠٠٣.

المفرط، مما أدى إلى توترات سياسية واجتماعية حادة ، فى حين أن المستويات العالية من الهجرة كثيرا ما أدت إلى نزاعات بين الدول المتجاورة. وعلاوة على ذلك، أصبحت المجاعة سلاحا حقيقيا فى الحرب لصالح ديكتاتوريات معينة، استخدمتها فى بعض الأحيان ضد شعوبها.

ومنذ ذلك الحين، تردد ذكر الجوع والغضب فى العناوين الرئيسية فى صحف العالم، ففى عام ٢٠٠٧ وعندما لم يعد هناك موضع شك لدى منظمة الزراعة فى أن ارتفاع أسعار المواد الزراعية من شأنه أن يكون مصدرا لتزايد النزاعات، جاء عام ٢٠٠٨ لإثبات ذلك بطريقة مأساوية، وازداد انعدام الأمن الغذائى فى كل مكان وتعزز بارتفاع أسعار السلع الزراعية، ونحن نعلم أن الوضع أصبح حرجا. فصعوبات الحصول على الطعام تفرض الآن تهديدات خطيرة على التوازن الاجتماعى والسياسى فى أكثر من أربعين بلدا، وقد ذكرتنا أحداث الشغب التى تندلع منذ أكثر من عام فى كل القارات بشبح النقص الذى يحلق بثقل على مستقبل العالم.

إن الطوارئ أصبحت ملحة، يجب علينا أن نكافح بكل قوانا، مع وسائل جديدة، ضد الجوع الذى يهدد حياة الإنسان، ويقوض التنمية ويشيع التوتر، لذا يجب أن يعود قطاع الزراعة الذى يطعم الناس ليصبح أولوية فى المشهد الجيوسياسى الجديد للعالم.

الدروس المستفادة من أزمة غير مسبوقة

جاءت أزمة الغذاء التى هزت جميع القارات فى عام ٢٠٠٨ فجأة لمساءلة الخيارات الجماعية والعقائد الراسخة، وكانت كاشفة بعنف عن هشاشة هيكلية للتوازنات الكبرى فى العالم. فهناك أزمة فى العرض، ولكن هناك أيضا أزمة فى الحصول على الطعام، وهى أزمة كانت قاسية على نحو خاص على السكان فى المناطق الحضرية الأقل حظا وعلى معظم الدول التى تعتمد على الواردات. فقد مثل أثر ارتفاع الأسعار بالنسبة للبعض منهم كارثة حقيقية. وحالة السنغال فى هذا الصدد تثير قلقا خاصا، فإنتاج الأرز المحلى غير كاف لتلبية الطلب المتزايد من الناس (الذى يتراوح من حوالى ٦٠ إلى ٧٠ كيلو للشخص الواحد سنويا)، خاصة منذ تحرير السوق فى عام ١٩٨٦، الذى أصبح غير قادر على المنافسة مع التكلفة المنخفضة للأرز المستورد. وأصبحت السنغال مستوردا رئيسيا للأرز القادم من تايلاند، فى عام ٢٠٠٧، استوردت ما يقرب من سبعمائة ألف طن من الأرز تم جلبها من أصل ثمانمائة ألف طن هو حجم الاستهلاك فى السنة. وكانت النتائج المترتبة على هذا الاعتماد الشديد على الواردات مدمرة: فالإنتاج المحلى لم يلق تشجيعا، والمواد الغذائية الأساسية ارتفعت أسعارها على نحو خطير فى كثير من الأحيان جاعلة الوصول لها صعبا للغاية، فى حين أن تكلفة الواردات كانت مثقلة بأعباء الموازنة العامة للدولة، وعجل التوقف المفاجئ فى الصادرات من الأرز

التايلاندى إلى دفع السنغاليين إلى الشارع، وتشير التقديرات إلى أن هذا الاعتماد يبطئ إلى نحو ٢٪ من النمو الإجمالى للبلد.

فى هذا السياق الذى لم يسبق له مثيل، يؤدى استنزاف الموارد السمكية أيضا إلى تفاقم الوضع، وبالنسبة للسكان الأكثر فقرا، غالبا ما تمثل الأسماك مصدرا للبروتينات الأرخص، ومع ندرتها فهى مصدر أساسى مهدد على النحو التالى: فى أفريقيا الناس تستمد ٢٢٪ من البروتين الحيوانى من استهلاك الأسماك، ويصل هذا المعدل إلى ٧٠٪ فى دول غرب أفريقيا ففى هذه القارة حيث وصل الآن الصيد البحرى والصيد فى المياه الداخلية إلى حدود إنتاجه القصوى، قد تكون الآثار الاجتماعية لذلك ثقيلة جدا، أكثر من ذلك نجد أن الصيد يمثل مصدرا مباشرا للدخل لحوالى ١٠ مليون شخص - نصفهم من النساء - ويساهم فى الإمدادات الغذائية لـ ٢٠ مليون شخص. إن ما هو على المحك يقاس هنا على وجه التحديد بشروط العيش وفى نفس الوقت باستقرار البلدان النامية.

من خلال وضع قضية الغذاء، وبالتالى الزراعة والثروة السمكية، فى قلب الأحداث، كشفت الأزمة فى عمقها، عن الإهمال الطويل الذى عانت منه هذه القطاعات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى من الاقتصاد؛ لذا أعتقد أننا نحتاج إلى إعادة النظر فى الافتراضات التى تحكم القضايا الزراعية منذ عقود بشكل

أكثر جذرية، ومن الواضح أن هذه الأزمة تدلنى على قصر "الليبرالية الشمولية" فى مجال الأمن الغذائى ومكافحة الفقر، فإذا كانت التجارة الحرة كافية للحد من الجوع فى العالم، لكنا قد عرفنا!

من وجهة نظرى أجد أن الاعتماد فقط على السوق العالمية فى حل المشكلات الإقليمية للعجز مجرد وهم، والاعتقاد فى إعادة التوازن الجغرافى عن طريق التبادل البسيط للمتوفر من الغذاء هو ضرب من ضروب الخيال. والوقائع أمامنا: فالبلدان الفقيرة التى لا يمكن أن تكفى نفسها الآن، هى أيضا البلدان التى لا موارد لها للشراء فى السوق الدولية، وينطبق هذا على بلاد أفريقيا ولا سيما فى جنوب الصحراء الكبرى. أما بالنسبة للبلدان المستوردة، فإن وضعها سرعان ما أصبح حرجا، وهذا هو الحال بالنسبة لنحو ثلاثين منها، من بينها ليسوتو وزامبيا وموزمبيق والصومال، والتى هى وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، لا تملك بالفعل الوسائل لشراء الغذاء الذى ينقصها. فارتفاع الأسعار، والتدابير التقييدية التى اتخذتها الدول المصدرة، مثل الهند وفييتنام، والتوترات التى تنتج عنها فى السوق العالمية صارت تؤثر عليهم بقوة.

مآزق الليبرالية الشمولية

على نطاق أوسع، وعلى عكس "مسلمة الدوحة"*، يجب علينا أن نعترف - بمجرد إلقاء نظرة على العالم - بأن تحرير التبادل لا

ينطوى بالضرورة على التنمية وأن الحد من الفقر لا يمر بالضرورة بالأسواق المفتوحة فى البلدان الأكثر هشاشة.

وقد درس تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد CNUCED) نشر فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٦، الأداء الاقتصادى للبلدان الخمسين الأقل تقدما فى العالم (PMA). وأظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستفيد منها الأنشطة المتصلة فقط باستخراج واستغلال الموارد الطبيعية، وأن تحرير الاقتصاد بصفة عامة فى هذه البلدان لم يسمح بصياغة قطاع محلى منتج. وأشار التقرير أيضا إلى أن حجم الدعم الدولى، المركز على مجالات التعليم والصحة على حساب الزراعة، وخاصة فى المناطق الريفية، لا يكفى للحد بفاعلية وبشكل مستدام للفقر. ولا لتعزيز التنمية فى البلدان الأقل تقدما، وتتميز الأونكتاد عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى (FMI) اللذين يدافعان عن تحرير التجارة: فتخفيض التعريفات الجمركية وتحسين الوصول إلى الأسواق ليست كافية بالنسبة لها، فهى على العكس تصر على ضرورة تحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز البنية التحتية رافعة التنمية المستدامة، وتحفيزالتجارة الداخلية. وهكذا تدعو إلى إنشاء نظم للوائح التجارة تكون مفيدة حقا فى تنمية البلدان الأقل تقدما. (PMA)

وينبغى لقواعد التجارة العالمية أن تأخذ فى الاعتبار فى الواقع التباين فى الزراعات الوطنية. فمن شأن تحرير التجارة غير المنظم فى المنتجات الزراعية أن يؤدى مقدما لتخريب فى استراتيجيات التنمية فى الاقتصادات الأكثر هشاشة، مانعا أى استقرار فى دخل مزارعيها، وكل تقدم فى أمنهم الغذائى وفى السلام، وفى مواجهة الطبيعة المتقلبة للأسواق الزراعية، يفرض التنظيم نفسه للحد من الآثار الوخيمة على تنمية عدم الاستقرار الهيكلى لأسعار المنتجات الزراعية. ويساعد تحريرها على تعميم عدم استقرارها[١٠]! وهو يفرض نفسه بسبب خصوصية عدم قابلية التصرف فى الزراعة، فوظائفها الحيوية والاجتماعية ضرورية للإنسانية لتحقيق تنميتها، إذ يجب أن نعترف فى كل مكان بالزراعة باعتبارها سلعة عامة عالمية. وأرى أنها بديهية إضافة إلى أنها ملحة، من أجل السلام والأمن للجميع، والمنطق الحالى لمنظمة التجارة العالمية، القائم فقط على التجارة الحرة، يتجاهل كثيرا هذه الطبيعة الحاسمة للقطاع الزراعى وهنا تظهر محدوديته.

ما هو الغرض من خلق منافسة بين الزراعة على مساحات شاسعة وشركات متعددة الجنسيات لتجارة التجزئة، مع زراعة

(١٠) "تنظيم الأسواق الزراعية الدولية: رهان حاسم للتنمية"، تحت إشراف جان مارك بوسارد(باحث سابق فى الإنرا واقتصادى فى الموما Moma. حركة من أجل تنظيم عالمى للزراعة) وهيلين ديلورم (باحث مشارك فى مركز البحث والتجديد فى التعليم).

الغذاء فى البلدان التى ما زال الجوع سائدا فيها؟ إن هناك حاجة إلى معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان التى فى طريق النمو لتلبية الاحتياجات الحقيقية لمزارعيها شديدى الضعف، والحفاظ على زراعتهم من أجل ضمان سيادتهم الغذائية. إن الزراعة والتجارة فى مجال الزراعة تتطلب وسائل تنظيم خاصة بهما. وهذا التحذير الذى لم يسبق له مثيل. لأنه نابع من أوساط اقتصادية قائدة وليس من الخبراء الزراعيين، وممثلى المنظمات غير الحكومية والنقابيين. انطلق فى عام ٢٠٠٨، فى أعقاب تقارير منظمة الأغذية والزراعة، من قبل خبراء المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس، وربما قد يساعد على تعزيز هذا الوعى. إن انعدام الأمن الغذائى أصبح واحدا من المخاطر الرئيسية، وهو بذلك أكثر تهديدا نظرا لأن إمدادات الغذاء العالمى أكثر عرضة للأزمات الدولية والكوارث الطبيعية، وبسبب ارتباطهم الغذائى الكبير، فإن السكان فى العالم النامى، ولا سيما سكان المناطق الحضرية، كلهم مهددون خاصة بانقطاع فى سلاسل التوريد. إن أشد البلدان فقرا تعتمد أحيانا بشكل مأساوى على خيارات الآخرين، بما فى ذلك البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية التى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية منذ ٢٠٠٧ وأحيانا تمنع صادراتها، حتى تزداد هذه الأسعار أو لضمان احتياجاتها الغذائية المحلية.

وإذا لم يكن الأمر يتعلق بتوفير حلول شاملة أو استراتيجية مضمونة للتنمية، فإن علينا مع ذلك أن نقوم بخيارات فى مواجهة عالم هش وظالم وغير مستقر. وإذا كانت السوق العالمية أمرا ضروريا، فمن الواجب أيضا أن يتم تنظيمها. إنه خيارالحماية إذن وليس الحمائية، هو خيار التنظيم وليس الإغلاق. وفى هذا النظام الدولى يجب تعبئة جميع الزراعات والسياسات الزراعية كافة، سواء فى الشمال أو الجنوب، بوظائفها المتعددة، ولن يمكننا مواجهة التحدى الغذائى سوى بدفع هذا الثمن.

ورغم أنها لا غنى عنها، فالمعونة الغذائية لا تسمح بحل مشكلة الجوع فى المدى البعيد أو المساهمة فى تنمية البلدان الأشد فقرا. وبالنسبة لجميع الدول التى يتأثر سكانها بسوء التغذية، فإن هذه المساعدة التى لا تمثل سوى ١٪ من الإنتاج والاستهلاك فى جميع أنحاء العالم، ليست إلا استجابة لحالات الطوارئ ذات الآثار الضارة أحيانا. وإذا كانت وحدها تسمح للاجئين بالبقاء على قيد الحياة اليوم، وللناس الذين فقدوا كل شىء بسبب تدمير محاصيلهم أو الذين اضطروا إلى ترك منازلهم، فهى لا تمثل حلا دائما. ولا تتطابق المساعدات الموزعة دائما مع العادات الغذائية للسكان، فتنفى بالتالى الهدف من الأمن الغذائى، الذى يقتضى غذاء جيدا ومناسبا على حد سواء. أخيرا، وبمجرد أن تمر الأزمة، فإن استمرار المساعدات يعطل الأسواق المحلية،

وأحيانا بشكل مأساوى، فهى قادرة على تثبيط الإنتاج المحلى، وخفض أسعاره وإفقار الأكثر فقرا الذين يعيشون من العمل فى الأرض.

الزراعة مفتاح التنمية*

ذكر آخر تقرير للبنك الدولى ٢٠٠٨ بشكل لا لبس فيه أن: "الزراعة وحدها لا يمكن أن تقلل بشكل كبير من الفقر، ولكن تبين أن لها أثرا فريدا من نوعه فى هذا المجال"[١١]. وهذا التقرير يمثل فترة فاصلة، معززة بأزمة الغذاء فى عام ٢٠٠٨. هذا الفاصل جاء ليضع الزراعة فى قلب المعركة ضد الفقر، نعم، إن الزراعة تساهم فى التنمية، وهى تلعب دورا فى النمو الاقتصادى للبلدان المتصارعة اليوم مع الحرمان. وبينما يجب على الزراعة إطعام الناس، نجد أنها تستطيع - وينبغى عليها - أن تساعدهم أيضا فى الحياة على نحو أفضل. فيجب إذن أن نجعلها أو نجعل منها أولوية فى سياسات التنمية.

هذا أمر ضرورى؛ لأنه فى أشد البلدان فقرا فى العالم لا تزال الزراعة هى القطاع الرئيسى المنتج، ويعمل فيها ما لا يقل عن ٦٥٪

(١١) خمسة وعشرون عاما بعد آخر تقرير له حول نفس الموضوع، يتناول تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم فى ٢٠٠٨ (تقرير التنمية فى العالم) موضوع "الزراعة والتنمية".

من قوة العمل وتساهم فى الناتج المحلى الإجمالى(١٢) بأكثر من الربع فى المتوسط، وهى تمثل النشاط الأساسى لاقتصاد كل هذه البلدان(١٣).

وهو أمر ضرورى أيضا لأن ثلاثة أرباع الأفراد الأكثر فقرا فى العالم ريفيون. ففى ريف البلدان النامية يعيش أكثر من ٢ مليار نسمة بأقل من ٢ دولار فى اليوم الواحد، ومليار شخص من المزارعين ليس لديهم وسائل إنتاج كافية وأحيانا بدون أرض، ومن بينهم يوجد الجزء الأكبر من ٩٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية؟ لأنهم لا ينتجون ما يكفى كل العام، ولأنهم يفتقرون إلى المال لشراء المواد الغذائية؟ ولأنهم تحت رحمة أول موسم حصاد سيئ.

وأخيرا هو أمر ضرورى؛ لأن النمو فى القطاع الزراعى يمكن أن يلعب دورا حاسما ديناميكيا لبقية قطاعات الاقتصاد، ويتسبب فى فرص استثمارية ويحفز الصناعات الغذائية. ومثل هذا التأثير الرافع ليس جديدا فى التاريخ، وقد سبق الثورات الصناعية، من أواخر القرن الثامن عشر، فى أوروبا، والولايات المتحدة واليابان، تقدم مستمر فى مجال الزراعة. وفى الآونة

---

(١٢) الناتج المحلى الإجمالى أو الناتج المحلى الإجمالى لبلد ما، هو مجموع الثروة المنتجة فى أراضيها.

(١٣) فى بعض البلدان يوجد المثل بالنسبة لصيد الأسماك، والذى يوظف فى جميع أنحاء العالم حوالى ٤١ مليون شخص، معظمهم من الذين يعيشون فى البلدان النامية، لا سيما فى آسيا.

الأخيرة، تحققت نفس العملية فى الصين والهند وفييتنام؟ فبفضل التقدم فى الحقول والمزارع، تم تداول المنتجات الغذائية مثل الأيدى العاملة ورؤوس الأموال اللازمة للتوسع المستدام للأنشطة الاقتصادية الأخرى.

لقد أثبتت الاستثمارات فى الزراعة بالفعل أنها مفتاح فعال للحد من الفقر ومحفز لعملية النمو. ففى بعض المناطق (مثل شرق آسيا، على سبيل المثال) نجد أن الذين ركزوا جهودهم فى هذا المجال، انخفض لديهم بشكل ملحوظ معدل الفقر الذى يقاس على حد دولار واحد فى اليوم - من ٢٨٪ فى عام ١٩٩٣ إلى ٢٢٪ فى عام ٢٠٠٢، ومع ذلك فإن هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى انخفاض الفقر فى المناطق الريفية من ٣٧٪ إلى ٢٩٪ خلال نفس الفترة، أما معدل الفقر فى المناطق الحضرية فقد ظل ثابتا عمليا (حوالى١٣٪) ويمكن إحالة تراجع الفقر فى المناطق الريفية إلى تحسن الظروف فيها، وليس بسبب هجرة الأكثر فقرا. ولم تكن الهجرات إلى المدن هى المساعدة على الحد من الفقر المدقع؛ إنما هو النمو الشامل الذى تولد عن الزراعة وهو العامل الفاعل. وجميع الدراسات التى أجريت مؤخرا، واعتنقها البنك الدولى تؤكد ذلك، فنمو إجمالى الناتج المحلى الزراعى يخفف من حدة الفقر ضعفين وأكثر من نمو مماثل فى قطاع آخر[١٤].

---

(١٤) إحصاءات أفريقية.

ويتمثل التحدى أيضا فى الحفاظ على التنمية وتوسيع فرص العمل فى المناطق الريفية لتمكين البلدان النامية من مواجهة التحدى المتمثل فى الانتقال السريع إلى المناطق الحضرية، مما يولد توترات اجتماعية فى كثير من الأحيان، وزيادة فى الفقر، ومجاعات مخيفة كما رأينا فى وسائل الإعلام.

والتحول الحضرى الجارى فى البلدان النامية هو فى الواقع ظاهرة فريدة، مختلفة جدا عن تلك التى واجهتها البلدان الغربية الغنية فى القرن الثامن عشر. فالملايين من الفلاحين الفقراء الذين يفدون إلى المدن فى العالم النامى يفعلون ذلك؛ لأنهم غير قادرين على العيش من العمل فى الأرض، ولأنهم طردوا من قبل قطاعات زراعية أكثر قدرة على المنافسة؛ بسبب غياب تحديث المزارع، والتدهور البيئى والتصحر. وخلافا لهذه الظاهرة، لا ترجع الهجرة من الريف فى البلدان المتقدمة إلا إلى تحديث الزراعة أو لطلب أيدٍ عاملة فى الصناعة أو الخدمات. وبالتالى تتفكك القدرة الإنتاجية لهذه البلدان النامية فى كثير من الأحيان، مع رحيل القوى العاملة الزراعية القيمة: ويمكن قياس حجم التحدى بالنسبة للبلدان الأفريقية التى تعانى من عجز قاس فى الزراعة. إذن فإن النتائج المترتبة على الهجرة الريفية واسعة النطاق فى العالم الفقير خطيرة. فهى من ناحية تجعل موازين الغذاء فى هذه البلدان أكثر هشاشة، ومن ناحية أخرى تشهد المدن معدلات متفجرة للبطالة وظروفا صحية متدهورة بشكل مأساوى.

دون تطوير القطاع الزراعى لضمان استدامة وربحية الزراعة فى هذه المناطق، يتعرض النسيج الاجتماعى والتوازن الاقتصادى لأن يصبح أكثر هشاشة، كما أن النمو فى الزراعة المحلية يكون أكثر إلحاحا مع النمو المطرد لسكان المناطق الحضرية، والزيادة الحالية فى عدد سكان المدن[١٥] فى الدول الفقيرة تعد فى الواقع ظاهرة لم يسبق لها مثيل فى سرعتها وقوتها. وقد قدرت الزيادة فى عدد سكان الحضر فى آسيا فى الفترة حتى عام ٢٠٣٠ بأنها ستقفز من ١,٣٦ مليار شخص وهو ما كانت عليه فى عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢,٦٤ مليار عام ٢٠٣٠، وفى أفريقيا من ٢٩٤ مليون الى ٧٤٢ مليون، فى الفترة ذاتها، وفى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى من ٣٩٤ مليون إلى ٦٠٩ مليون. وأنه فى عام ٢٠٣٠، سيكون ٨١٪ من سكان الحضر فى العالم يعيشون فى البلدان النامية، وما يقرب من ٧٠٪ منهم فى أفريقيا وآسيا وحدها. واليوم فى مدن هذه القارات، نجد أن معدلات الفقر فى كثير من الأحيان تقترب من ٥٠٪ بسبب عدم وجود فرص العمل. وبالتالى من المرجح أن يتفاقم الفقر بشكل كبير فى المناطق الحضرية، إلى جانب الصعوبات التى تواجه المدن لضمان الأمن الغذائى لسكانها.

أيضا، بالنظر إلى أن التحضر مستمر فى قضم الأراضى، فإن تطوير الأنشطة الزراعية بالقرب من المناطق الحضرية

---

(١٥) انظر الجدول فى الملحق ص ١٦٨.

يصبح مسألة حاسمة فى العالم الفقير. وهذا النوع من الزراعة ينتج اليوم من ٢٠ إلى ٤٠٪ من الغذاء المستهلك فى المدن الأفريقية؛ وهو من الأهمية بمكان فى أوقات الاضطراب السياسى أو البطالة الهيكلية. وزراعة الحدائق المنزلية للخضروات فى المناطق الحضرية أو شبه الحضرية تساعد على تحسين الوجبات الغذائية وتمثل مصدرا من مصادر الدخل التكميلى للفقراء، وبدون هذا المصدر، فى الواقع، قد تتعرض المدن فى العالم الفقير فى نهاية المطاف إلى مشاكل حقيقية فى الإمدادات.

الزراعة إذن استراتيجية، وبالنسبة لجزء من العالم، يمكنها وحدها التوفيق بين أهداف النمو ومكافحة الفقر، وهى وحدها تستطيع التحسين المباشر فى أقدار الناس، وأن تسهم بشكل فعال فى زيادة الدخل، وتثبيت السكان مع ضمان ظروف معيشتهم. وهنا نجد تغييرا كبيرا بالنسبة للمعتقد الماضى فى العقود السابقة، أى عندما رأينا فى التصنيع أنه المفتاح الوحيد لتنمية الأمم الفقيرة.

الحاجة للعمل السياسى

من أجل تحريك دائرة فعالة للنمو الاقتصادى، يبدو دور السياسات الزراعية العامة أمرا بالغ الأهمية، للسماح بانطلاق الزراعة المحلية، للسيطرة على المخاطر الملازمة

لمهنة الزراعة (مخاطر المناخ، وتقلب الأسعار، والمخاطر الصحية) ولتسهيل انخراط المزارعين فى الأسواق التنافسية. فالسياسات وحدها يمكن أن تجعل أمام الأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية فرصا متاحة لشركات الزراعة والمزارع العائلية، بمساعدتها على التحديث والتكيف.

وتقع مسؤولية هذه السياسات على كل بلد ومنطقة من خلال تعبئة كل الأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص. وللأسف، فعلى مدى السنوات العشرين الماضية، لم تكن الاستثمارات فى الدول الزراعية كافية إلى حد كبير: ففى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، حيث كان الوضع أخطر، خصص لها ٤٪ فقط من الإنفاق العام فى حين بلغت حصة الزراعة من مجموع الناتج المحلى الإجمالى نسبة ٣٥٪. وطالما أن الأساسيات لم يتم بناؤها. ونعنى بذلك الزراعة المحلية التى تسمح بتلبية الحد الأدنى من احتياجات هؤلاء السكان وتوفير الدخل لما يعادل الثلثين منهم. فلن يحل أى شىء. وقد تعهدت دول الاتحاد الأفريقى فى عام ٢٠٠٣ بتكريس ١٠٪ من الإنفاق العام فى هذه الأعمال الأساسية، ولكن من الضرورى أن يتبع هذه الإعلانات وجود أثر ملموس لها فى كل مكان..

ويمر الأمن الغذائى بالضرورة، مثل أهداف الاستقلال والسيادة الغذائية، عبر احترام الخصوصيات الوطنية. وبالنسبة لمصر، على سبيل المثال، فهى لا يمكنها الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية

والصادرات من البلدان الصناعية، فى حين أن هذا يعد بالنسبة للعديد من البلدان المنتجة الصغيرة كارثة للسوق المحلية. وفيما يتعلق ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا، التى تواجه جميعها الفقر المدقع، يجب عليها أن تأخذ فى الاعتبار قضايا مختلفة جدا. ففى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث الوضع الغذائى أمر بالغ الحرج، وحيث الفقر فى المناطق الريفية فى ازدياد، فإنه يجب زيادة إنتاجية زراعة الحيازات الصغيرة. وفى آسيا، يتمثل التحدى أولا فى مواجهة التفاوت فى الدخل بين الريف والحضر. ويجب علينا هنا أيضا أن نميز بين جنوب شرق آسيا، حيث استمر عدد الفقراء فى المناطق الريفية فى الزيادة، وبين شرق آسيا التى حدث فيها انخفاض حاد فى الفقر الريفى.

فى كثير من المناطق، من الضرورى تحقيق التوازن بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل النقدية، وقد أثبتت بعض قطاعات المحاصيل النقدية (القطن، على وجه الخصوص) أهميتها فى الحفاظ على الدخل فى المناطق الريفية وشهدت لفترة طويلة، وربما بشكل مفرط تميزا على حساب المحاصيل الغذائية. إذ إننا نلاحظ اليوم، فى وضع الأزمة، الدور الذى لا غنى عنه للمحاصيل الغذائية التقليدية لتحقيق الأمن الغذائى للسكان الأكثر فقرا. وخلافا للفكرة التى كثيرا ما دعت إليها الجهات المانحة الدولية، يقع على الإمكانات الحالية غير المقدرة فى العديد

من البلدان أن تسمح بتشجيع المحاصيل الغذائية والمحاصيل النقدية، وأن تشجعهما المساعدة الإنمائية الرسمية. فى سييراليون، وقد دمر اقتصادها الريفى عقد من الحرب الأهلية فى السنوات ١٩٩٠، اتجه الكثير من المزارعين إلى المحاصيل التى تتطلب عددا أقل من المدخلات (الأسمدة والمبيدات والبذور وأيضا المعدات والأدوات الزراعية والوقود والعلف) ولا تعتمد على الوصول إلى الأسواق البعيدة لتعويض الانخفاض الحاد فى توافر الحبوب. ومن ثم تحققت الزيادة السريعة فى إنتاج الكسافا والدرنات الأخرى التى ساعدت على تحسين الأمن الغذائى للبلاد.

وهناك حاجة إلى العديد من الشروط الأخرى لتطوير الاقتصاد الزراعى. فلابد من دعم الملكية الزراعية عن طريق التدابير الاقتصادية والمالية المشجعة على الاستثمار، وكذا دعم معدات المنتجين والمصنعين، وبخاصة من خلال مرونة شروط الائتمان أو بتخفيض تكلفة لوازم المدخلات. ومن الضرورى أيضا الاستثمار فى مجال البحث وتعميم تكنولوجيا أكثر كفاءة وأكثر احتراما للأنظمة الإيكولوجية. أو تعزيز التبادلات بين مختلف المهن. ويجب أن تقترن هذه الجهود بسياسة ريفية شاملة فيما يتعلق بالتعليم والنقل والاتصالات وتنمية القطاع الخاص. فتحسين شبكة الطرق يسمح بربط المزارع بالأسواق، وتطوير خدمات التعليم والصحة لا يزيد فقط

من رفاهية السكان ولكن يرفع الإنتاجية الزراعية، مع تسهيل نقل اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعلى سبيل التوضيح: أظهرت دراسات فى بنغلاديش أن بعض مشاريع تحسين الطرق السريعة قد أدى إلى زيادة ٢٧٪ فى الأجور الزراعية وزيادة ١١٪ من نصيب الفرد فى الاستهلاك.

من الضرورى أيضا أن يتم وضع سياسات مستدامة وصديقة للبيئة من قبل الدول؟ وهذا هو التحدى المتمثل فى "الثورة الخضراء المضاعفة"، التى تهدف إلى التوفيق بين الزيادة فى الإنتاجية مع الحفاظ على التنوع البيولوجى والموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. هذا الطموح، الذى أطلقه الاقتصادى غوردون كونواى وردده غريفون ميشال، الذى استمعت إليه كثيرا، يعد أمرا حيويا، فهو يعترف بمآزق حدثت فى الثورة الخضراء الأولى ليدعو إلى تفضيل الممارسات البيئية الحذرة ولكن المنتجة. ومن الواضح بالنسبة لى أن هذا هو الاتجاه الذى سيجد الناس فيه، أينما كانوا يعيشون، أفضل الحلول للتغذية المستدامة والتأمين لمستقبلهم الاقتصادى.

مسؤولية المزارعين

لن تحدث هذه السياسات من دون تنظيم واعتراف من منظمات المنتجين، لذا فظهور الجمعيات المهنية أمر ضرورى فى بلدان

تلاحظ فيها فى كثير من الأحيان مشكلات فى الحكم الوطنى، وانعداما فى الأمن ونقصا فى البنية التحتية. وهذه الجمعيات هى فى الواقع المحلى المواقع اللازمة لنشر المعرفة، والتدريب التقنى، والمساهمة فى التماسك الاجتماعى. إنها تساعد على تنظيم التجارة المحلية وتسهيل الحصول على المدخلات، وهى تساهم فى الحد من انعدام الأمن المرتبط بالأرض للمزارعين فى البلدان النامية، كما هو واضح فى بعض البرامج فى البرازيل وجنوب أفريقيا التى تسمح لجميع أفراد المجتمع بالحصول على قرض مدعوم لشراء أو استئجار الأرض على أساس اتفاق بين البائع والمشترى. ويمكنها أن تؤدى أيضا إلى ظهور مبادرات مبتكرة تعوض أوجه القصور لدى الدول فى تلك البلدان حيث قدرات الحكومة منخفضة، وحيث لا توجد نظم الحماية الاجتماعية فى كثير من الأحيان، يتم تطوير مبادرات المجتمع المحلى للتأمين الصحى حول المزارع أو جمعيات المزارعين. وهذه ليست مجرد كلمات فإن تجربتى الميدانية، ورحلاتى، والتفاعلات فى عملى اليومى مع الرجال والنساء من جميع الخلفيات أثبت لى ذلك، والأمثلة التى تحمل إجابات وآمالا جديدة فى هذا المجال عديدة. هكذا أقام الأخ فرانكلين أرمان، فى هايتى، فى المرتفعات، تعاونية زراعية توفر التمويل والتدريب للمزارعين، جنبا إلى جنب مع معهد للإدارة والاقتصاد (IGEC) التى تمنح درجات علمية

فى إدارة الأعمال والمحاسبة. وتستند هذه المبادرات على حماية البيئة ومكافحة إزالة الغابات من قبل المزارعين لبناء منازلهم وطهى طعامهم، ويسهم تأثير التعاونيات فى تنسيق التعلم والبناء بالطوب الطينى المجفف من خلال إتاحة الأدوات. وهناك أيضا فرنسوا تراورى، الذى دعوته مؤخرا إلى بروكسل لمناقشة هذه القضايا؟ وهو مزارع من بوركينا فاسو، لديه أدلة على أن الزراعة يمكن أن تكون مسار النجاح فى أفريقيا، فى دفاعه عن حقوق مزارعى القطن فى مواجهة الدعم الأمريكى، وأصبح اليوم زعيما عماليا معروفا عالميا، ورمزا لنضال يومى لإنقاذ هذه الصناعة التى هى درع ضد البؤس. فرابطة منتجى القطن الأفريقية (AProCA) التى يرأسها تعطى المثال: إذ يجب أن ينتظم المزارعين الأفارقة حول المحاصيل التى يرغبون فى إنتاجها وتوريدها وبيعها. ومن خلال مشاركتها فى تعزيز القطاعات الإنتاجية، تكون المنظمات المهنية فى كثير من الأحيان لاعبا أول فى الاقتصاد الزراعى فى البلدان النامية. وهكذا، ومن أجل الاستعداد للمستقبل، أطلقت مؤخرا AProCA "جامعة القطن" فى بوركينا فاسو ذات الهدف الإقليمى للتدريب المستمر للفاعلين فى صناعات القطن.

من المؤكد، أنه يجب على السياسات الوطنية وعلى هذه القدرة على المبادرة المحلية الحصول أيضا على مقابل على المستوى الدولى

فى قواعد عادلة ومنصفة. إن مفهوم التجارة العادلة (١٦) الآن، هو الذى يسعى إلى إقامة طريق بديل ذى مصداقية لزراعة فى مصلحة الدول الأقل نموا، فهو يستند إلى فكرة فتح قنوات التوزيع الكلاسيكى لتجارة تحترم الحقوق الاجتماعية للمزارعين المتواضعين وبيئتهم، وهى الفكرة المختصرة فى شعار "التجارة وليس المعونة". وقد ساعدت التجارة العادلة على تحسن هام فى مستوى الحياة للكثيرين من صغار منتجى الجنوب، وقد أدى تأثيرها فى تحسن من ١٠ إلى ٢٥٪ سنويا فى مستويات معيشة ثمانمائة ألف شخص من المنتجين المعتمدين، إضافة لحوالى خمسة ملايين شخص يستفيدون منها بشكل غير مباشر. وبالإضافة إلى الأجور الأفضل وتحسين التسويق، ساهمت التجارة العادلة فى إحراز تقدم فى التنظيم والتدريب والتمويل للمنتجين. وبالطبع، مع وجوب عدم تجاهل بعض المشاكل، بما فى ذلك

---

(١٦) تأسس فى عام ١٩٨٨من قبل فرانس فان در هوف، مستلهما من رواية فى سنة ١٨٦٠ تستنكر عدم المساواة فى التجارة بين أندونيسيا وهولندا، فرضت التسمية ماكس هافيلار تدريجيا نفسها على رأس الاستهلاك العادل (٧٥٪) من السوق الأوروبى. هذه التجارة تبحث حاليا عن التنويع فيما وراء المنتجين الرائدين ، القهوة والشوكولاتة، وأن تمتد إلى رفوف محلات السوبر ماركت الكبرى. ووفقا لاستطلاع أجرته مؤسسة TNS , اشترت ٢٢,٥٪ من الأسر الفرنسية منتجا من ماكس هافلار فى عام ٢٠٠٧. استأثر القطاع فى نفس العام وبلغ حجم مبيعاته ٢١٠ مليون يورو فى فرنسا. وهو ما يعادل زيادة بنسبة ٢٦٪ عن عام ٢٠٠٦.

خطر جر المزارعين فى الجنوب إلى هيمنة التصدير على حساب غذائهم الخاص، وينبغى النظر للتجارة العادلة كأداة للمساعدة على التنمية وكأداة ضمن أدوات أخرى، لصالح تنظيم السوق الدولية.

سبل لإدارة جديدة

إن الحقيقة تتسم بالبساطة: قد يكون ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية فرصة حقيقية، لمن يندفع للاستثمار فى الزراعة وتطوير المزارع - خاصة الأسرية. وكل هذا يفترض، بالطبع، الإرادة الإنسانية القوية والعديد من المبادرات من المجتمع المدنى، لكنه يفترض فى الوقت نفسه إعادة التأهيل الحقيقية لدور الدول والسياسات العامة، والاعتراف بضرورة تنظيم الأسواق الزراعية، ونحن بحاجة أيضا، على وجه السرعة مرة أخرى، لإدارة جديدة للزراعة والغذاء.

من أجل تعاون وتشارك إقليمى

قد لا تستطيع الدول أن تلبى تحديات الزراعة والغذاء منفردة كلا على حدة. ففى مواجهة الأزمات الصحية، والأحداث المناخية التى تعبر الحدود، ولمواجهة التحديات البيئية مثل إدارة الأنهار أو الغابات المشتركة، نجد أن العمل المنفرد فى كثير من الأحيان لا معنى له، وفى عالم تتراوح به الفوارق فى الإنتاجية بين

البلدان ما بين ١ إلى ١٠٠٠ (١٧) وحيث القوة الشرائية للكثير من السكان لا تزال متدنية جدا، يبقى طرح التنافس فى السوق العالمية بين منتجين بينهم هذا القدر من التباين غير فعال(١٨).

إن تحرير التجارة الحقيقية، تلك التى توفر فرصا وتحفز التنمية بشكل فعال، لا يؤتى ثماره سوى بين الاقتصادات ذات المستوى المتعادل فى المنافسة من خلال السماح بإنشاء الأسواق الإقليمية التى لا تحوى فروقا كبيرة بداخلها؟ ذلك لأنه يجمع بين اقتصادات قابلة للمقارنة، سواء كانت إقليمية أو قارية، وهو واحد من أكثر الطرق فعالية إذا أردنا تطوير التجارة بطريقة عادلة ومربحة. بل يمثل أيضا المستوى المناسب لتجميع الجهود وبناء إجابات لهذه التحديات العالمية مثل تغير المناخ، والأزمات الصحية أو تطوير البحث.

---

(١٧) هو الفجوة بين إنتاجية المزارع من بوركينا فاسو والمدير الزراعى agrimanager فى حوض باريس. يمكن للمرء أن يلاحظ أيضا أن استخدام الأسمدة هو من ١٠ إلى ١٠٠ مرة أقل من الشمال إلى الجنوب، والفرق يضاهى ذلك فيما يتعلق باستخدام الآلات الزراعية والتمويل.

(١٨) مبادرة "كل شىء ما عدا الأسلحة" للاتحاد الأوروبى، مثال جيد على ما يمكن القيام به فى مجال التحريرالتجارى التدريجى وغير المتماثل مدعوما بالخيارات السياسية واستثمارات الدول. فى فبراير ٢٠٠١ تبنى المجلس الأوروبى اللائحة التى تنص على إعفاء من الضرائب والحصص المفروضة على جميع المنتجات (باستثناء الأسلحة والذخائر) القادمة من ٤٩ دولة الأكثر فقرا فى العالم. فقط واردات السكر والموز الطازج والأرز لم يتم تحريرها.

ومثال الاتحاد الأوروبى والسياسة الزراعية المشتركة، وسوف أعود لتناوله فى نهاية هذا الكتاب، يمكن أن يكون المفتاح لفقراء العالم للإسراع بتطوره. فالربط فى مجموعة حماية مؤقتة، وهو "الحاضنة" بشكل ما. لبلدان لديها خصائص متماثلة، أمر ضرورى فى ضوء العرض والطلب الخاص بالمنتجات الزراعية. وفى مواجهة لطلب جامد نسبيا، فإن العرض المتذبذب للمنتجات الزراعية يؤدى إلى تقلبات كبيرة فى الأسعار. بنسب من واحد إلى ثلاثة للقمح والسكر. وهذا الأداء للأسواق الزراعية، إلى جانب حالة عدم اليقين بالنسبة للمستقبل، كل ذلك يجعل من سياسات تنظيم السوق أكثر من ضرورية. فسياق الانخفاض المستمر فى أسعار المنتجات الزراعية كما شهدت الأسواق منذ الحرب العالمية الثانية يساهم فى واقع الأمر فى إفقار سكان الريف، والزراعة المحلية ليست قادرة على المنافسة مع واردات ضخمة لمنتجات الغذاء الرخيص. وعلى العكس، نرى اليوم أن الفقراء فى الحضر هم أول المتضررين من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. إن المعادلة معقدة: فمن جهة، ينبغى أن يكون الفقراء فى المناطق الحضرية قادرين على التغذية وبأسعار معقولة، ومن جهة أخرى، يجب أن يكون المزارعون الفقراء فى العالم قادرين على إنتاج وبيع محاصيلهم من خلال أسعار مجزية وعادلة.

ومثال على ذلك التورتيا المكسيكية، فمنذ أول يناير ٢٠٠٨، تراجعت الحواجز الأخيرة من Aléna اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التى تجمع كندا، والولايات المتحدة والمكسيك مع القضاء الكامل على الرسوم الجمركية على الدجاج، والسكر والحليب المجفف والفاصوليا والذرة. إذ إن الذرة تمثل الأساس من الغذاء المكسيكى الوطنى، وهى أساس التورتيا، التى ترمز إلى الخبز الذى يتغذى عليه عدد سكانها البالغ ١٠٧ مليون نسمة، ويعيش نصفهم على أقل من ٢ دولار فى اليوم الواحد. ومع دخول الذرة من الولايات المتحدة معفاة من الضرائب على الأراضى المكسيكية، تضررت بشدة المناطق الريفية فى هذا البلد، إذ إن ٨٥٪ من المزارعين يملكون ما معدله ٢ هكتار، ومن بين مزارعى الذرة الذين يقتربون من ٢ مليون نسمة، وجدنا أن ٧٩٠٠٠ فقط يبيعون الحبوب فى السوق المحلية والدولية، فقد أصبحت الحبوب الأمريكية أرخص من حبوب جارتها الجنوبية، ويرجع ذلك إلى الاختفاء التدريجى للتعريفات الجمركية وتوقف الدعم المحلى الذى يتلقاه الإنتاج المكسيكى المحلى، لذا تفاقمت الهجرة من الريف إلى حد كبير: إذ فقدت ٥ ملايين فرصة عمل زراعى، وبالتالى تم تبوير ٢ مليون هكتار وهجرة ٦ ملايين من المزارعين المكسيكيين إلى الولايات المتحدة. وبناء على ذلك فقدت المكسيك سيادتها الغذائية، وصارت فى وضع تستورد فيه البلاد ١٠ مليون طن من الحبوب سنويا. ومع الأزمة وارتفاع الأسعار، زاد

تأثير العواقب على السكان الأكثر فقرا، وأدى الارتفاع الأخير فى أسعار الحبوب الآتية من الولايات المتحدة إلى ارتفاع فى أسعار التورتيا إلى ٧٦٪ فى ١٤ عاما. وفى تناقض أو مفارقة: قامت الولايات المتحدة ببناء جدار للحد من أو لمنع الهجرة غير الشرعية من المكسيك إلى أراضيها!

ملاحظة تفرض نفسها: إن وضع وتنفيذ السياسات العامة المتفق عليها للتبادل وحماية الدول الفقيرة هى التى ستعطيها الوقت والأدوات اللازمة لمواجهة التحدى الغذائى والإقليمى. وتتزايد العديد من المبادرات فى هذا الاتجاه. وفى غرب أفريقيا الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، والتى تستهدف إنشاء سوق فى غرب أفريقيا وإرساء السلم الأهلى، تم تجهيزها بالفعل باستراتيجية إقليمية زراعية تؤكد على ضرورة تحقيق مستوى معين من السيادة الغذائية، وبالتالى إلى اختيار "التفضيل الإقليمى" وتقديم الدعم للمزارعين، العائليين بشكل خاص، وقد أعاق تقدمها ضعف المؤسسية نسبيا، وعدم الالتزام المالى من قبل الدول والمجتمع الدولى فى القطاع الزراعى، والقيود التى تفرضها الالتزامات المتعددة الأطراف، بما فى ذلك التمويل العقارى لمنظمة التجارة العالمية.

فى مؤتمر حول الزراعة والتنمية قمت بتنظيمه فى ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ فى بروكسل، هيمنت مسألة المنظمات الإقليمية على المناقشات، وكان من رأى جميع الحاضرين - من الأمين التنفيذى

للجماعة الاقتصادية الإيكواس محمد بن شمباس، ونائبة رئيس البنك الدولى، نجوزى أوكونجو إيويالا، ولوى ميشيل، المفوض الأوروبى للتنمية والمساعدات الإنسانية - أنه يمكن للسياسة الزراعية فى الإيكواس أن تصبح بالفعل مبادرة رائدة لوضع سياسة إقليمية زراعية والأمن الغذائى. ويمكننا أن نرى هنا مصلحة أو حاجة البلدان القريبة أو المجاورة فى أن تضع فى قواعد مشتركة تنظيما لعدد من المنتجات، ولعمليات إدارة المياه، والتحكم فى المناخ أو الوقاية من المخاطر الصحية والتخزين الاحتياطى، ولكن سوف يتطلب العمل بهذه القواعد التزام جميع أصحاب المصلحة وهم: الإيكواس نفسها والدول والمنظمات الدولية والجهات المانحة. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبى، لدينا مسؤولية فى إطار مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع هذه الدول، التى ينبغى أن تساعد على تعزيز هذا النهج الإقليمى، وأيضا، وفيما وراء بيان النوايا، أن يوضع كيان صحيح للمتابعة.

قضية التشاور العالمى

نحن بحاجة أيضا إلى الإدارة العالمية الفعالة للزراعة، بالإضافة إلى أشكال جديدة من الحكم الإقليمى. هذه الإدارة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع قضايا خاصة بالزراعة ومصايد الأسماك، والتى تتجاوز الآن بكثير حدود البلدان: روابط مع البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، دور فى مكافحة الفقر

والجوع، ثقل فى التوازن الجغرافى السياسى.. وكل هذه القضايا تجبر على تجديد التعاون بين جميع الدول وتعزيز الإدارة الدولية. على سبيل المثال لا الحصر، فى مواجهة "التسابق نحو الأرض" الجارى حاليا والذى يدفع عددا من الدول الغنية لجمع حيازات الأراضى فى الدول الفقيرة من أجل ضمان أمنها الغذائى فى حالة الأزمة الغذائية، لذا سيحتاج العالم بالتأكيد لقواعد جديدة. إن هذه الممارسة، التى وصفتها منظمة الأغذية والزراعة بـ "الاستعمار الجديد"، قد تؤدى فى الواقع إلى خلق تبعية غذائية جديدة من جانب السكان الأكثر فقرا.

وقد أصبحت التعبئة الدولية حول مسألة الأمن الغذائى أكثر وضوحا منذ عام ٢٠٠٨: فقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل مجموعة عمل حول الأمن الغذائى من أجل تحديد خطة عمل عالمية؛ ونظمت منظمة الأغذية والزراعة مؤتمرا رفيع المستوى للأمن الغذائى من ٣ إلى ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، وتبنت منظمة الدول الثمانية الكبرى G8 فى تموز ٢٠٠٨ الاقتراح الفرنسى لشراكة عالمية من أجل الزراعة والأغذية، لكن الأدوات الدولية التى فى حوزتنا ليست كافية، لذا فهناك حاجة إلى منتدى جديد. يجب علينا أن نعمل بشكل جماعى أكثر، وليس فقط من خلال منظمات تضع أحيانا سياسات متضاربة أو متوازية. يجب علينا حشد جميع أصحاب المصلحة: بلاد الشمال

والجنوب، والحكومات، والمنتجين، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والباحثين...

هذا هو السبب فى أن مشروع الشراكة العالمية من أجل الزراعة والمواد الغذائية الذى قدمه الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى إلى منظمة الأغذية والزراعة فى روما فى يونيو ٢٠٠٨، الذى هو تحت المناقشة من قبل المجتمع الأوروبى والدولى، يريد أن يفتح مساحة لحوار دولى بين جميع هذه الجهات الفاعلة. وتستند هذه الشراكة على ثلاث ركائز: مجموعة دولية لاقتراح استراتيجية عالمية لتحقيق الأمن الغذائى، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، خاصة منظمة الأغذية والزراعة التى أعيد إصلاحها، ومنصة علمية دولية مسؤولة عن تقييم الأوضاع الزراعية والغذائية العالمية، والتحذير من مخاطر الأزمات والتمكين من اعتماد أدواتنا السياسة والاستراتيجية على غرار النموذج المطبق فى مجال الطقس، ومجموعة مالية ترتكز على حشد المجتمع المالى الدولى فى مجال الزراعة والتنمية الريفية.

فى هذا السياق، يجب أن يعاد توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية لتأخذ فى الاعتبار الأولويات الاستراتيجية للزراعة. ففى حين أن حياة أكثر من ٢ مليار شخص تعتمد على الأنشطة الزراعية، فقد انخفضت إلى النصف المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة فى ١٥ عاما! لذا يجب على الزراعة والتنمية

الريفية الآن أن تحتل مكانا مركزيا فى سياسات التعاون. إن ٤٪ فقط من دعمنا العام يذهب إليها، وهو قليل جدا. إن تطوير التنمية المستدامة فى العالم الفقير، على أساس البحوث، وتطوير البنية التحتية للإنتاج، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، ينبغى أن يكون ضمن أولوياتنا الجديدة.

ونحن نعلم الارتباط الوثيق بين التنمية والإدارة الرشيدة والأمن البشرى - فى أوسع معانيه - وبين السلام. فعلينا أن نطلق الخيال، والمبادرات على الأرض، والإرادة السياسية، واستمرارية العمل، والإدارة الدولية: يجب القيام بكل شىء من أجل التنمية فى البلدان التى لا يمكن لها أن تتنافس الآن مع الدول الغنية، وهو واجب أخلاقى، وضرورة اقتصادية، وضمان للسلام والاستقرار العالمى.

الفصل الثالث

العثور على طرق لتنمية جديدة

نحن الآن فى عالم مختلف، أكثر ندرة، أكثر محدودية. وقد انتهت الفترة الساحرة للنفط المتاح والبيئة المستقرة، وليس بوسعنا، هذه المرة، التهرب من النداء الذى أطلق بدون تحفظات، منذ خمسة وثلاثين عاما بالفعل، فى تقرير نادى روما: إذا اعتبرنا الطبيعة مصدرا لا ينضب للتنمية، فإننا نجازف بأزمة لم يسبق لها مثيل تحت تأثير النقص المفاجئ فى الموارد والتلوث المفرط. واليوم، نجد أن أعمال المجتمع العلمى لا تدع مجالا للشك: فعصر الندرة البيئية قد بدأ بالفعل، وعجل به استغلالنا الطائش للعالم. وبشكل أساسى، نجد أن التحدى البيئى هو التحدى الاقتصادى، إننا بحاجة إلى بناء ممارسات من شأنها الاستعادة والحفاظ على الموارد المهددة للطبيعة. ويجب أن نعيد التفكير فى نمو الوعى فى هذا العالم المحدود؟ وفى خدمة هذا الاقتصاد الجديد الذى يجب أن يجعل من البيئة رأسَ مالٍ له، هناك لاعبان رئيسيان: الزراعة ومصايد الأسماك.

ولا يتعلق الأمر فقط بأن نتصرف بشكل مختلف، بل لا بد من القيام بنقلة ثقافية حقيقية، والقفز بطريقة أو بأخرى، من عقيدة ديكارت بأن "الإنسان يجب أن يعمل لكى يكون سيدا ومالكا للطبيعة" إلى نظرة متجددة فى العمق، وأكثر اعتدالا فى عاداتنا فى العالم.

انشقاق فى المغامرة البشرية

منذ القرن التاسع عشر فى فرنسا، ومن القرن الثامن عشر فى إنجلترا، ترافقت الثورة الصناعية مع خفض فى الأنشطة التى تضطلع بها الأرض ويقوم بها السكان الزراعيون[١٩] فى الاقتصاد لصالح الصناعة أولا، ثم فى مرحلة ثانية لصالح التجارة والخدمات. فدخول العصر الصناعى كان يعنى نهاية للحضارة الغربية الزراعية القديمة ذات الألف عام، وغالبا ما كان ينظر إلى المجتمع الزراعى كمفارقة تاريخية مآلها إلى زوال. ففى عام ١٩٦٧، أعلن هنرى مندراس[٢٠] إذن "نهاية الفلاحين" وانتشرت الفكرة جدا لدرجة أن مجتمعاتنا قبلت بسرعة أن مسار التاريخ من شأنه أن يؤدى إلى اختفاء الحياة الريفية، وأن تحل محلها

---

(١٩) انظر الجدول بالملحق ص ١٦٨.

(٢٠) هنرى مندراس (١٩٢٧ ـ ٢٠٠٣)، عالم اجتماع فرنسى، كان متخصصًا فى الفلاحين والمجتمعات الريفية. فى عمله "نهاية الفلاحين" LA FIN DES PAYSANS، الذى نشر فى عام ١٩٦٧، فإنه يشرح مدى تطور الرأسمالية الذى يقوض أسس الاقتصاد الفلاحى ويؤدى إلى الاختفاء التدريجى للفلاحين.

أنشطة جديدة فى التنمية. وعلاوة على ذلك، بدا أن الـ ٣٪ من قوة العمل الزراعية فى البلدان المتقدمة تؤكد على هذه الحركة التى يقودها انتشار العمل الصناعى. ولم تعد الزراعة على ما يبدو سوى نشاط من الماضى، وبقايا على قيد الحياة ذات قيمة مضافة منخفضة وبدون آفاق واسعة. وأتذكر مؤخرا خطاب وزير التجارة فى المملكة المتحدة اللورد ديغبى جونز، فى باريس أمام غرفة التجارة الفرنسية البريطانية: "الوسيلة الوحيدة لأوروبا لكى تراهن على القرن الحادى والعشرين الذى ينتمى إلى آسيا هو أن تعتمد على التكنولوجيا، التى هى القيمة المضافة العليا". أينبغى أن نفهم هنا أنه لا بد من إلغاء جميع ما لدينا من أنشطة تصنيعية أو زراعية سابقة، كما لو أن المزارعين كانوا غير قادرين على استخدام وترويج التكنولوجيا أو تقديم "القيمة المضافة"؟ لا أعتقد هذا.

إن الزراعة فى قلب مغامرة البشرية اليوم أكثر من أى وقت مضى. فبعد ذلك الزمن من التفاؤل التقنى والاقتصادى أتت الأسئلة حول نماذجنا فى التنمية التى ولدتها الثورة الصناعية، وفى مواجهة تغيرات كوكبنا لا يمكن للإنسانية أن تدعى جهل الحدود التى تفرضها طبيعة أنشطتها، فأمام الهجرة الجماعية من الريف فى البلدان النامية، ضعفت قدرة القطاعات الخدمية والصناعية على استيعاب الهجرة من الريف. وتبدو نماذج التنمية لدينا الآن غير قادرة على ضمان استدامة التوازن الاقتصادى

والبيئى للكوكب، خاصة فى مواجهة رهان غير مسبوق لتحد مزدوج، ديموغرافى وبيئى. ولن تكفينا موارد خمسة كواكب إذا اختار سكان العالم الطريقة الأميركية فى الحياة! فوضعنا التموى على أساس الاستهلاك المتزايد للموارد القابلة للنفاذ، غير قابل للاستمرار. فهل يجب علينا بعد ذلك تطبيق خفض كبير فى الاستهلاك والإنتاج واتباع دعاة تناقص التنمية الجذرى؟ سيكون فى ذلك طرحا خاطئا للمشكلة واستبدال طريق مسدود بآخر، فكيف يمكن فى الواقع أن نوفر احتياجات ٩ بلايين نسمة سوف يعيشون على الأرض فى المستقبل القريب، دون خلق ثروات جديدة؟ كيف يمكن، بدون النمو، والتحكم أو الحد من الركود الاقتصادى والبطالة وتآكل القوة الشرائية وما يواكبها من الظلم، وفى كثير من الأحيان، من العنف الاجتماعى؟

إن أنصار الدعوة لتناقص التنمية، يسعون من جانبهم إلى قطيعة جذرية: تتمثل فى خفض الإنتاج والاستهلاك فى مواجهة عدم القدرة على الفصل بين النمو الاقتصادى والإضرار بالبيئة. وبالنسبة لهم تظل التنمية المستدامة تعيبها نفس حدود التنمية: أى أن تقدم الكفاءة البيئية للسلع والخدمات يؤدى دائما إلى إنتاج واستهلاك أكثر. ويمكننا الموافقة على هذا الرأى، ولكن ليس على ما يستخلصه من نتائج، أولا لأن هؤلاء الناشطين يأخذون الكل بالجزء. فليس النمو الاقتصادى فى حد ذاته هو "السم" اليوم، ولكن بعضا من مكوناته هى التى تمثل مشكلة للبيئة: كالسيارات

والنقل على الطرق، والكيمياء، والبلاستيك، وبعض الممارسات الزراعية، المفرطة فى الكثافة، وصناعة الصلب.. وهى تلك الأنشطة التى تعادل استراتيجيتها ما بين ١٠ و ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل أكثر من الثلثين للأنشطة الخدمية. ونحن الآن، نجد هذه الأنشطة الخدمية تولد فى معظمها منفعة اجتماعية قوية ذات تأثير ضعيف على البيئة، ثم إن النتائج المشار إليها تستبعد أو تقلل من شأن التقدم الممكن للبحوث العلمية فى مجال تطوير الطاقة الجديدة ومكافحة ندرة المواد الخام. وأخيرا، ولأن نظرية نموها المستندة إلى فكرة أنك حين تنتج أكثر فيعنى ذلك استهلاك المزيد من الطاقة أو المواد الخام، وفى نفس الوقت تخفض قوة العمل لتحل محلها الآلات تتجاهل آلية اقتصادية أساسية هى "التدمير الخلاق"[(٢١)] التى تعنى أن كل ابتكار تكنولوجى هام يؤدى إلى خلق أنشطة اقتصادية جديدة ويسمح أن تنتج أكثر بأقل استهلاك. وقد كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، عند استبدال الكابلات التلغرافية بالأقمار الصناعية للاتصالات.

إن قناعتى مؤكدة بضرورة التنمية والأبحاث لمواجهة تحديات الغد. فهما شرطان لتحقيق التقدم والاستقرار الاجتماعى وخلق الثروات وفرص العمل والعوامل التى تحسن من مستوى

---

(٢١) تم تطوير هذا المفهوم من قبل الخبير الاقتصادى جوزيف شومبيتر، فى عام ١٩١١، فى كتابه "نظرية التطور الاقتصادية".

المعيشة. لكن هناك تنمية أخرى وهى التنمية البيئية " الممثلة بالفعل فى الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية، وهو ما يكمن وراء حركة بعيدة الأمد لكنها عميقة بدأت فى فرنسا منذ يوليو ٢٠٠٧ كجزء من حركة "غرونيل للبيئة "بناء على طلب نيكولا ساركوزى وبقيادة جان لوى بورلو. فمن خلال الابتكار، ومن خلال تنظيم وتقديم الحوافز المناسبة، يمكننا أن نخترع فى الواقع نموا اقتصاديا لم يعد مرادفا للتدهور البيئى.

إن الزراعة وكذلك صيد السمك هنا فى قلب اللعبة، كلاعبين أساسيين فى عالم محمى: فمن ١٣ مليون هكتار أراضى فوق مستوى المحيطات، هناك ٥ مليار مستعملة فى الزراعة و٤ مليارات مكونة من الغابات؛ كما أن كل زوايا محيطات العالم تقريبا، هى الأخرى، تعبرها نحو ٤ ملايين قطعة بحرية وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة وتستغل مواردها. وكأركان فاعلة رئيسية، نجد الزراعة وصيد الأسماك تساهم أيضا فى بناء توازنات بشرية واقتصادية أكثر انسجاما. ويتوقف ذلك على تشجيع زراعة وصيد أسماك المستقبل، على نحو منتج وحريص، وضمن شروط إيكولوجية "مكثفة" ومسؤولة، وعليها أن تمهد الطريق لنمو قائم على الاستخدام المستدام للموارد. ومبادئ المسؤولية والحذر، وإنتاج الطاقة المتجددة، والحفاظ على الأراضى اللازمة للغذاء والتنمية البيئية الفعالة فى مكافحة ظاهرة الاحتباس الحرارى. ولكافة هذه الأمور تفرض الزراعة

وصيد الأسماك نفسيهما كمفتاح جيد للحداثة، لا غنى عنه لبناء علاقة جديدة بين الطبيعة والمجتمع، فليس هناك مجال إذن للحنين أوالتقليدية.

لن نخضع لحتمية تعرض عالم الفلاحين لخطر الانقراض، وقد نسينا تقريبا أن مهنة الفلاحة ظلت الأكثر ممارسة، على مستوى العالم. ففى بداية هذا القرن الحادى والعشرين، احتلت الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، وجميع هذه الأنشطة الغذائية، نصف القوى العاملة فى العالم. والإنتاج الزراعى لديه ١,٤ مليار عامل، وصيد الأسماك من جانبه يشغل أكثر من ٤٠ مليون شخص فى العالم، مع مئات الملايين من فرص العمل فى المنبع والمصب من هذين النشاطين وعلى عكس الصور النمطية، فإن عدد المزارعين فى ارتفاع مستمر حتى على الصعيد العالمى.

كما أنه تم التهوين من شأن الدور الأساسى لهذه القطاعات فى اقتصادات الدول المتقدمة. ففى فرنسا، على سبيل المثال، لا يزال القطاع الغذائى واحدا من أكثر القطاعات إنتاجية: فمع ما يقرب من ٤٪ من الثروة المنتجة، أصبح له اليوم وزن أكبر من قطاع السلع الرأسمالية، والطاقة أو السيارات. ويوظف القطاع حوالى ٥,٦٪ من القوة العاملة الفرنسية، ودوره أكثر أهمية لما يقدم من فرص فريدة للعمل لفئات معينة من الناس هى

الأكثر تهديدا بالبطالة. وهو يحافظ على شبكة تعيش من الأنشطة فى المناطق الريفية، بما أنه يعمل فيها حوالى ربع السكان، ويساعد أيضا على الحفاظ على توزيع متوازن للنشاط الاقتصادى داخل الأراضى الوطنية، وتوزع العشرة آلاف شركة للأغذية الفرنسية بالفعل على أماكن أكثر تنوعا عن غيرها من الصناعات. وهذا هو القطاع الذى يساهم بشكل كبير فى الحيوية الاقتصادية للأقاليم، وليس فقط فى الصحراء الكبرى! وهو يتجنب فى الوقت نفسه النقل ويحافظ على المناطق الريفية المعرضة للخطر.

إن القطاع الغذائى، الذى يعالج ٧٠٪ من منتجاتنا الزراعية، هو التخصص الصحيح إذن لجهازنا الإنتاجى. فأخيرا، ومنذ أواخر ١٩٧٠، والميزان التجارى الزراعى الغذائى إيجابى من الناحية الهيكلية، وفى عام ٢٠٠٧ حصل على فائض بأكثر من تسعة مليارات يورو أفضل أداء خلال السنوات الخمس الماضية، وزيادة قدرها ٤٠٠ مليون يورو مقارنة بسنة ٢٠٠٦، فى حين كان عجز الميزان التجارى فى فرنسا يصل إلى أكثر من ٣٩ مليار يورو! كما أن القطاع الغذائى يلعب دورا رئيسيا فى تجارتنا الخارجية: فرنسا هى أكبر مصدر فى العالم للمنتجات الغذائية المصنعة، أمام الولايات المتحدة، وثانى أكبر مصدر للمنتجات الزراعية[٢٢]. ومعتمدا على السياسة الزراعية الأوروبية، أصبح

---

(٢٢) خلف الولايات المتحدة وأمام كندا والبرازيل.

قطاع الإمدادات الغذائية هو حقا القطاع الاستراتيجى بالنسبة لاقتصادنا.

والزراعة تلعب أيضا دورا رئيسيا بالمساهمة فى تنمية القطاعات الأخرى. فهى توفر المواد الخام لمجموع الصناعات الغزل والنسيج والأثاث أو البناء على سبيل المثال، وتستخدم على نحو متزايد خدمات شركات القطاع الخدمى وتساهم فى دعم نمو السياحة، سواء من جانب الحفاظ على التراث الثقافى من خلال الحفاظ على المناظر الطبيعية أو الأنشطة المقدمة مباشرة من قبل المزارعين. كما أن صيد السمك يمثل أيضا نشاطا استراتيجيا، سواء من حيث فرص العمل، والعلاقات الاجتماعية أو التخطيط الإقليمى. وتشير التقديرات إلى أن وظيفة واحدة فى البحر تؤدى إلى وظيفتين أو أربع وظائف على البر فى أحواض بناء السفن، وتصنيع آلات الصيد، وإنتاج المعدات التكنولوجية، وإنتاج العلف لتربية الأحياء المائية، والتحويل والتعبئة والتغليف والنقل.

ومن خلال التحكم فى تأثير الأخطار الطبيعية، تحمل الزراعة انشغالا "أخلاقيا" للحفاظ على شروط الحياة. فزراعة الكروم أو التربية الحيوانية أو الرعوية، على سبيل المثال، تساعد على الحد من الحشائش الضارة، وتأطير المناظر الطبيعية، والحد من خطر نشوب الحرائق أو الانهيارات الثلجية. كما أن الحقول والغابات

تشكل مصدرا للطاقة والمواد الخام المتجددة، وبالتالى تلعب دورا رئيسيا وجديدا فى الحد من الغازات المسببة للاحتباس الحرارى كبالوعات الكربون. ومن خلال الطاقة الحيوية، والكيمياء الحيوية النباتية، ستصبح الزراعة ركيزة من ركائز الاستدامة فى العديد من قطاعات اقتصادنا، وهى بهذا المعنى لاعب استراتيجى فى بناء توازن جديد بين احترام الأرض والتنمية.

اختيار العقل والمستقبل

بدلا من اتباع سيناريو بيئى متطرف والانتظار بقدرية الكوارث التى تفرض علينا تغيير أساليبنا فى العالم، يجب علينا أن نستبق الزمن بتوفير أدوات للنمو العاقل، فالوقاية هى دائما خير من العلاج.

الوعى البيئى والتضامن

فى عشرين عاما، بين تقرير برونتلاند فى عام ١٩٨٧[٢٣]، واتفاقيات الأمم المتحدة حول المناخ[٢٤] فى عام ١٩٩٢ وفيلم آل

---

(٢٣) نشر من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وتقرير برونتلاند - الذى سمى على اسم رئيس وزراء النرويج جرو هارلم برونتلاند - مستقبلنا المشترك، ويصف السياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

(٢٤) اعتمد فى عام ١٩٩٢ فى ريو دى جانيرو من قبل ١٩٠ دولة، فإنه يفتتح على حقيقة أن "التغيرات فى المناخ العالمى وآثارها الضارة تمثل شاغلا للبشرية جمعاء".

غور فى عام ٢٠٠٧، ظهرت حقيقة مزعجة، وفرضت القضية البيئية نفسها كتحد للجميع فى المجتمع البشرى، وأصبحت مشكلة حقيقية فى السياسة الدولية.. هى الأخطر والأشمل فى وجهة نظرى! من خلال تعريف التنمية المستدامة للمرة الأولى بأنها التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، قام تقرير برونتلاند بالتنبيه وتوضيح الطريق. وقاد التقرير إلى انعقاد العديد من المؤتمرات العالمية التى أدت إلى اعتماد معاهدات لحماية البيئة طبقة الأوزون، وتغير المناخ، والتصحر، والمياه، وفقدان التنوع البيولوجى. وفى هذا السياق لعبت الزراعة فى كثير من الأحيان دور"الترمومتر"، مسرعة فى تحقيق وجهات النظر هذه. وهكذا، ففى عام ١٩٨٨، فى حين أن موضوع تغير المناخ لم يكن قد استثمر حتى الآن فى المجال السياسى، قامت توابع الجفاف فى الولايات المتحدة التى أثرت بشكل كبير على الإنتاج الزراعى بجلب ظاهرة الاحتباس الحرارى كعنوان رئيسى لصحيفة نيويورك تايمز ثم بعد ذلك مباشرة، أمام مجلس الشيوخ الأمريكى.

فى أعقاب تقرير برونتلاند ومؤتمر قمة ريو، برزت قناعة بضرورة التعاون الدولى، وكان إنشاء الفريق الحكومى الدولى GIEC فى عام ١٩٨٨ إجابة على هذا الهاجس عن الحكم الجديد، وهو أول مؤسسة بين الحكومات لدراسة تغير المناخ فى جوانبه الاقتصادية والعلمية والاجتماعية. وحددت اتفاقية

المناخ فى عام ١٩٩٢ من جانبها مبادئ دولية مستحدثة: المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للدول وفقا لمستوى تنميتها، ومساهمة جميع الأطراف الموقعة فى تنفيذ سياسات التنمية المستدامة[٢٥]، والمبدأ الوقائى (نفس المبدأ الذى أدخلته فى القانون الفرنسى فى عام ١٩٩٥ كوزير للبيئة)، وتغريم الملوث.. فى الوقت نفسه تأكد أيضا الوعى بالأخطار التى تهدد مواردنا المائية. كما أن الدلائل الواضحة على الاستغلال المفرط للمخزونات السمكية والضرائب الفادحة التى يدفعها البحر للتلوث ولتغير المناخ أصبحت من الاهتمامات المشتركة. وهكذا فى عام ١٩٩٥ قامت منظمة الأغذية والزراعة بوضع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد من أجل تغيير ممارسات الالتقاط. إن مفاوضات بروتوكول كيوتو* (الذى اعتمد فى عام ١٩٩٧ ودخل حيز التنفيذ فى عام ٢٠٠٥) كانت علامة على سياسة المرونة. وإذا كان سجله متواضعا فى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، فلقد فرض من بعدها الحاجة الضرورية للتعاون بين جميع الجهات الفاعلة ولإحداث تغيير عميق فى أنماط استهلاكنا. وبعد مرور عشر سنوات، لا يزال قائما هذا الشرط، بل حتى أكثر إلحاحا، وكان يجب أن ينعكس فى اتفاق مناخ عالمى جديد فى قمة كوبنهاغن فى كانون الأول ٢٠٠٩. والاتحاد الأوروبى يلعب دورا

(٢٥) هذا تم فى قمة الأرض المخصصة حقا لمفهوم "التنمية المستدامة".

رائدا فى تعزيز "التنمية البيئية" وأيضا فى الوعى البيئى، فالسياسة البيئية للاتحاد تقوم فى الواقع على الاعتقاد بأن وجود المعايير البيئية الطموحة يحفز الابتكار والفرص التجارية. وبحلول عام ٢٠٠١، تبنى الأوروبيون استراتيجية للتنمية المستدامة تحدد ثلاثة أهداف رئيسية، هى التنمية التى تتسم بالكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والدعم فى مجال البيئة. وتؤكد استراتيجية لشبونة من جديد اليوم على اختيار التنمية الأخرى: فهى تشير فى واقع الأمر بوضوح إلى وجوب أن يكون النمو الاقتصادى منفصلا عن استغلال الموارد الطبيعية. وتريد أن تجعل من اقتصاد الاتحاد الأوروبى الأكثر تنافسية فى العالم مع النمو الاقتصادى المستدام. والرهان ليس سهلا، وليس أمرا مفروغا منه، فمن الواضح أن الدول الصاعدة ـ باستثناء الولايات المتحدة ـ تدخل أيضا بقوة فى هذه المعركة للمعرفة، والبحث عن التكنولوجيات الجديدة. وهناك العديد من الورش والمصانع فى الصين أو الهند، وهناك العديد من المختبرات والجامعات!

الزراعة والثروة السمكية: نحو المسؤولية البيئية

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، تم اختيار "الإنتاجية"، والاستخدام المكثف للمدخلات (الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الآفات) من أصول مصنعة، من أجل كسر النقص والاحتياج السريع للمواد الغذائية: أى إنتاج أكثر وأسرع. وأمنت

الأولوية المعطاة لنمو الإنتاج والميكنة حماية فعالة للأمن الغذائى لسكان أوروبا. ولكن من خلال إجبار الطبيعة، قادت بعض الممارسات للإنتاج العالى إلى إضعاف النظم البيئية وكشفت تدريجياعن عدوانيتها لبيئتنا. فلعقود عدة أعطى المهندسون الزراعيون والمزارعون القليل من الاهتمام للعمليات البيولوجية فى العلاقة بين التسميد والحصاد، وحرصوا على عدم فتح هذا "الصندوق الأسود" حيث يتقرر ارتفاع العائدات. ومنذ ذلك الحين، أدت بنا التطورات فى مجال العلوم الزراعية والوعى البيئى إلى أن نفعل ذلك، وكشف استخدام المبيدات لحماية المحاصيل من الآفات والأعشاب الضارة والطفيليات، عن مخاطرها: المخاطر الصحية للمنتجين والمستهلكين، والمخاطر البيئية، والمقاومة الوراثية لبعض الآفات. لقد تراكمت الأضرار البيئية فى الواقع، وأسفرت المدخلات الزراعية عن التلوث الحاد فى الموارد المائية. ونحن فى فرنسا، المستخدم الثالث فى العالم للمبيدات الحشرية، ونعلم الآن آثارها: وفقا للتقارير السنوية للمعهد الفرنسى للبيئة (Ifen)، فى عام ٢٠٠٤، تم الكشف عن المبيدات فى ٦١٪ من محطات الرصد فى المياه السطحية وفى ٩٦٪ من محطات الرصد فى المياه الجوفية. لقد عانت التربة نفسها من هذه الممارسات الزراعية. وأضعفت بعض المناطق، بسبب قصر الدورات الزراعية، وانخفاض المسترجع من المواد العضوية، والحرث العميق أو تقليب المراعى، والتملح والتحمض، الناجمين عن ممارسات مكثفة للغاية، وكل

ذلك يسهم فى الواقع فى تقليل خصوبة التربة، كما يسهم فى فقدان التنوع البيولوجى الناجم عن اختفاء الحيوانات الصغيرة (الديدان، القواقع..) الضرورية لتوازنها.

كان أول من بدأ مواجهة أول تدهور لبيئتنا عدد من الصيادين والمزارعين وساكنى الغابات الذين قاموا بالفعل بتحول فى ممارساتهم، ساعين لتحقيق التوازن بين العوائد المرتفعة والإدارة المستدامة لنظمنا الإيكولوجية. هكذا كانوا ومازالوا أول الجهات الفاعلة فى التوصل إلى معطى جديد قائم على الاستخدام المتزايد للعادات البيئية، وهى ثورة حقيقية بدعم من المنتدى البيئى غرونيل فى خريف عام ٢٠٠٧ وتستند هذه الثورة على العمليات الإيكولوجية المتقدمة المتوفرة طبيعيا لإنتاج المزيد من دون قيود مفروضة على الطبيعة أو استنفاد ثرواتها. وقد غيرت من فكرة أن الحقل منطقة مصطنعة ومعزولة، فهذه الممارسات تنطلق من المنطقة الطبيعية وتستفيد من الميكانيزمات المعقدة بين المزروعات وقطعة الأرض. وهذه "الثورة الخضراء بشكل مضاعف" تنطوى على أكثر بكثير من التغيير التكنولوجى، وهى تعنى اعتماد منطق جديد يقوم على الأخذ فى الاعتبار للنظم البيئية القائمة، وعلى معرفة دقيقة لميكانيزمات المعيشة. فالمهم هو أن نجد فى الطبيعة نفسها الآن السبل لزيادة الإنتاجية الزراعية، بدلا من إرادة التحويل والسيطرة على بيئتنا، كما يجب أيضا الحفاظ على تنوع المحاصيل والأصناف لتحسين مقاومتها.

وأخيرا، من أجل حماية أنفسنا ضد الأمراض والآفات، والمنطق هنا مختلف، من الضرورى استخدام القدرات الخاصة للنظم الإيكولوجية للسيطرة عليها ومهاجمتها، وليس للقضاء عليها من خلال مجرد استخدام المدخلات. ومثل هذه "الثورة" سوف تسمح بالحد من الأضرار سواء الصحية أو البيئية، والاستفادة بشكل أفضل من الموارد الشحيحة مثل المياه وتساعد على الحفاظ على التوازن الطبيعى. وستكون المكاسب ذات شقين: أولا، التنمية المستدامة القائمة على الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وثانيا، إنتاج الخدمات الإيكولوجية الزراعية للشركات. ولكن يجب علينا أن نقبل أن تستغرق نتائج هذه "الثورة الخضراء المضاعفة" وقتا طويلا لتتضح.

ويشارك العديد من المزارعين الآن فى تنفيذ هذه الزراعة الجديدة من خلال تطوير الاستخدامات الزراعية البديلة. وعلى غرار الأسماء المتعددة التى تشير إليها، فإن هذه الاستخدامات هى خطوات إرادية كثيرة للحفاظ على البيئة، لتلبية مطالب جديدة للمستهلكين، ولتوفير الخدمات غير السوقية للمجتمع وتطوير الأراضى. إن الزراعة الدقيقة، الأقرب إلى الزراعة التقليدية (productiviste) تلجأ إلى استخدام أحدث التقنيات مثل نظام تحديد المواقع GPS لتستهدف بدقة كثافة البذور، واستخدام الأسمدة والعلاج الكيميائى. والزراعة المتعقلة، من جانبها، لا تحظر استخدام المدخلات، ولكن تستهلكها فى اعتدال، مع الأخذ

فى الاعتبار بصرامة متطلبات النبتة. وتتزايد جزر زراعية تسمى "فلاحية" تكمن أصالتها فى الاختيار الراسخ لتحقيق التنمية المستدامة ووجود صلة مباشرة بين المنتجين والمستهلكين. وكذلك الزراعة العضوية، والتى عليها طلب اجتماعى قوى جدا، كما أن الزراعة المتكاملة تسجل هى أيضا كجزء من هذه الثورة فى الممارسات. وبعبارة الزراعة "المتكاملة" نعنى "وقاية النباتات المتكاملة" على أساس توليفة بين المقاومة البيولوجية والوسائل الفيزيائية (تناوب المحاصيل، والأصناف المقاومة..). فالزراعة المتكاملة هى نظام زراعى يفضل الموارد وآليات التنظيم الطبيعيين على استخدام المدخلات (المنتجات الصناعية). إنها تريد أن تكون قاعدة معقولة وواقعية من أجل الزراعة المستدامة. فالطرق البيولوجية والتقنيات والمواد الكيماوية تتوازن بعناية، مع الأخذ فى الاعتبار الحفاظ على البيئة والربحية والمتطلبات الاجتماعية.

وبقدر ما أن الزراعة مسؤولة بيئيا، فإن تطبيق الصيد المستدام يعنى اعتماد منطق جديد. إن الإنسان لديه الآن قدرة على الاستيلاء على موارد مصايد الأسماك الطبيعية بشكل أسرع من قدرتها على التجدد. ومع تطور التكنولوجيا الحديثة (المسبار متعدد الحزم، والكشاف بالأشعة تحت الحمراء، ونظام تحديد المواقع، وصور الأقمار الصناعية)، أصبح لدينا فى الواقع معدات للصيد عالية الأداء، وقادرة على الصيد فى كل الأعماق بجميع أنواعها. وإذا لم نتحكم فى هذه الأنماط من العمليات، فإنه فى

نهاية المطاف سيحكم على الثروة السمكية نفسها بالفناء على المدى الطويل. وهذا هو السبب فى أننا يجب أن نحبذ ممارسات الصيد التى يمكن أن تضمن الاستخدام المستدام للموارد. وبشكل لا يقل عن الزراعة فى إعادة الصلة مع الأساليب القديمة أو التى عفا عليها الزمن، ومن المهم، على العكس من ذلك، من أجل تعميق فهمنا العلمى للنظم الإيكولوجية البحرية، الذى مازال ناقصا، إجراء تقييم أفضل لحالة الموارد الطبيعية، والسيطرة على عملية تجديد وتطوير وسائل الصيد الانتقائى. وهكذا فقط يمكننا قياس تأثير الصيد على البيئة، وتقليل الإهدار، والصيد الذى لا لزوم له، وحماية المواطن الطبيعية والتنوع البيولوجى البحرى. فهذه وسيلة لضبط الطاقة الإنتاجية فى إمكانات الموارد الطبيعية المشتركة فى المعرفة واحترام حدود الطبيعة.

من خليج بسكاى إلى جنوب أفريقيا عبر المكسيك، يقوم العديد من الصيادين بتطوير مبادرات استثنائية، تستهدف هنا حماية الأسماك الصغيرة من شباك الصيد أو السلاحف من الشباك العائمة هناك للحفاظ على موارد مهددة، كما هو الحال فى جنوب أفريقيا حيث العينات فى (المنطقة الاقتصادية الحصرية، أى مساحة البحر التى تمارس عليها الدولة الساحلية حقوقها السيادية) وتحدد بـ ٢٥٪ من الموارد؛ وفى مكان آخر، لتعزيز الإدارة المستدامة لسرطان البحر أو المحار سان جاك.

وينبغى أن يتم التعريف بمثل هذه المبادرات ودعمها. وأتمنى هكذا إعطاء إطار لهذه المقاربات كافة، من الأكثر محلية إلى الأكثر قومية، بحيث تشكل استراتيجية مستدامة للزراعة وصيد الأسماك. إن فرنسا، أول قوة زراعية فى أوروبا تمتلك مجالا بحريا استثنائيا يمكنها، وينبغى ذلك فى رأيى، لأن تصبح لاعبا رئيسيا فى هذه الثورة البيئية والاقتصادية الضرورية. فكل شىء يقودنا إلى ذلك، مكانتنا ومصلحتنا أيضا. وهذا هو معنى المشروع الذى طرحته للنقاش فى خريف عام ٢٠٠٨ من أجل "زراعة فرنسية جديدة" مسؤولة ومبتكرة فى أفق عام ٢٠٢٠. وفى هذه الاستراتيجية، قمت بتجميع المبادرات التى تمت على أرض الواقع منذ وقت طويل، والخطط التى بدأت بمناسبة المنتدى البيئى غرونيل للحد من استخدام المبيدات الحشرية، أو إعادة الطاقة للمزارع. وكنت أريد، مع المزارعين، وبالتشاور مع جمعيات الحماية وضع خياراتنا وأفعالنا فى منظور من أجل هذه الزراعة المنتجة والمسؤولة بيئيا.

تعرف، وتعلم وتدرب

لكن هذه الاستراتيجية ممكنة بشرط واحد، فهى، فيما وراء الإرادة المهنية والسياسية، تفترض تطوير البحث وتدريب أصحاب المصلحة، وأيضا التأمل العميق حول الآثار الاجتماعية والأخلاقية للتقدم التكنولوجى. ووجود "البيئة العلمية" أمر ضرورى

للمساهمة فى اختيار أفضل استخدام للمدخلات بفعل معرفة دقيقة لما تتطلبه النباتات فى مراحل نموها المختلفة، كما أن البيئة العلمية ضرورية أيضا من أجل تكييف إسهام البروتين أو الفسفور بشكل أفضل مع احتياجات الحيوانات، كما تسمح لنا آليات الرقابة البيئية أيضا بتطوير الإنتاج العضوى المتكامل ضد الحيوانات المفترسة بدلا من استخدام سلاح المبيدات الوحيد. ومن خلال هذه الرقابة أيضا يمكن السيطرة على تكامل الأصناف، والذى هو أحد السبل التى يجب أن تعمق ضد مخاطر الأمراض، وانتشار الطفيليات، ومن أجل استقرار العائدات. بل هى أيضا - وخاصة فى البلدان الأكثر فقرا - وسيلة لضمان دخل المزارعين. وقد وضعت INRA (المعهد الوطنى للبحوث الزراعية) وCIRAD مركز التعاون الدولى فى البحوث الزراعية من أجل التنمية) ممارسات الحراجة الزراعية الجديدة التى تجمع بين المحاصيل وصفوف الأشجار، مما يتيح زيادة الغلة مع حصاد الأخشاب ومحاصرة مخلفات النترات. وهكذا تلتقى الفوائد الاقتصادية مع المصالح البيئية، بما أن التنويع يجعل المزارع أقل اعتمادا على الدعم للإنتاج الزراعى.

وصيد السمك الفرنسى يتطلب أيضا تطويرا قويا للبحوث لمواجهة التحدى البيئى. لذلك اتخذت من تعزيز معرفتنا العلمية واحدا من مفاتيح "خطة لمصائد الأسماك المستدامة والمسؤولة" التى أود تنفيذها: معرفة حالة مواردنا، وتقييم الآثار المترتبة على

ممارساتنا على التنوع البيولوجى، وقياس تأثير ظاهرة الاحتباس الحرارى على العالم البحرى. وهذا هو نهج النظام الإيكولوجى فى مصايد الأسماك، والذى اعتمدته منظمة الأغذية والزراعة فى عام ٢٠٠١ على مستوى قمة جوهانسبرج (مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة)، وهو النهج الذى سوف يمكن من احتواء الاستغلال المفرط للموارد.

ونحن لن ننجح فى صيد الأسماك والزراعة المجددة من دون لاعبى هذين المجالين، لذا يجب علينا إقامة روابط وثيقة بين مجتمع الباحثين وبين المهنيين. فالعملية العلمية يجب أن تعترف بخبرة العمل فى الميدان وتدمجها، وينبغى لمجتمع المزارعين وصائدى الأسماك بدوره استيعاب دروس العلم بشكل أفضل، وعلى المنتجين والباحثين التصدى معا للتحديات، وسيكون على الأولين التمتع بمعرفة قوية من التدريب والوصول إلى المعلومات. وينبغى على الآخرين، وبعيدا عن التقوقع فى تجارب معزولة قدر الإمكان، البقاء على اتصال مع المنتجين. إن التجربة الجديدة لأقطاب المنافسة التى تجمع بين الأقطاب المتنافسة من الزراعيين والصناعيين* على حد سواء مع الباحثين وعالم التدريب فى إقليم بعينه تكشف عن مدى فاعلية مثل هذه التبادلات. فمن بين ٧١ مجموعة مطابقة للمواصفات، تخصص منها ١٤ فى المشاكل الزراعية والصناعات الزراعية الغابات ومصائد الأسماك. ومن جانبها شاركت الـ INRA فى

تطوير شراكات رئيسية لتتمكن من نشر أفضل للممارسات الجديدة.

ويحتل البحث دورا مركزيا فى حل المشاكل الأخلاقية والبيئية التى تؤثر اليوم فى كل المجتمعات على حد سواء. وعلينا دعم ذلك، وتطويره ومواصلة استكشاف السبل التى تبدو اليوم غير مؤكدة، والكائنات المعدلة وراثيا توجد حاليا فى قلب الجدل الأكثر حساسية، وإقامة هياكل الخبرة الموثوقة المستندة على أساس علمى مستقل تمثل حاجة ملحة فى هذا السياق، لنخرج أخيرا من النقاش المقتصر على المواجهة بين الأيديولوجية والعاطفية. فمن جهة، نجد أولئك الذين يخشون من أن مثل هذا التلاعب فى الطبيعة له عواقب نهائية . ولكن غير معروفة . على البيئة وعلى الكائنات البشرية، وهم أنفسهم يشتبهون أيضا فى أن الشركات العالمية الكبرى فى هذا القطاع تريد أن تمارس احتكارا مدمرا للمزارعين على البذور وأيضا فى براءات الاختراع، وفى المقابل، هناك أنصار التقدم العلمى، الذين يرون فيه الحل الوحيد لمشاكل العالم المقبلة.

من ناحيتى، كنت أريد أن أستمع للجميع، ولكن قبل كل شىء أن أدعم بحثا قوياعاما وخاصا، وأن أقدم تحليلا دقيقا يجيب على استراتيجيات الشركات وكذلك على مخاوف المواطنين. فهذا التحليل وحده يمكن أن يقيم المخاطر على الصحة العامة

(ظهور الحساسية على وجه الخصوص) وعلى البيئة (الحد من التنوع البيولوجى) ومخاطر التشتت غير المنضبط للمحاصيل المعدلة وراثيا على الوسط الطبيعى. واعتماد الإطار القانونى للكائنات المعدلة وراثيا هو جزء من هذه السياسة الوقائية، وينبغى عليه أن يوفر أيضا مؤشرات واضحة وموثوق بها "للمستهلك المواطن"، ويترك له حرية الاختيار. وهناك ضرورة للبحث فى هذا المجال. فإنه سوف يفتح الطريق لتطوير مقاومة الجفاف والصقيع أو الملوحة، أو يسمح فى يوم من الأيام بتحسين الصفات الغذائية للزراعة والتخفيف من الجوع فى العالم كما تشير إلى ذلك منظمة الأغذية والزراعة، وقد يستطيع المساهمة أيضا فى تحسين إنتاجية الزراعات الأكثر ضعفا. فلا سذاجة ولا كارثية. لأن الطريق الذى اخترناه هو النقاش والبحث، والوقاية.

وفى فرنسا حاليا، يسمح للزراعة التجريبية لأغراض بحثية فقط، وذلك فى أعقاب منتدى البيئة بغرنيل وصدور القانون الخاص بالكائنات المعدلة وراثيا، وصار يمكن تنفيذ هذه التجارب المعدلة وراثيا فى إطار عالى التنظيم، الأمر الذى يتطلب رخصة تستند على تقييم علمى بالمخاطر الصحية والبيئية. لذا يجب القول بأن: كل تدمير لقطعة ارض زراعية هو عمل يتعارض مع سيادة القانون ومبدأ احترام الملكية الخاصة، ويضعف قدرتنا البحثية بشكل غير مسؤول.

فى عام ٢٠٠٨، ومن خلال ثلاثة مؤتمرات رئيسية فى باريس وبروكسل حول الزراعة والغذاء، كنت أريد الشروع فى إطلاق مناقشة بين عوالم قليلا ما تتحدث فيما بينها: أى المواطنين والمنتجين والباحثين وخبراء التغذية، والبرلمانيين والسياسيين، رجالا ونساء من جميع الاتجاهات. وكان الجنرال ديغول هو الذى كتب ذات مرة: "يجب علينا محاربة الغوغائية بالديمقراطية". وفى النقاش الدائر حول الكائنات المعدلة وراثيا، لا يوجد هناك الغوغائية. بالطبع هناك مخاوف وشكوك، وهناك الكثير من الصمت من جانب واحد أو مواقف إيديولوجية قاطعة فى بعض الأحيان. وهذا هو النقاش والديمقراطية التى تحق للمواطنين والتى من شأنها أن تتقدم بتعقل.

إن التنقيب عن التنوع الوراثى للعالم النباتى ومعرفة العلاقة بين الجينات والخصائص الوظيفية للنباتات والجينات الكامنة تشكل قضايا هامة جدا. ويسمح البحث فى هذه المجالات بتحسين اختيار أصناف العينات الأكثر مقاومة لتغير المناخ أو الأكثر فائدة، على غرار عمل أولئك الذين يقومون بتطوير الجزيئات للأدوية. ويجب تذكر أن ٧٠٪ من علاجات السرطان هى من أصل نباتى.

على مستوى آخر، فإن البحث عن الطاقة الحيوية*. وبخاصة الوقود الحيوى من الجيل الثانى - يبدو أيضا ضروريا، فى حين تزداد ضغوط الطاقة قسوة، والبدائل قليلة. لذا يجب علينا

المواصلة نحو استكشاف أفق للطاقة المستدامة والتقليل من اعتمادنا بصورة خاصة على النفط، مع تنوع مصادرنا. ولكن الرد على هذا التحدى للطاقة لن يكون على حساب التحدى الغذائى. وهذا هو السبب فى النظر للجيل الثانى من الوقود الحيوى باعتباره أمرا أساسيا، فهو لا يستخدم المحاصيل الغذائية موجدا توازنا بين الزراعة الغذائية والمحاصيل الزراعية غير الغذائية بحسب المناطق، ووفقا لشروطها والقضايا الخاصة بها.

النمو البيئى، والتكنولوجيا البيئية:

ثورة فى الاقتصاد

"شهد العالم تحولات اقتصادية عدة: الثورة الصناعية، والثورة التكنولوجية، وزمن العولمة فى عصرنا الحديث. ونحن الآن على عتبة ثورة جديدة، فى عصر الاقتصاديات الخضراء. إن مواجهة التحدى المتمثل فى تغير المناخ سوف يؤدى بالتأكيد إلى تعديل مستقبل العالم الاقتصادى"، هذا ما أعلنه بان كى مون فى فبراير ٢٠٠٨ أمام المشاركين فى مؤتمر النادى الاقتصادى فى شيكاغو، والأمين العام للأمم المتحدة على حق، فالزراعة تحتل مكانا رئيسيا فى بناء النمو البيئى المستدام "فالزراعة عادت!" وأستطيع قول ذلك. وفى نفس الوقت، ولضمان تطورها، يجب أن تستند هذه الزراعة على التكنولوجيا البيئية.

هذه التكنولوجيات السليمة بيئيا تشكل قطاعا عريضا من الاقتصاد، وتجمع بين مجموعة متنوعة من الخبرات والتقنيات الهادفة للحد من الآثار على البيئة بسبب نشاط أو عملية أو منتج. البعض منها قديم - كإدارة المياه والنفايات - والبعض الآخر بدأ بشكل جيد، كالمواد الحيوية أو الكيمياء الخضراء. وهناك مجالات أخرى أيضا، مثل إعادة تأهيل التربة الملوثة أو تكنولوجيات الهيدروجين، وهى تظل جنينية. وهذا القطاع بأكمله فى فرنسا يوظف أكثر من مائة وخمسين ألف شخص وسوف يتسارع نموه تحت تأثير الطلب الاجتماعى والسياسات البيئية، ناهيك عن ارتفاع أسعار النفط!

والمواد الحيوية والكيمياء الخضراء هى الأكثر ارتباطا بالقطاع الزراعى. فالمواد الحيوية يجرى تصنيعها من المنتجات والمنتجات الثانوية من الحبوب وألياف النباتات أو النباتات الزيتية، وهى تستخدم لجعل البلاستيك الحيوى أساسيا للحد من التلوث الناجم عن التعبئة والتغليف. وإذا كان الإنتاج الفرنسى من البلاستيك الحيوى لا يزال ضعيفا وسوقه متخلف، فإنه يفتح آفاقا حقيقية. والنباتات تساعد أيضا فى إنتاج المواد الزراعية المستخدمة على سبيل المثال كعوازل، وفى حشو السيارات أو كبديل للصوف الزجاجى (وأيضا ألياف الكتان والقنب). وقد ارتفع الطلب على هذه المواد الزراعية من قبل صناعة السيارات وصناعة البناء، وهى تساهم الآن فى التطور السريع لسوق الألياف الطبيعية. وقد

يصل النمو المتوقع فى أوروبا فى هذه القطاعات إلى ٣٠٪ فى السنوات المقبلة، ولدى فرنسا، التى تملك نصف مساحات الكتان والقنب المزروع فى أوروبا، دورا رئيسيا تلعبه مستقبلا. أما الآن، فإن الإنتاج الفرنسى لا يمثل سوى ١٥٪ من الإنتاج الأوروبى وراء ألمانيا (٢٨٪) وإيطاليا (١٨٪). وإذا كانت صناعة الورق لا تزال تستخدم الخشب فى معظمها وإعادة تدوير الورق المقوى، فهى يمكن أن تسهم على المدى الطويل فى تطوير مصادر بديلة لهذه المواد مثل البطاطا أو قش الحبوب والكتان والقنب الذى لا يمثل الآن سوى نحو ٠,٥٪ فقط من جميع المواد الليفية المستهلكة أضف لذلك أن هذه المواد الزراعية لا تتطلب مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية.

والكيمياء الخضراء تسمح أيضا بتزويد الصناعة بجزيئات مشابهة لتلك الناتجة عن صناعة البتروكيماويات، ولكنها مستخرجة من الدهون، والغلوتين والنشا والسكروز والسليلوز ذوات الأصل النباتى. كما توفر جزيئات لصناعة المستحضرات الصيدلانية، ومواد التشحيم والمذيبات والأصباغ ومستحضرات التجميل. وكلها لديها ميزة كونها قابلة لإعادة التدوير، وقابلة للتحلل ونادرا ما تكون سامة. وتوفر الكيمياء الخضراء حاليا ٧٪ من المواد الخام للكيمياء (أى ما يوازى مليون طن نفط). ويقدر لها أن تنمو نموا كبيرا، بفضل الطلب الاجتماعى القوى جنبا إلى جنب

مع سياسة جديدة أكثر صرامة على المواد الكيميائية (توجيه ريتش * (REACH)

هذه المنتجات الجديدة الخضراء ستصبح مصدرا هاما للدخل وللعمالة، وسيتم دعم الكيمياء المستدامة فى ثلاث مجالات على وجه الخصوص هى: التكنولوجيا الحيوية الصناعية، وتكنولوجيا المواد، وتصميم العمليات؛ بهدف تطوير عمليات إنتاج المواد الكيميائية الموجودة بشكل أسرع وأنظف وأرخص.

ويجب على فرنسا أن تؤيد ظهور هذا "الاقتصاد البيئى" المتطور بالفعل فى فى دول أوروبية أخرى والولايات المتحدة التى يقدر أن ربع إنتاجها من المواد الكيميائية سوف يأتى من موارد متجددة بحلول عام ٢٠٢٠.

والتحدى كبير، نظرا لأن "الاقتصاد البيئى" يمكن أن يسهم فى تحسين البيئة، ويعزز من القدرة التنافسية للقطاع الزراعى عن طريق الأنشطة الجديدة ذات القيمة المضافة العالية التى تخلق العديد من فرص العمل. إن قطاع سوق الصناعات البيئية فى نمو مطرد (٥٪ سنويا فى الوقت الحالى؛ مع توقعات بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥) وقطاع الزراعة هو الذى يوفر المواد الخام، وسوف يتعين على المزارعين التكيف لتلبية هذه المطالب، ولكن فى نفس الوقت، سوف يستفيدون من الدخل الإضافى والعمالة من خلال هذه القنوات الجديدة التى من الصعب نقلها.

تحدى جماعى

نحن أمام ثورة حقيقية فى علاقتنا مع العالم، أكثر من كونها مجرد تغيير تكنولوجى. مصالحة للإنسانية مع بيئتها، ونبذ للتطرف فى استغلال العالم، ووضع لمنطق جديد للتنمية. وكل هذا لن يحدث بين عشية وضحاها، ولا بإرادة أفراد معزولين. ولإنجاح هذا التحدى، سيكون علينا بناء إدارة جديدة للزراعة والثروة السمكية مع الأخذ فى الاعتبار جميع مستويات العمل، سواء الفردية أو المحلية أو الإقليمية أو الوطنية أو الدولية. نحن بحاجة إلى مؤسسات قادرة على تحديد مشروع شامل، واقتراح سياسات متسقة، ترافق المبادرات المركبة. وهنا يحتل العديد من اللاعبين مكانهم أكثر من أى وقت مضى: أولا وقبل كل شىء، المزارعون وصائدو الأسماك، وأيضا الشركات والباحثون، والجمعيات، ومواقع التعبير عن تطلعات اجتماعية قوية، والمحليات، وأيضا الدولة نفسها والمؤسسات العامة الضرورية لوضع هدف مشترك ومتابعة إجراءات جديدة للحوار.

وهنا مثال مفيد: هو مدينة ميونيخ فى ألمانيا، فقد تمت ملاحظة زيادة مستويات النترات والمبيدات الحشرية منذ ١٩٦٠ ٠,٥ مليجرام من النترات للتر الواحد سنويا بين عامى ١٩٧٥ و١٩٩١، فبدأت السلطات فى تلك المدينة فى عام ١٩٩١ برنامجا لتشجيع الزراعة العضوية، وقررت العاصمة البافارية دعم

المزارعين على جميع المستويات: التقنية والمالية والتجارية. وهكذا أصبحت ميونيخ الزبون الأول من منتجى المنتجات العضوية للمقاصف. والنتيجة: أنه منذ عام ١٩٩١، تحول ٨٣٪ من مساحة ٢٢٥٠ هكتار من الأراضى الزراعية وهى المحيطة بالمدينة إلى الزراعة العضوية إضافة إلى ٢٩٠٠ هكتار من الغابات. وزاد عدد المزارعين الممارسين للزراعة العضوية من ٢٣ فى ١٩٩٣ إلى ١٠٧ اليوم. أما فيما يتعلق بالمياه، فقد انخفضت مستويات النترات بنسبة ٤٣٪ منذ عام ١٩٩١، ومستويات المبيدات الحشرية بنسبة ٥٤٪. ومع مرور الزمن، بدا هذا البرنامج لدعم الزراعة العضوية مدرا للربح: فهو يكلف مدينة ميونيخ سبعمائة وخمسين ألف يورو فى السنة، أى أقل من سنت واحد لكل متر مكعب من المياه الموزعة. وعلى سبيل المقارنة، تقدر تكلفة نزع النتروجين من المياه التى تحتوى على أكثر من ٥٠ ملليجرام للتر الواحد فى فرنسا، ٢٧ سنتا للمتر المكعب الواحد من المياه الموزعة.

إن إدارة الأراضى تتطلب جهدا مشتركا وإرادة وشجاعة سياسية. والحفاظ على الأراضى الزراعية والغابات قضية رئيسية فى عالم تدور فيه صراعات الجوار ومنافسات الاستخدام حول الأراضى بشكل مكثف. وبدون هذه الإرادة السياسية، ودون تفكير مشترك ودون مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة، يصبح مثل هذا الإجراء الاحتياطى مستحيلا. وبشكل مماثل للتخطيط فى

المناطق الريفية اللازمة لتكثيف الممارسات الزراعية هناك ضرورة لإعادة تشجير المنحدرات، وتخطيط المدرجات، والمناظر الطبيعية للغابات الزراعية، واستصلاح الأراضى، ومعالجة المياه بالطرق البيئية... وقد أردت بالتفكير فى جميع هذه المتطلبات أن أقوم بإصلاح مجمل وزارات الزراعة والثروة السمكية، كما دعتنا المراجعة العامة للسياسات العامة، لنجعل منها وزارة كبيرة للأغذية والتنمية الريفية والزراعة وصيد السمك. وأيضا للتقريب على الأرض بين مهندسى المعدات وبين الزراعة فى توجهات مشتركة لتطوير وتجنيب أراضينا، بمشاركة السلطات المحلية والبلديات والمقاطعات والمناطق، والشركاء الرئيسيين.

وتلعب الدولة دورها من موقعها لإعطاء الزخم اللازم لهذه الطرق الجديدة فى التفكير وفى إنجاح هذه السياسة للزراعة والغذاء؟ لأنها كانت متواجدة فى النقاشات الدولية الرئيسية، حيث تسهم فى السياسات الأوروبية، وأيضا لأنها يمكن أن تعطى قوة وتماسكا فى تطوير اقتصاد مستدام. وما زالت الدولة رائدة فى مجالات التدريب والمعلومات، أو تقوم بإدارة الأزمات، ووضع المعايير الصحية.

لم يعد بوسعنا أساسا، أن ننظر لبيئتنا كمنتج تجارى مثل غيره، فالموارد المشتركة، والصالح العام للبشرية، لهما سعر لحسن الحظ، وقد أوضحت بعض الأحكام الأخيرة - المرتبطة بالتسريات

النفطية. قيمة المناطق الطبيعية والتنوع البيولوجى. فيجب علينا أن نتعلم الإدارة الجماعية لمواردنا وتطوير المؤسسات المتعددة الأطراف، التى هى الوحيدة القادرة على إدارة الثروة المشتركة بين دول عدة. وإذا كان الوقت لم يفت بعد، فهو بالفعل قد تأخر، إلى الحد الذى سيكون من الصعب بعده التكيف مع تحديات عالم الغد غير البعيد. وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لاحتياطى الطاقة. والتحول المعمم نحو سياسات وممارسات مستدامة لن يكون بقرار من السلطة، يفرض مرة واحدة وإلى الأبد. وقبول ونشر هذه الاستخدامات الجديدة يفترض، شأنه شأن اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص المناخ، التحديد المنسق لمراحل، مصحوبا بمواعيد متتالية، تسمح بتدرج الأهداف.

ويكمن مفتاح نجاح هذا التحدى الكبير فى الاستعانة بالتوقعات، والإعلام والمناقشة واتخاذ القرار لإقامة سياسة تقوم على التعاقد بدلا من الإكراه، ابتكار علاقة أكثر إنتاجية وتناغم فى آن واحد للإنسان مع الطبيعة.

الفصل الرابع

سويا نبنى إطار حياتنا

أصبحت أراضى المزارعين والصيادين تراثا بيئيا وثقافيا لنا جميعا، ومفتاحا أساسيا لنوعية حياتنا. وفى الوقت نفسه، ساعدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أيضا على تغيير نظرتنا للريف والساحل، كأماكن نفعية تحولت إلى مصدر إعجاب، ودعوة للسياحة، وموضوعا للمضاربة على الأراضى، وأماكن للهرب أو للحياة للحضريين المتعبين من مدنهم المزدحمة، وأيضا كعاكسة للتقاليد والثقافات المتعددة. بعد أن تداخلت الحدود الفاصلة بين المناطق الريفية والمدينة تحت تأثير توسع الضواحى périurbanisation*، أو تحضر الريف rurbanisation* أو فى "المناطق الريفية المختارة*"[٢٦]. وكان على عالم المزارعين وصيادى الأسماك التكيف مع هذه التقسيمات الجديدة ومع هذه الاستخدامات المتعددة، فى حين يسعى جاهدا لتلبية

---

(٢٦) برنار كايزر، من أجل ريف مختار ، باريس ، لوب ١٩٩٤.

التوقعات الجديدة التى يغذيها سكان المدن والضواحى؛ لذلك سوف تكون مجتمعاتنا قادرة مع هذا التغيير على ابتكار شروط أفضل "للعيش معا".

عدم وضوح حدود المناطق الريفية*

لزمن طويل، بدا أن العالمين مغلقان أحدهما على الآخر: مدن وريف تفصل بينهما مسافات تبدو مستعصية على الاجتياز، حيث عدم الفهم يختلط فى الأغلب مع التباعد الجغرافى والاقتصادى والثقافى. وكان الانتقال من أحدهما إلى الآخر يعد تغييرا للمعايير بقدر ماهو تغيير للمكان. وهنا يكمن كل تاريخ القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، اللذين شهدا كيف أن التصنيع والهجرة الحضرية يزيدان من وزن المدن الكبرى ويضاعفان من الضواحى. ومنذ ذلك الحين، تدريجيا، خفت الفواصل المعتادة، ومعها هذا المفهوم عن عالمين متباعدين وقريبين فى آن واحد، فقامت علاقات جديدة ما بين المجتمع الريفى والحضريين، بمجتمع فى حراك وتبادل.

وقد تجاوز النمو الحضرى فى البلدان المتقدمة، منذ ثلاثين عاما، حدود المناطق المدنية ليصل إلى المجتمعات الريفية، بما فى ذلك النائية عن المناطق الحضرية، وأسفر عن تجديد للسكان فى مساحات كانت مهجورة حتى الآن. وزادت رقعة الضواحى، المجاورة مباشرة للمدن الكبرى، زيادة كبيرة وأعيد تنشيط مراكز

الاستقطاب الريفية القديمة. والتعداد الأخير لسكان فرنسا ٢٠٠٤ يدل بوضوح على ما يمكن اعتباره مؤشرا حقيقيا للنهضة: المجتمعات الريفية التى يقل سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة شهدت زيادة فى سكانها لأكثر من ٥٪، وزاد تأثر المجتمعات البعيدة عن المدن الكبرى بهذا النمو عن الضواحى. وهذا التفضيل واسع النطاق للمجموعات الصغيرة خارج المناطق الحضرية، الذى يزداد بعدا[٢٧] يعد ظاهرة جديدة: بلديات ريفية تقع على بعد ٢٥ كيلومترا من وسط المدينة تشهد حاليا نموا قويا، فى حين أنه فى ١٩٩٠، كانت طفرة النمو على بعد ١٥ كيلومترا من المدن. وإذا تجاوزنا السعى البطئ لإقامة الضواحى فإن الانتشار الذى لم يسبق له مثيل هو للزحف العمرانى الذى نشهده فى جميع أنحاء الريف.

وهكذا حدث ربط بين عالمين لا يبالى أحدهما بالآخر حتى الآن بل إن بينهم عدائية. ونسج هذا اللقاء هذه القماشة الحضرية، وهى خليط من المناظر الطبيعية الزراعية (الطرق، والمزارع والقرى) والبنية التحتية الحضرية (سكن البيوت الصغيرة فى الضواحى ومناطق الأنشطة التجارية، والمعدات)[٢٨]

---

(٢٧) المصدر INSEE نتائج تعداد ٢٠٠٤. الأرقام مؤكدة من الدراسات السنوية من المعهد الوطنى للإحصاءات من أجل تعداد جديد.

(٢٨) هرفيه دافودو،" المناظر الطبيعية، مصدر قلق جديد فى إدارة المساحات حول المدن"، مجلة الاقتصاد الريفى وعلم الاجتماع رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٥.

مكونة نوعا من الأماكن من"جنس ثالث" فهى ليست حقا ريفية أو حضرية.

ويتطلع سكان المدينة إلى مزيد من الهدوء، والفضاء والسكينة فى المناطق الريفية التى قاموا بالاستثمار فيها بسبب ارتفاع أسعار المساكن فى وسط المدينة. وهذا حال الأسر الشابة التى استقرت هناك بعد ولادة الأطفال والمتقاعدين أو الأزواج الذين يغادرون مدينتهم الرئيسية مع الاحتفاظ بوظائفهم فيها. وهؤلاء السكان الجدد فى بحثهم عن السكينة قاموا بابتكار طرق جديدة للمعيشة فى المناطق الريفية: التنقل بين السكن وأماكن عملهم، ومزج الطلب على الطبيعة مع البحث عن مرافق سكنية أو ترفيهية، فى سعيهم لإطار حياة أوسع من مجرد مساحة زراعية. وواجه منطق الإنتاجية المهيمن لزمن طويل منطق المنافسة أى: مجال السكن، أولا، ثم مجال زيادة أوقات الفراغ وتعزيز الحساسية للمطالب البيئية والترفيهية واستعادة تراث الأراضى. لذا ومن هذه الناحية كشفت المدينة نظرتها إلى الريف، مما دفع المزارعين فى المناطق الريفية إلى إدارة متميزة.

هذه النظرة الاجتماعية فرضت نفسها بشكل أفضل مع اختفاء شبح المجاعة من البلدان الغنية، واختفت مهمة الزراعة الغذائية من أذهان الناس. وكانت هذه الصورة لـ "الفلاح" قد فقدت تدريجيا تفوقها مع تراجع أعداد العاملين الزراعيين، ففى حين أن المزارعين

فى فرنسا كانوا يمثلون واحدا من كل ثلاثة عام ١٩٤٦، صاروا لا يمثلون اليوم أكثر من واحد لكل ٣٠. وفى بعض البلديات حديثة "التحضر"، لا يوجد ممثل منتخب فى المحليات يمثل عالم الأرض الزراعية. وتركت الصور التقليدية ذات الطابع الإنتاجى مكانها لتمثيل آخر يسلط الضوء على المناظر الطبيعية التى يقل فيها وجود الإنسان. وبالتالى ترافق عدم وضوح الحدود الجغرافية بين المدينة والريف مع إعادة تعريف، محملة بالعواقب، للمناطق الريفية، المدعوة الآن لتقديم الخدمات و"وسائل الراحة" للمجتمعات.

لقد أصبحت ملكية واحتلال المناطق الريفية خاضعة لقواعد منافسة غير مسبوقة فالزراعة تواجه الآن استخدامات جديدة للأراضى تؤدى لإضعافها، وهذا هو الحال، بالطبع، فيما يتعلق بالعقارت (سكنية أو غير ذلك)، وأيضا البنية التحتية والطرق ومواقف السيارات والسكك الحديدية والمحركات الهوائية. ويساهم الزحف العمرانى، والامتداد الحضرى والضواحى، فى جميع البلدان الأوروبية، فى التعدى على الأراضى الزراعية. إن الأراضى المصطنعة، وهو ما يعنى كل بناء أو تحول يؤدى إلى تغييرات تنمو وتميل إلى الانتشار، فى مظهر أو تشغيل بيئة أو منظر طبيعى، ولا رجعة فيها عموما، على وجه الخصوص على حساب المراعى والأراضى الزراعية المعزولة. فنسبة ٤٨٪ من الأراضى الاصطناعية فى أوروبا بين عامى ١٩٩٠

و ٢٠٠٠، كانت سابقا أراضى صالحة للزراعة أو تشغلها المحاصيل الدائمة.

هذا التصنع تأكد بسبب التوجه الأخير للنسيج السكنى فى الانتشار الجغرافى، والكثافة السكانية فى الضواحى أقرب فى الواقع إلى الكثافة السكانية فى المناطق الريفية (حوالى ٦٠ نسمة لكل كيلومتر مربع) عن الكثافة فى المراكز الحضرية، والتى يمكن أن تقترب من ٨٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع. لذا تتسع اليوم المساحة المستخدمة دون زيادة كبيرة فى الكثافة: ففى أوروبا، تضاعفت المساحة المستخدمة للفرد الواحد فى المدن خلال السنوات الخمسين الماضية، وزادت مساحة الضواحى إلى ٢٠٪ فى السنوات العشرين الماضية، فى حين لم يزد عدد السكان لأكثر من ٦٪ فقط. وفى هذا السياق من الضغوط العقارية، تصبح الأرض هدفا للمضاربات، وصار البعض من الملاك، الذى كان مزارعا، يفضل بيع أراضيه الزراعية، كما يتراجع بشكل ملحوظ عدد المزارع الصغيرة العاملة فى المحاصيل المتخصصة، قليلة الدعم والمتداخلة فى البيئة الحضرية، مع الزيادة فى أسعار الأراضى. وهذه المضاربة تعزز امتداد المناطق الريفية والأراضى الزراعية، بغض النظر عن مستوى التنمية فى البلدان. وقد تأثرت البلدان الغنية والبلدان النامية فى الواقع بهذه الظاهرة التى تؤثر على التنوع البيولوجى، وتقوم بتجزئة الأراضى وتضعف الممارسات الزراعية.

وتخضع المساحات الزراعية والطبيعية على البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص لهذا الضغط على الأراضى من قبل الزحف العمرانى، والسياحة، وتغير أشكال الاستخدام للمناطق الريفية. ففى أقل من أربعين عاما (١٩٦٥ ـ ٢٠٠٣)، انخفضت إلى النصف المساحة المزروعة للفرد الواحد فى البحر الأبيض المتوسط من ٠,٤٥٩ إلى ٠,٢٥١ هكتار مع عدم وجود ضوابط عامة. وهذا النوع من التطور يعدل نهائيا من مظهر مناطق واسعة دون الحفاظ على المصلحة الجماعية التى قد تمثل بعض العادات. وهذا هو حال مدن المنطقة السكنية الأثينية فى سهل كورنثيا، الذى أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعى التقليدى (زراعة الكروم والزبيب)، وصارت السياحة الشاطئية تهدد البيئة الحيوية الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. إن المنافسة عن طريق الأسعار على الأراضى والتى ظهرت تحت ضغط المساكن تعبر عن نفسها بشكل متميز فى سوق الأراضى، والاستخدامات الأكثر ربحا (إقامة المدن، والسياحة...) طاردة الأقل ربحية (الزراعة، وحماية البيئة)[٢٩] فى بلدنا، فنحن نفقد كل عام ٦٠٠٠٠ هكتار ـ هى فى الأساس أراض ذات نوعية جيدة. نحن إذن بحاجة للحد من تفشى المدن واستهلاك الأراضى الزراعية بتكثيف المدينة، وبحاجة لحمايةالأراضى الزراعية مباشرة. ولدينا الأدوات ولكن لا بد من

---

(٢٩) تقرير تحذيرى رقم ٣٢ من CIHEAM سبتمبر ٢٠٠٧.

نهوض الوعى، وإيجاد مساحات حوار لتحقيق مبادئ مشتركة لإدارة المناطق الزراعية والطبيعية.

فى الزمن الماضى، ادعى ألفونس آليه أن الريف سيكون محتملا إذا بنيت فيه المدينة، وها نحن وصلنا تقريبا إلى هذا! مما يطرح إشكالية، ويخلق تفتت الحيازات قطاعات محصورة، فى الواقع، يصبح من الصعب على المزارعين استغلالها وفى نفس الوقت غير قابلة للبناء، ويزيد تباعد مراكز العمل أيضا من الوقت المستهلك إضافة لصعوبة الطرق على الآلات الزراعية. وتشجع هذه المساحات - وقد أصبحت أقل تجانسا، وهذه الأماكن للاتصال المكثف بين العالم الزراعى وبقية المجتمع - على زيادة الخلافات العرفية وتؤثر على التعايش. فأحيانا تنشأ توترات بسيطة فى الجوار مرتبطة بضجيج الجرارات، وصيانة الطرق أو احترام الملكية الخاصة، يمكن أيضا أن تشكل قضايا حقيقية عندما يكون على المحك توزيع موارد المياه، والتلوث، واستخدام الطبيعة، وإدارة النفايات أو المخاطر المرتبطة بالتحضر العشوائى (الانهيارات الأرضية والانهيارات الطينية والفيضانات). وهى تكشف عن مدى تعقيد التوقعات التى ينتظرها مختلف المستخدمين من الريف. وهو حال التوتر بين المتنزهين الراجلين وراكبى الدراجات المستخدمين لنفس المسارات، والتوترات بين السياح العابرين ودعاة حماية البيئة الذين يشجبون حضورا يتنافى مع التنوع البيولوجى، وذلك هو الحال أيضا

بالنسبة للنزاعات بين المزارعين والمزارعين الجدد، الذين يشتكون من التلوث بالروائح من انتشار المواد الكيماوية، أو النزاعات بين المتنزهين ومربى الحيوانات[٣٠]. فأحيانا تقوم الكلاب الجبلية، التى يحتاجها المريون هناك لحماية أغنامهم ضد الذئاب، بمهاجمة السياح دون تمييز.

إن ظهور "الريف - المنظر الطبيعى" جنبا إلى جنب مع اختراع سكان المدن لريف جديد تسبب فى إحداث تغييرات عميقة فى تصوراتنا عن المناطق الريفية، وفى الوقت نفسه، عن دور ووضع العالم الزراعى فى مجتمعاتنا. وقد كان لهما تأثير دائم على الخيال الاجتماعى وربما سيستمران فى تشكيل تمثيل المناطق الريفية. رغم أن ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل سيأتى فى المستقبل بإعادة النظر فى الريف الجديد.

وقد هزت المسألة البيئية بشدة من تمثيل المناطق الريفية والبحرية، التى أصبحت قضية جماعية تلاحظ فيما وراء الدوائر المهنية المعتادة. كما اكتسب البر والبحر الآن وضع المنافع العامة*.

---

(٣٠) انظر فى هذا الموضوع مقال آرمل كارون و اندريه تور، "عندما يصبح التقارب مصدرا للتوترات : نزاعات التقاليد والجوار فى المجتمع الريفى" تنمية مستمرة ومجتمع، ٧، ٢٠٠٦.

فى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت المناطق الريفية الأوروبية بالكامل تقريبا يحكمها المزارعون، الذين ضمنوا أولا الوظائف الإنتاجية. ومن سنة ١٩٧٠ تضاعفت التساؤلات بشأن الممارسات والخيارات الزراعية، فآثارها البيئية إلى جانب أزمات زيادة الإنتاج والتأثير البيئى لهذه الممارسات أثارت قلقا متزايدا لدى الرأى العام. ولم ينج أيضا عالم الصيادين، فقد ارتفعت الانتقادات ضد الصيد الصناعى، والاستغلال المفرط للموارد، وعدم اختيار أنواع وحجم الأسماك، أو أيضا تدمير قيعان البحار. وكل هذه الأسئلة تسبب تحديا حقيقيا تحت تأثير القضايا البيئية، والأزمات الصحية، والنقاش حول الكائنات المعدلة وراثيا. وأصبح المجتمع مقتنعا بأن المزارعين وصيادى الأسماك ابتعدوا عن كونهم الحراس اليقظين للطبيعة، وأصبحوا يشكلون تهديدا. هكذا تنفتح أزمة عميقة فى الثقة بين الرأى العام وعالم مهنى من الإدارة التقليدية للبيئة يطاح به: إذ يدعو المجتمع نفسه للشراكة فى هذه الإدارة، ويطالب بأن تكون له نظرة جديدة على فضاء أصبح ملكا عاما.

وهنا يوجد انفصال جوهرى: أصبح البر والبحر بدورهما تراثا من الواجب الحفاظ عليه من أجل رفاهية المجتمعات لليوم وغدٍ. والعواقب المترتبة على ذلك هامة بالنسبة للمزارعين والصيادين، الذين استثمرت أداة عملهم بواسطة التحديات الجديدة التى وضعها المجتمع المدنى، وبالتالى تلقى ممارساتها اهتماما عريضا

من الرأى العام والدول وأوروبا والعالم. ويجب عليهم التكيف مع سياسات الحفاظ على الطبيعة، المحددة على المستوى الوطنى والأوروبى (تعليمات حول الطيور، والمسكن والنترات) وشروط المعونة للسياسة الزراعية المشتركة، والدولية (من خلال المؤتمرات الكبيرة والاتفاقيات). خاصة وأن عدم الثقة يثقل الآن على المنتجين أنفسهم، والفجوة بين الممارسة الفعلية وتصور المجتمع (الأسير عادة لصورة قديمة أو غير دقيقة فى كثير من الأحيان) يؤدى إلى عدم ارتياح عميق بين العديدين منهم. وهكذا، ففى حين تتحسن جودة المواد الغذائية باطراد، يبدو أن المخاوف تتزايد: مما أضعف إلى حد كبير إحساس الفخر بالإنتاج، فى ظل هذه الظروف.

ويبدو أن هناك فجوة تفاهم تكمن بين ممتهنى الزراعة أو الصيد وبقية السكان: فهم ينتقدون فى طرق تغذية الماشية، وممارساتهم الزراعية، ووسائل الصيد، ويتهمون بكل التلوث ويجرى تجاهل التطورات الإيجابية فى مهنتهم. وكنت قد قلت فى عام ١٩٩٤، عندما كنت وزيرا للبيئة، إن المزارعين هم البيئيون الأوائل! وهم الوحيدون فى مجتمعنا الذين يعيشون ويعملون مع الهواء والماء والأرض، ليلا ونهارا. وفى هذه الأثناء، يبقى فى الرأى العام حنين دائم لريف يتغذى على صور رعوية من الماضى. بل إن الفجوة صارت أكثر وضوحا فى مجتمعاتنا الحضرية، فاختفت معظم العلاقات العائلية مع العالم الريفى. وإذا

تقاربت الأراضى، فإن العوالم النفسية لا تزال بعيدة، والحوار أكثر حدة، فيما يصدره المجتمع من طلبات تبدو فى كثير من الأحيان متناقضة، وصعبة فى بعض الأحيان. إن الحنين العميق من جانب المدنيين إلى طبيعة "طبيعية" يدفع بهم للانتقال إلى الريف.. ولكنهم يقومون بتغذية تطوير المبانى والبنى التحتية التى تسهم فى إزاحة الطبيعة. وبالمثل يرافق الشغف بالمناطق الساحلية توقعات عالية من حيث الحفاظ على المساحات البحرية... لكنه يسهم أيضا فى تطوير الأنشطة التى تغيرها. أما بالنسبة للمتطلبات المشتركة، فى نفس الوقت، فيما يخص الطبيعة والأسعار وتوافر الأغذية والممارسات الزراعية والسلامة الصحية، فإنها تعزز سلوكا غامضا أحيانا. يلخصها مايكل بوش، المربى من منطقة الأرياج Ariege، كما يلى: "صحيح أن المتنزهين يأتون لرؤية البقرة التى أقوم بحلبها ويتجنبون ١٢٠ بقرة ألبان فوق أرض جارى، ولكنهم يشربون الحليب فى علبة ثمنها نصف يورو لكل لتر"(٣١) وبالنسبة للكثير من المزارعين والصيادين، تؤدى التوقعات المتغيرة للمجتمع إلى أزمة هوية حقيقية.

---

(٣١) مداخلة فى جامعة الصيف التاسعة عن التجديد الريفى، فى السادس والسابع من أغسطس/ أيلول ٢٠٠٣، مارسياك، وردت فى خلاصة كتاب مارك جوشيه حول تمثيل العالم الزراعى.

الرجال والحرف:

ما وراء الصور النمطية فى عالم متغير

بعيدا عن الصور المتفق عليها فى عالم لا يتغير، تتحرك قصة المزارعين وصيادى الأسماك وفقا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. والزراعة والثروة السمكية اليوم لم تعد كما كانت قبل خمسين عاما: إذ تمت إعادة تعريف عميقة فى الجهات الفاعلة وسياقها، والقضايا الخاصة بهم.

بعد الاستقلال، تم هيكلة القطاع الزراعى، مع مؤسسات خاصة به (الصحة والتعليم، والخدمات المصرفية) كما تمت هيكلة معاييره المهنية، وتنظيمه المهنى الموحد. والرأى العام لا يهتم إلا قليلا، بوسيلة تنظيم المزارعين أنفسهم للإنتاج. والاجماع الضمنى على هدف الغذاء قوى جدا، ولا يزال المجتمع غائبا إلى حد كبير عن الخيارات التقنية التى قدمتها الزراعة. علاوة على ذلك، فإن الزراعة أكبر من وظيفة، إنها نمط حياة، وهوية ومنطق تراثى، فنحن نولد مزارعين ونسعى بشدة للاندماج بين الشركات العائلية. وفى كثير من الأحيان، يتداول عدة أجيال العمل على المزرعة نفسها، رجالا ونساء شركاء. وفى ١٩٨٠ بدأ تحديث الزراعة فى تحويل هذه الأنماط التقليدية، فلم يعد الزوجان تلقائيا هم أساس المزرعة، والمرأة فى معظم الأحيان تمارس مهنة أخرى. كما أن نقل الأصول وضع فى الميزان ودفع الآباء فى بعض الأحيان الشباب

للخروج من الزراعة. وتم استبدال تدريجى للنموذج السائد للزراعة العائلية بنموذج الشركة الزراعية الدينامية، التى يقودها رجل أعمال اختار هذه المهنة. وفى عام ٢٠٠٨، من بين ١٦٠٠٠ مستوطنة جديدة للمزارعين، أنشأ ثلثها رجال أو نساء من الشباب الذين لا ينتمون بشكل عام للمناطق الريفية.

لا يمكن للتطورات الحالية فى العالم الزراعى أن تفسر فقط بهذه التغيرات التدريجية للوضع الحقيقى وأيضا الرمزى للمنتج. إن السياق فى حالة اضطراب تام: ونعنى بالسياق هنا البيئة، وسلامة الأغذية، ورعاية الحيوان، وصيانة المناظر الطبيعية، والتغيرات الكبيرة العلمية والتكنولوجية، وعولمة التجارة. واستجابة لهذه التغيرات، قام المزارعون أنفسهم بالفعل بتغيير عميق لعالمهم الثقافى، وتمثيل مهنتهم، وممارساتهم المهنية، والمهارات التى اكتسبوها: كل شىء يدل على ابتكار وسائل جديدة لتكوين المزارع[٣٢]، وتشكيل مشهد مركب لزراعة جديدة.

يتبلور عدد من التحولات الأساسية بشكل جيد فى المهنة ويعطيها وجها جديدا. ويمكننى أن أقول هنا إن قوة العالم الريفى تكمن فى اتحاداته النقابية والمهنية، ولا يوجد أى قطاع اقتصادى آخر يستفيد بهذه النسبة من النقابات، ومن هياكل لا مركزية بهذه

---

(٣٢) هناك نظرة عامة مفيدة جدا بشأن هذه المسألة الأساسية للتصور من قبل المزارعين لمهنتهم : التغييرات فى مهنة المزارعين: الآثار المترتبة على البحث التنمية، فى يوليو ٢٠٠٧. تقرير لبحث ACTA /MNRT ملف رقم ٠٤/ ٢ ـ ٥.

الكفاءة، وهذا صحيح لشبكة الغرف الزراعية، ولكنه صحيح أيضا للنقابات، وفى مقدمتها الاتحاد الوطنى لنقابات المزارعين والفلاحين الشباب. ويمكننى أن أشهد على حداثة والتزام هذه المؤسسات الكبيرة، وخصوصا عندما يتعلق الأمربالتحدى المطروح للمنتدى البيئى غرونيل، كما أستطيع أن أشهد على الحوار الذكى، وغير المجامل أبدا، الذى جرى مع غيرها من النقابات، واتحاد المزارعين وتنسيقية المناطق الريفية. فى البداية هناك مواصلة للمهنية الملتزمة منذ عقود، والتى ترى تزايد أهمية مهارات الإدارة والتنظيم الاقتصادية والبشرية للشركات. ثم هناك اعتراف متزايد بالتماثل من المنتجين مع عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فغالبا ما يعبر المزارعون عن رغبتهم فى الاستقلال وحتى الحكم الذاتى - ولو أنهم لا يستطيعون الهرب من علاقات وثيقة مع العديد من المنظمات. ويعكس أسلوب حياتهم الآن المعايير والقيم الاجتماعية العامة، سواء فيما يتعلق بمجالات الفصل بين العمل والأسرة أو التطلعات المشروعة لوقت الفراغ والترفيه. وأخيرا، وعلى نحو متزايد، يتأثر المزارعون فى ممارساتهم بالمتطلبات. المتفق عليها عادة - الآتية من المجتمع المدنى: فهم يأخذون فى الاعتبار القضايا البيئية، والاستجابة لطلبات تعقب سلامة وجودة المنتجات، ويتطورون فى زراعة متعددة الوظائف. واليوم، تبدو هذه المهنة مركبة: فلم تعد امتدادا مباشرا لذلك الذى كان يمارسه المزارع على مدى نصف قرن، إضافة لأنها ليست عودة

إلى فلاح القرن التاسع عشر. فقد أصبحت عملا معقدا، ينطوى على العديد من التقنيات والمهارات والمعرفة كثيرة التشعب. ولديه هذه خاصية الارتباط بشدة ببقية المجتمع، والتأثر بما يقلقه، فضلا عن توقعاته. وما لا يمكن إنكاره، هو ما يجرى فى الوقت الحالى من إعادة تعريف حقيقى لمكانة ودور المزارع فى المجتمع.

عندما يرد المزارعون والصياديون

على تحديات المجتمع

يستمع المزارعون والصيادون للآخرين بمقدار ما يستجوبون، وهم حريصون على تلبية التوقعات الجديدة التى تحيط بهم. فالمناطق الحضرية الجديدة، على سبيل المثال، لا تقتصر على كونها مجرد مساحة من الصراع والتوتر، بل على العكس من ذلك: فهى مكان تنسج فيه صلات جديدة بين الريف والحضر، مكان حامل للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وتدريجيا تتطور الزراعة الخاصة حول المراكز الحضرية. سوق البستنة وتربية الماشية الصغيرة على وجه الخصوص. القائمة على القنوات القصيرة (البيع المباشر) لتلبية الطلب المتزايد على الروابط المباشرة بين المستهلكين والمنتجين. إن نجاح AMAP (جمعية الحفاظ على الزراعة العائلية)، وأيضا المبادرة فى بروفانس لـ "صغار المنتجين"، الذين يميز كل منهم منتجاته بصورة خاصة به، توضح تماما هذه الرغبة فى عقد شراكة

زراعية - ثقافية جديدة. وقد تطورت هذه فى اليابان وجميع الدول الأوروبية من السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠، وعرفت AMAP طفرة غير مسبوقة فى كل مكان، قائمة على أساس الربط المباشر بين منتج مع مجموعة من المستهلكين المحليين، وهى تسمح بوضع شبكات الإمداد الإقليمية، وتساهم فى تقريب مختلف الجهات الفاعلة فى الضواحى وتنعش الاقتصاد المحلى، واضعة سلة من المنتجات الموسمية متاحة للمستهلكين الذين يرتبطون لفترة معينة.

تسهم الزراعة شبه الحضرية أيضا فى الحفاظ على الحياة من خلال صيانة وتطوير المناظر الطبيعية فى المناطق الريفية. وينشئ بعض المزارعين، غالبا بالتعاون مع السلطات المحلية، لهذا الغرض جمعيات عقارية لزراعة الأراضى المهجورة، وتنظيم المزارع التعليمية أو تطوير شبكة الأرض فى المدن Terres en villes. وقد أنشئت هذه الجمعيات فى عام ٢٠٠٠ بواسطة نواب منتخبين مع المزارعين، وهذه الشبكة تضم الآن ٢٠ منطقة حضرية، يمثل كل منها البلديات وغرفة الزراعة. وهى تغطى ثلاثة مهام. أولا، زيادة تبادل الخبرات بين أعضائها (بنك الخبرة، والندوةالسنوية، واليوم الوطنى التقنى، وكراسة الممارسات الجيدة). ثم، تشجيع التجارب المشتركة فى الأراضى. وأخيرا، وضع مقترحات سياسية للترويج ولإدراج الزراعة والغابات فى المناطق شبه الحضرية فى السياسة العامة (المشاركة فى مجموعات وطنية والمساهمة فى الخطوات الأوروبية).

علاوة على ذلك، وكجزء من المشاريع الزراعية فى المناطق الحضرية، وقعت بعض المجتمعات اتفاقات "لمكافحة الزحف" مع SAFER (شركة التخطيط العقارى والاستيطان فى المناطق الريفية) لحماية مستجمعات المياه، ولتجنيد حراس مراقبة لتجنب السلب فى الحقول، وتسهيل حركة الآلات الزراعية.

ولا ينبغى الاستهانة بجهود الصيادين لبناء علاقات جديدة مع المجتمع. كما أن التهديدات الجديدة للموارد السمكية منحت دورهم التقليدى "كحراس للبيئة البحرية" أهمية لم يسبق لها مثيل، وكثير منهم يواجهون هذا التحدى. وقد زادت مشاركتهم فى مكافحة التلوث وإدارة النفايات إلى حد كبير: منذ خطة "بحار نظيفة" ١٩٩٣، التى تهدف إلى جمع النفايات التى تتجمع فى الشباك والعودة بها إلى المرسى، وهم يناضلون هكذا ضد تدهور بيئتنا البحرية.

هذه هى أيضا روح "العقود الزرقاء" التى جاءت فكرتها من الصيادين أنفسهم، ولقد أيدتها فى خطة لمصائد الأسماك المستدامة والمسؤولة التى قررت فى يناير ٢٠٠٧.

العديد من المزارعين أيضا أجابوا على طلب آخر فى المناطق الحضرية، أى السياحة الريفية. وتحت قيادتهم، تم إبراز التراث الريفى، والمعالم الأثرية والمناظر الطبيعية وتراث تذوق الطعام، ويشكلون عرضا متنوعا يسعى إليه على نحو متزايد. واستطاعت السياحة الريفية التنويع والتكيف مع تزايد التوقعات فى مجال

الاستقبال والإقامة والأنشطة خاصة الرياضية. وقد اهتمت ١٦٥٠٠ مزرعة فرنسية، وقامت بتطوير بيع المنتجات الزراعية، والنزل الزراعية، والطعام وحجرات الضيافة أو زيارات المزرعة بالإضافة إلى الخدمات التقليدية. وتمثل السياحة الريفية الآن نشاطا حيويا، فى عام ٢٠٠٥، كانت تمثل فى فرنسا واقعيا ٣٠٪ من كثافة السياحة المحلية، وتتعلق بـ ٧٥٪ من الإقليم الوطنى و٥٠٪ من القدرات الوطنية فى مجال السكن. ففى الاستجابة لطلب قوى، أظهرت الزراعة المتعددة النشاط، أو متعددة الوظائف قدرة العالم الزراعى على التفاعل فى إنتاج وإحياء الأحداث المحلية المختلفة.

وقد بدأ عالم صيد السمك بدوره الاستجابة لتلبية هذه التوقعات الجديدة من خلال تطوير "السياحة الزرقاء" التى تساهم فى إعادة التواصل مع مهنة غير معروفة إلى حد كبير، فى حين ترفع مستوى الوعى بالبيئة البحرية.

الأراضى والمناظر الطبيعية:

التماسك الديناميكى

إن المساحات والمناظر الطبيعية والأراضى ليست بيانات لا تمس، فهى تعدل تبعا لاختراع البشر، وتتغير تبعا لنظرة الجماعات البشرية التى تضفيها عليها، فهى حية ويعاد تشييدها وبنائها بشكل مستمر.

وإذا كان اقتصاد الغد يمر أيضا عبر الأراضى، وإذا كان مصدرا للمنافسة، يجدر بنا التساؤل فى الوقت الذى تظهر فيه نماذج النمو لدينا علامات الضعف وتكون موضع تساؤل.

منذ أوائل القرن العشرين، واقتصاداتنا مبنية إلى حد كبير خارج حدودها المكانية: لقد صنعت العولمة بالفعل سوقا متحررة من الجغرافيا حيث زادت من تبادل المنتجات العامة[٣٣] التى نادرا ما تتميز بأصولها المحلية. وكانت قدرة المنتجين على توزيع السلع والخدمات المشتركة بأقل تكلفة ممكنة، مع قلة أهمية مواقع الإنتاج، أساسا للدينامية الاقتصادية الحديثة. ومع ذلك، تدريجيا، تم الطعن فى هذا المنطق نظرا للطلب المتزايد على التمايز والجودة والخدمات والثقافة من جانب المستهلكين. وفى هذا اعتراف بالمذاق المحلى " terroir " المناخ والتربة والتقاليد والخبرات فى جودة وأصالة المنتجات، ضد نموذج من التوحيد القياسى للمنتجات حتى التعقيم، فرض تدريجيا نموذجا للجودة والتنوع. واليوم، صار توزيع المنتجات "المشخصة"، المميزة ثقافيا وجغرافيا ونوعيا، مصدرا لا يمكن إنكاره فى المنافسة. وفى هذا المعنى، تعود الأراضى الآن بقوة فى الاقتصاد،[٣٤] فهى

(٣٣) لنتذكر استدعاء هنرى فورد الساخر، وهو تقريبا كناية عن هذا النظام: "الزبون حر فى اختيار لون سيارته طالما أنها سوداء"!

(٣٤) انظر فى هذه المسألة المقالة الغنية لبرنار بيكور (أستاذ فى معهد جغرافيا جبال الألب بغرونوبل)، "نحو جغرافيا واقتصادية وثقافية حول مفهوم الأرض"، الجغرافيا والثقافات، عدد خاص.

توفر أساسا ثقافيا وجودة للمنتجات، وهى موضع للخبرات الخاصة، وتسمح بعلاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين، وتحمل تراثا يزداد الطلب عليه. وبهذا المعنى أيضا، فإن عالم الزراعة والصيد، وهما اللاعبان الرئيسيان فى هذه الأراضى، لهما دور فاصل يلعبانه فى اقتصاد الغد. ودعونى أكون واضحا. ليس هناك شك فى أن الأمر لا يتعلق باستعادة استخدامات ما قبل الرأسمالية! بل على العكس تماما، يتعلق الأمر ببناء ديناميكية اقتصادية جديدة، أكثر انسجاما وأكثر استدامة، تستند إلى "استعادة أراضى" لتحمل تنمية وعلاقات اجتماعية جديدة. إن التنامى القوى للمنتجات التى توصف بأصلها، مثل AOC (تسمية مراقبة المنشأ) يعكس، بالنسبة لفرنسا، إمكانيات التقدم فى هذا الاتجاه على نحو متزايد، ويأخذ المستهلكون فى الاعتبار أصل وطريقة إنتاج الأغذية. واستراتيجية AOC والمؤشرات الجغرافية تحمل لهم إجابات. لأنها تقوم على الخصوصية والأصالة. فهى لا تنتج إلا فى مكان واحد فى العالم. وكذلك النوعية، ويخضع إنتاجها لكراسة مواصفات دقيقة. كما يأخذ سوق النبيذ فى الاعتبار هذه التوقعات، فهناك تمييز بين "نبيذ الأصناف"، الذى يمكن أن ينتج فى كل القارات، و"الأنبذة الجغرافية"، التى تتوافق مع تربة خاصة ومحددة بدقة. كما انطلق عالم الصيد أيضا فى هذه العملية التى أريد أن أدعمها لإنشاء علامات الجودة والعلامات الإيكولوجية. وهكذا أيضا يمكن الحفاظ على نشاط

الزراعة فى أراض صعبة طبيعيا. وقد اختارت الزراعة الجبلية تعزيزا محليا للمواد الخام وتحويلها (الجبن، هريسة اللحم والمربيات) لنشر منتجات ذات هوية قوية وخصائص تقنية لها علاقة فريدة من نوعها مع مكان صنعها. وهكذا يتم الحفاظ على فرص العمل المحلية، والتنوع البيولوجى، والمناظر الطبيعية المفتوحة الآمنة.

إن الكثير من سحر أوروبا، وجاذبية القارة القديمة، هو فى هذه المناظر الطبيعية والتراث الثقافى. فهنا يكمن ما يجذب انتباه معظم سكان المدن أو المسافرين أو جميع من هم خارج العالم الزراعى، المنجذبين مع ذلك للتنوع الصارخ فى هذه المناطق الريفية التى تميزت بقرون من العمل الشاق والخبرة. ويساهم المزارعون وصائدو الأسماك فى الحفاظ على حياة هذه الهويات الفريدة وهذه التناقضات فى المناظر الطبيعية؛ لأنها تسهم أيضا فى جاذبية المناطق الريفية والساحلية، وفى الحفاظ على روابطهم مع عالم المدن. وبالتالى فإن من تنوع الأراضى تخلق ديناميكية للتماسك.

الفصل الخامس

الزراعة فى قلب
«قوة أوروبية»

إن وزن الزراعة الآن فى مجتمعاتنا واقتصاداتنا، أثقل بكثير مما يشير إليه الرقم الوحيد عن حصتها فى الناتج المحلى الإجمالى أو فى إجمالى العمالة. وهى التى تلزمنا بالذهاب أبعد من ذلك عند منعطف جميع القضايا الرئيسية التى تواجه العالم: النمو السكانى، والوعى البيئى، ونضوب وقود الحفريات، واختلال التوازن بين الشمال والجنوب، والعولمة، والمخاطر الصحية... السياسات الزراعية، مع العديد من التحديات التى تواجهها. وهكذا، وراء "التقرير الصحى" من الـ PAC (السياسة الزراعية المشتركة)،[٣٥] هناك المزيد من القضايا الفنية التى تستعصى

(٣٥) إن التحقق من صحة السياسة الزراعية المشتركة كان تكيفًا تقييميًا فى عام ٢٠٠٨ للسياسة الزراعية المشتركة لمنتصف المدة (٢٠٠٧-٢٠١٣). هذا الموعد، وهو جزء من الإصلاح الأخير فى يونيو ٢٠٠٢، الذى أعدته اللجنة الأوروبية، وناقشه الوزراء وأعضاء البرلمان الأوروبى وكان عليه، بوجه خاص، اعتماد أدوات تأخذ فى الاعتبار السياق الجديد للأسواق الزراعية وأيضا زيادة أخطار الأزمات الصحية والمناخية.

على المواطنين، منها إدارتنا للمناطق الريفية، والحفاظ على التوازنات الأساسية، وأمننا الغذائى: وهى خيارات أخلاقية، فضلا عن كونها اجتماعية أو اقتصادية. ومناقشة السياسة الزراعية المشتركة، تعنى التفكير فى الرجال: أى المزارعين القلقين الذين يخضعون لتوقعات جديدة من جميع الجهات؛ والحضريين المتضررين فى مواجهة ارتفاع الأسعار وشعورهم بالقلق إزاء ما يأكلونه؛ والشعوب الفقيرة التى قد يكون بالنسبة لها غياب السياسة الزراعية مأساويا.

ووراء التحقق من صحة الـ PAC السياسة الزراعية المشتركة، الذى افتتح منذ تشرين الثانى ٢٠٠٧، فإن خياراتنا الإنسانية والاجتماعية هى الموضوعة فى الميزان، وهى اختيارات أردنا أن نضعها فى صلب المفاوضات منذ بداية الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبى فى يوليو ٢٠٠٨. وهى أخيرا فكرة معينة عن أوروبا على المحك، لأنه إذا كان الاتحاد الأوروبى موجودا اليوم، فسبب ذلك أنه، منذ عام ١٩٥٧ اختارت ست دول أن تجمع سياساتها الزراعية وتحدد نفس الأسعار للحليب والحبوب والسكر.

الثورة الأوروبية

فرضت الإرادة فى أوروبا المستنزفة والممزقة فى عام ١٩٤٥،

للمرة الأولى إدخال المثال الأوروبى فى الواقع السياسى(٣٦). فشيدت وتضاعفت الحركات المواتية لاتحاد القارة القديمة؛ مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة، التى تريد ترجمة المشروع إلى واقع عملى وإعطائه مؤسسات فى نهاية المطاف. وفى نهاية عام ١٩٤٧، وأمام هذا الانتشار للجمعيات، برزت لجنة الاتصال للحركات من أجل الوحدة الأوروبية. وفى مايو ١٩٤٨، اجتمعت كل هذه القوى الحية معا فى لاهاى فى مؤتمر كبير يمثل مرحلة بارزة فى تاريخ البناء الأوروبى، يشهد على ذلك قراره النهائى، للحصول على نتائج ملموسة، الذى اقترح إنشاء مجلس أوروبا، ومحكمة العدل ونص على أن يتم فى المدى القريب، إطلاق حرية الحركة للسلع والأشخاص، وعلى المدى البعيد، على"الاتحاد النقدى الكامل". ودخل الوعى الأوروبى فى مرحلة جديدة، أرادها جيل من الرواد الذين عانوا من ويلات حربين عالميتين: كونراد اديناور الذى ولد فى عام ١٨٧٦، وروبرت شومان، الذى ولد فى عام ١٨٨٦، وجاسبيرى دى آلسيد الذى ولد فى ١٨٨١، وجان مونيه، الذى ولد فى عام ١٨٨٨.

وبحلول عام ١٩٤٨، اعتمد مبدأ التجمع الأوروبى بناء على اقتراح من جورج بومبيدو: وهو مجلس أوروبا، الذى ولد بعد عام

---

(٣٦) انظر المناقشة التى نظمها مارك فيجيه، بالاشتراك مع سيرج بيرنشتين وروبرت فرانك وإليزابيث دى ريو عن "فكرة أوروبا فى القرن العشرين، أو كيف يمكن لمثال أن يصبح حقيقة واقعة"، أيام بلوا، فى أكتوبر ٢٠٠٠.

وانعقد فى ستراسبورغ فى ٩ مايو عام ١٩٥٠، وأطلق إعلان شومان، خاصة، بناء أوروبا موحدة حقا، وبعد خمس سنوات فقط من الحرب، اقترحت الحكومة الفرنسية وضع الإنتاج الفرنسى الألمانى كاملا من الفحم والصلب تحت "سلطة عليا" مشتركة ومفتوحة لمشاركة بلدان أخرى فى القارة، أى بعد خمس سنوات فقط من أفظع النزاعات فى العالم، قرروا توحيد المواد الاستراتيجية المستخدمة فى حروبهم معا! إن جزأة وشجاعة هؤلاء الرجال، وعظمة ووضوح مشروعهم تظل بالنسبة لى أفضل ما يمكن أن تعطيه السياسة. لقد اختاروا لتحقيق أوروبا، مثلهم الأعلى، مسار الواقعية؛ ببناء الاقتصاد، ومن خلال التضامن العملى، قام العدوان السابقان بتبادل مشروع سياسى لم يسبق له مثيل: الاتحاد الطوعى لشعوب ذات تاريخ فريد. وهنا تكمن روح بنائنا الأوروبى: فى هذه الفكرة، على حد كلمات روبرت شومان، إن "السلام لن يتحقق دفعة واحدة، أو فى خطة واحدة، بل سيتم بناؤه من خلال تحقيق إنجازات ملموسة تخلق أولا تضامنا واقعيا"[٣٧]. وعند تعيينى وزيرا للخارجية فى مارس ٢٠٠٤، أتذكر

---

(٣٧) يمكن أيضا أن نستشهد بمقالة موريس دوفيرجيه فى لوموند ١٥ مايو ١٩٥٠، التى ترحب بمبادرة روبرت شومان: "للمرة الأولى، تخرج أوروبا من الأحلام، والسحب والخطب لتتجسد فى مشروع واقعى: تجميع الصناعات الثقيلة (...) يبدو أن أحدا قد فهم أخيرا أنه يجب بناء الاتحاد من القاع وليس من القمة، وأنه لا بد له من إنشاء أولاالخدمات المشتركة قبل النظر فى تشكيل حكومة لقيادته."

العاطفة وأيضا التواضع الذين استشعرتهم عند دخولى المكتب الضخم الذى احتله روبرت شومان من أربعة وخمسين عاما. وكانت الخطوة الأولى التى اتخذتها أن وضعت صورته، واقفا، وجان مونيه جالسا معه فى نفس المكان من صالون الساعة Horloge حيث قام فى ٩ مايو ١٩٥٠، بدعوة الدول الأوروبية إلى استجماع طاقاتها ومصائرها من دون التخلى عن هويتها.

إذا كان هناك بالنسبة لى سبب واحد للعمل السياسى، فسيكون: تحديد أفق عال جدا، والذهاب إلى هذا الأفق فى خطوات صغيرة أو متدرجة، والزراعة هى واحدة من هذه الخطوات. وحين عهد إلى بوزارة الزراعة والثروة السمكية، كان لى شرف مقابلة واحد من الرجال الذين وضعوا العمل الواعى فى خدمة المثال الأوروبى : وهو إدغار بيزانى، الذى كان وزير الزراعة مع الجنرال ديغول منذ عام ١٩٦١، وهو أحد مهندسى السياسة الزراعية المشتركة، وهو الذى بقناعاته العميقة ومن خلال التحكيم الصبور وبواسطة رؤيته فى التفاوض، مكن أوروبا من البناء والمساهمة، بفضل البراغماتية، وبفضل قرار لا يتزعزع، فى أكبر مشروع بعد الحرب العالمية الثانية.

كان حلم الآباء المؤسسين لأوروبا واسعا إلى أبعد حد: التوفيق بين فرنسا وألمانيا، وإعادة إعمارأوروبا، لجعلها قارة مستقرة وسلمية ومتضامنة، ومساحة للديمقراطية والحرية، وحيزا مستقلا.

وكانت الطرق التى سلكوها، واقعية: وهى إعمال المصالح المشتركة، والمشاريع الاقتصادية، والإجراءات التصاعدية. فأوروبا لا تريد فقط أن توجد معا، ولكن لديها مصلحة فى الوجود.

هكذا بنيت أوروبا منذ خمسين عاما: منذ CECA* التى تأسست فى عام ١٩٥١، وحتى صدور العملة الموحدة فى عام ٢٠٠٢ مرورا بمعاهدة روما* فى عام ١٩٥٧، التى أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أيضا بما فى ذلك بالطبع أول سياسة كبرى للاتحاد الأوروبى وهى: السياسة الزراعية المشتركة، التى أنشئت فى عام ١٩٦٢.

الزراعة فى قلب المغامرة

وأوروبا والمزارعون يمثلان تاريخا طويلا مشتركا، ليس دائما من الحب! وجميع البلدان الأوروبية، فيما وراء اختلافاتها العميقة، هى مناطق للتقاليد الزراعية القديمة. لقد انبثقت مجتمعاتنا من العمل فى الأرض، الذى شكل المناظر الطبيعية الغير محدودة من حولنا. إن التشابك الكثيف لقرانا وطرقنا يثبت قوة وكثافة النشاط الزراعى فى أوروبا؛ وكل قطعة أرض زرعت أو تم الحفاظ عليها. ويرتبط التنوع الإقليمى بالاختيارات السياسية والاجتماعية على مدى قرون سابقة. فى فسيفساء إرث الحضارة الأوروبية، وعلى الرغم من أن أنماط حياتنا كثيرا ما تجعلنا ننسى أن هناك، دائما وفى العمق، توجد الزراعة.

لكن أوروبا، ومزارعيها، هما أيضا مصير مشترك، وذلك لأن من دونهم، بطريقة ما، لن يكون هناك بناء أوروبا. لقد كانوا هم اللاعبين الأوائل فى السياسة الاقتصادية الأوروبية المشتركة واقعيا. وهكذا عاشوا أوروبا اليومية، قبل غيرهم بوقت طويل. لقد صاحبوا المغامرة، التى لم يسبق لها مثيل فى قطاعات أخرى بالإدارة المتكاملة الجماعية للدول التى جمعت بين سلطة صنع القرار والموارد المالية. وفى هذا الصدد، ساهمت الزراعة بطريقة غير مسبوقة فى نشوء أوروبا القائمة على أساس من السياسات. فمنذ معاهدة روما، التى تشكل فيها فصل رئيسى وهو: السياسة الزراعية المشتركة، وفقا لروح مؤسسيها، والتى كان من شأنها أن تسهم فى توحيد أوروبا والمساعدة فى ضمان استقلالها الغذائى. ولا ننسى أنها ولدت، فى ظل الحرب، فذاكرة نقص الطعام كانت فى أذهان الجميع. والدول الأوروبية، التى كانت لا تزال مدمرة، لم تكن تنتج ما يكفى لإطعام سكانها. وقد حددت المادة ٣٩ من المعاهدة، التى تنص على إنشاء السياسة الزراعية المشتركة خمسة أهداف أساسية هى: ضمان أمن الإمدادات، وتوفير معيار عادل للمعيشة لسكان الريف، وضمان معايير أسعار معقولة للمستهلكين، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار فى الأسواق. وفيما وراء الأهداف العامة، هناك الأشكال العملية، ومحتوى السياسة الزراعية نفسها تم تحديده فى مؤتمر ستريسا، الذى افتتح فى عام ١٩٥٨، ووصل فى نهاية المطاف إلى أهدافه فى عام ١٩٦٢،

وذلك عند وضع المبادئ الثلاث الأساسية التى تقوم عليها السياسة الزراعية المشتركة المطروحة:

ـ سوق موحدة، تتعهد بحرية حركة المنتجات الزراعية وتنفيذ آليات مشتركة لتنظيم هذه الأسواق؛

ـ التضامن المالى الذى يعنى ضمنا أن يتم تمويل السياسة الزراعية المشتركة من الميزانية العامة للمجموعة، ويصبح الإنفاق الوطنى من الماضى؛

ـ أفضلية المجموعة لحماية السوق المحلية من تقلبات الأسواق العالمية ومن المنتجات المستوردة بأسعار منخفضة.

بعد مؤتمر ستريسا، تم وضع أدوات السياسة الزراعية المشتركة، التى تمثل فى المقام الأول سياسة التسعير لتضمن للمزارعين سوقا لبيع منتجاتهم. ومنظمات السوق المشتركة (OCM) المخصصة لتوجيه الإنتاج، واستقرار الأسعار وضمان الانتظام فى إمدادات المنتجات الزراعية وإدارة التجارة مع دول العالم الثالث. وقد غطت هذه المنظمات تدريجيا غالبية المنتجات الزراعية، ولكن بطرق مختلفة، وكان هذا هو الحال، أولا، مع الحبوب والسكر والحليب ولحم البقر، التى استفادت منذ البداية، من آليات ضمان أقوى. وتم تحديد اتجاهات الأسعار للمنتجات الأخرى (لحم الخنزير، والفواكه والخضروات والنبيذ)، ولكن التدخلات كانت مشروطة وأقل أهمية فى قطاعات

أخرى. واستندت منظمات الإدارة الجماعية على نظام المساعدات المباشرة (قطاعات لحم الغنم، والبذور الزيتية، وزيت الزيتون، على سبيل المثال). وفى حالات أخرى، كمنتجات الدواجن، اقتصرت السياسة العامة على التدابير الحدودية (الحماية الجمركية ودعم الصادرات). ظهر فى أوائل السبعينيات، بالإضافة إلى هذه الأدوات فى السوق، ما أسميناه حينئذ "السياسة الاجتماعية والثقافية"، وسلف سياسة التنمية الريفية، والتى سوف تصبح "الدعامة الثانية" من السياسة الزراعية المشتركة. وانحصرت بعد ذلك تصرفاته فى مساعدات الاستثمار للمزارع على الانخراط فى عملية التحديث، وخطة تشجيع وقف النشاط والمساعدات لتدريب المزارعين. وفى عام ١٩٧٥، كانت سياسة الجبل، بناء على مبادرة من فرنسا، وهى سياسة أصبحت مشتركة مع وضع التعويض عن المعوقات الطبيعية. وهذا الدعم هو الذى يسمح للزراعة الجبلية بتطوير منتجات ذات جودة.

عندما تم تنفيذ هذه السياسة الواسعة، كان الخيار لقرار تنمية الإنتاج الزراعى هو الإنتاج الأكثر والأسرع. وتعلم الحكومات أن عليها تطوير إنتاجها الزراعى لطمأنة شعوبها المهمومة بالأمن الغذائى، أو بالأحرى بالاكتفاء الغذائى، إنتاج أكثر، وبأسعار معقولة، حتى ننسى مجاعات الماضى، وأيضا، للتقارب بين الشعوب وذلك من خلال الجهود المشتركة لفلاحيهم. فى هذا السياق، فإن

السياسة الزراعية المشتركة هى فى الأساس أداة لإعادة الإعمار، اقتصاديا واجتماعيا وبشريا فى نفس الوقت.

تكللت هذه الخيارات فى البداية بالنجاح: وقد سمحت منذ عشرين عاما بإكمال ثورة حقيقية فى مجال الزراعة فى القارة القديمة. وكانت زيادة الإنتاجية كبيرة، وجعلت من أوروبا، صاحبة العجز فى المنتجات الزراعية فى عام ١٩٦٠، قوة مصدرة كبيرة للمنتجات الغذائية، مع السماح لها بإطعام سكانها. وفى نفس الوقت، تم تحديث الممارسات الزراعية، وتطورت البحوث الزراعية وعلم الوراثة وتحسن متوسط دخل المزارع وزادت مساحات المزارع. وهنا توجد نقطة جوهرية: فحالة الزراعة الأوروبية تنفى جذريا الانتقاد الموجه فى كثير من الأحيان إلى السياسات الحمائية من تجميد هياكل الإنتاج وتعزيز تأخر الإنتاجية. وقد نمت الإنتاجية الإجمالية للزراعة الأوروبية بمعدل سنوى قدره ٢٪ فى السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، وهو معدل مماثل للولايات المتحدة. وقد أعطى استقرار الأسعار الذى أتت به آليات التدخل، للمزارعين بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها، مواتية للابتكار والاستثمار، وبالتالى تطوير الإنتاج. وهكذا تم ضمان أمن الإمدادات فى الاتحاد: فتم سريعا التوصل إلى الاكتفاء الذاتى للمنتجات الزراعية الرئيسية فى المناطق المعتدلة. وهذا التطور صحبته زيادة التبادل بين بلدان المجموعة: ففى حين أنه فى عام ١٩٦٠، كانت ٧٥٪ من الواردات الزراعية للاثنى عشر دولة عضوا

فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأتى من دول العالم الثالث، انخفضت هذه الحصة إلى ٣٣٪ فى عام ١٩٩٠. وفى الوقت نفسه، انخفضت القوة العاملة الزراعية إلى حد كبير، وفقدت نحو ٢٠ مليون عامل بين عامى ١٩٥٠ و١٩٩٠.

وقد رافقت السياسية الزراعية المشتركة تغييرات عميقة وفى بعض الأحيان عملت على تسريعها فى مجال الزراعة وفى اقتصاداتنا. وهكذا لعبت دورا أساسيا فى الحفاظ على التماسك الاجتماعى فى مرحلة انتقالية حساسة. وسمحت السياسة الزراعية المشتركة على نطاق أوسع، بتعلم الحياة والعمل المشترك بين الحكومات والمزارعين، وعلمتهم الاستماع لبعضهم والتفاهم فى بعض الأحيان، للتنسيق بين المصالح وإقامة التحكيم، وكانت هى المختبر للمؤسسات الأوروبية ولآليات صنع القرار المشترك، بكشف أكيد عن الصعوبات، ولكن أيضا بإثبات قدرة الحكومات على وضع أساس مستدام للعمل المشترك. وواحد من المفاتيح، بطبيعة الحال، هو أنه من البداية، تم إدارة هذه السياسة، وتقررت بحكم الأغلبية المؤهلة بدلا من الإجماع. ويمكن المراهنة على أنه باستعمال حق الفيتو، كان من المحتمل جدا أن تختفى السياسة الزراعية المشتركة منذ وقت طويل!

زمن الشكوك

سمحت الأيام الأولى من السياسة الزراعية المشتركة بمواجهة تحديات عدة غذائية واقتصادية وبشرية واقليمية، حتى الآن، كما

كان يحدث غالبا، بمجرد تحقيق السياسة الزراعية المشتركة لأهدافها الأولية أو حتى تجاوزها، أن تدخل فى عاصفة.. ومنذ الثمانينيات ترتفع العاصفة عندما يتم استبدال العجز فى الإنتاج الزراعى الأوروبى بالفوائض. وبشكل ما، فإن نجاح السياسة الزراعية المشتركة أدى إلى وضعها محل تساؤل. وفى الواقع، أنه فى غضون بضعة عقود، تمكنت أوروبا من إنتاج الكثير، ثم الأكثر مما ينبغى، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المدعومة بقوة، مثل القمح واللحوم والحليب والسكر. ومنذ بداية عقد الثمانينيات، استدعت أنهار من الحليب وجبال من الزبدة (مع خزين لأكثر من ٢٢ مليون طن) إجراءات طوارئ: وبدأ تقرير حصص الحليب التى تضع حدودا كمية وعقوبات مفروضة على المربى عند التجاوز. والسنوات التى أعقبت ذلك كانت تاريخا طويلا من الفوائض بتكلفة مالية عالية: بين عامى ١٩٨١ و ١٩٩٢، تحولت النفقات الزراعية من ١١ إلى ٣٠ مليار يورو. واتضح أن الإجراءات المتخذة، مثل تجميد الأراضى إراديا أو تحديد الضمانات الممنوحة، ليست كافية والمخزون مستمر فى النمو. وكان قد وصل فى عام ١٩٩١، إلى ٢٥ مليون طن من الحبوب و٩٠٠ الف طن من لحوم البقر، وقبل ثلاث سنوات، كان على التوالى ١٠ ملايين و٣٨٠ الف طن. وفى جميع أنحاء العالم، شحذت الانتقادات ضد تلك الإعانات التى لا تحترم قواعد المنافسة العالمية. هكذا اصطدمت أوروبا بالولايات المتحدة فى إطار مفاوضات اتفاقية الجات، سلف منظمة

التجارة العالمية. وفى بداية التسعينيات، أصبحت السياسة الزراعية المشتركة مصدرا جادا للتوتر الدولى.

تحت الضغوط الخارجية، وثقل القيود المفروضة على الميزانية، دخلت السياسة الزراعية المشتركة PAC فى عملية الإصلاح الذى جاء بعد تعديلات متعددة، تدريجية، ربما كانت مسؤولة بشكل كبير عن تدهور صورتها أمام الرأى العام. ففى عام ١٩٩٢، جاء إصلاح MacSharry المسمى على اسم المفوض الأيرلندى للاتحاد الأوروبى للزراعة يريد مواجهة التحدى المزدوج المتمثل فى الحد من النفقات العامة ومفاوضات الجات GATT بتغيير بجذرى فى أشكال الدعم للزراعة، يمثل انفصالا حادا فى تاريخ السياسة الزراعية المشتركة، ليستبدل دعم الأسعار بدعم للحصول على مساعدات، والتقريب بين الأسعار المضمونة للأغنام والحبوب والماشية إلى أدنى مستوى من تقلبات الأسعار العالمية. فى حين تقرر التجميد الإلزامى للأراضى لتخفيض المخزونات؟ من أجل التعويض عن فقدان دخل المنتجين، وتقررت مساعدة لكل هكتار أو لكل رأس من الماشية، بشرط التحكم فى الكميات. وأدى هذا الإصلاح إلى تمكين الاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٩٤ من توقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية للزراعة، فى مراكش، ومنذ ذلك الحين ستكون الضغوط الدولية هى التى ستوجه الإصلاحات المستقبلية. وفى إطار الإصلاح التالى، فى جدول أعمال عام ٢٠٠٠، سيأتى دور قطاع الألبان فى محاذاة نفس المبادئ، مع

الإعلان عن حصص الحليب التى مد موعدها النهائى إلى ٢٠١٤-٢٠١٥، وتقرير انخفاض أسعار المساعدات المباشرة. ثم كسر اتفاق عام ١٩٨٤ لضمان السعر فى مقابل التحكم فى الكميات، وتم استكمال المنطق الذى بدأ فى عام ١٩٩٢ إلى نهايته.

وفى حزيران ٢٠٠٣، لم يكن إصلاح السياسة الزراعية المشتركة سوى مراجعة فى منتصف المدة، وهو فى الواقع يشير إلى فاصل ثان، مع اعتناق مبدأ "فك الارتباط" للمساعدات لإدخالها فى الفئة التى تأذن بها منظمة التجارة العالمية. ويتم الآن دفع المساعدات بدون صلة مباشرة بأعمال الإنتاج، مما يوجد اضطرابا هاما فى العالم الزراعى، فى ما يطلق عليه نظام DPU (الحق فى دفعة واحدة) لكل مزرعة الذى جاء ليحل محل المعونات المباشرة للمحاصيل الزراعية الكبرى، ولحوم البقر والحليب والسكر. وتم اعتماد الإصلاح على حساب تفرع واسع منح للدول الأعضاء، بدلا من الارتباط بالإنتاج، وأدخل هذا الإصلاح شروط المعونات: أى الآن، تحت شرط حسن الممارسات الزراعية والبيئية يمكن للمزارعين الحصول على المعونات.

أهو تغيير فى الوضع؟ أم تأثير العولمة؟ أم خطأ فى التوقع؟ فمنذ منتصف عام ٢٠٠٦ أدى ارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية إلى تغير الوضع بشكل فريد: فتسارعت الأسعار العالمية فى الارتفاع، ولأول مرة تنفتح مرحلة من ارتفاع الأسعار المستمر

كثيرة التقلب. ومطلوب إدراج هذا السياق الجديد، ويجب أن يعاد النظر فى السياسة الزراعية المشتركة، فى أهدافها والأدوات اللازمة للتكيف معها.

واليوم، لدى العديد من المزارعين شعور غامض، ولكن قوى، بأن التعديلات المتعاقبة قد بلغت أقصى حدودها، وأن الوقت قد حان لإعادة التفكير معا فى زراعتنا الأوروبية، وهذا هو أيضا شعورى. وهذه هى الرؤية التى كنت قد وضعتها أمام مجالس الزراعة فى سبتمبر عام ٢٠٠٧، داعيا الجميع على أرض الواقع للتعبير عن رؤيته فى قطاع الزراعة والسياسة الزراعية المشتركة.

وقد ظل هذا الشعور من القلق الكامن، وهومفهوم جدا، يزداد بسبب التوسع التدريجى لأراضى الجماعة الأوروبية. فالمرور من ستة إلى سبعة وعشرين عضوا هو الدليل على النجاح الأوروبى، وانتصار المشروع السياسى الأوروبى؛ وهذا لا يمنع من أن المشاكل موجودة ـ فى الإدارة السياسية، والخلل فى التوازن بين الأمم، والهوية العالمية ـ وخصوصا بالنسبة للمزارعين.

على مر السنين، تغير نطاق الاتحاد الأوروبى. لقد عاش أربع توسعات:

ـ فى عام ١٩٧٣ مع أيرلندا والدنمارك والمملكة المتحدة.

- بين ١٩٨١ و ١٩٨٦، مع دول الجنوب: اليونان وأسبانيا والبرتغال

- فى عام ١٩٩٥، مع النمسا، وفنلندا والسويد

- فى الفترة من ٢٠٠٤، مع الدول الأعضاء الجديدة فى شرق أوروبا، وكذلك قبرص ومالطا.

ومع التوسع الأخير، يضم الاتحاد الأوروبى الآن سبعة وعشرين عضوا و١٣ مليون مزارع، وسوقا داخلية لأكثر من ٤٥٠ مليون مستهلك.

ومع هذه التوسعات المتتالية، تغيرت الفكرة التى كونها الرأى العام عن الزراعة: زيادة المتطلبات البيئية، وتحرك تماسك السياسة الهيكلية من الجنوب إلى الشرق، والطلب على السلامة الصحية، وخاصة من الأعضاء الاثنى عشر الجدد. والأهم من ذلك، زيادة التنوع الزراعى. والقطاع الزراعى فى الدول الأعضاء الجديدة مختلف جدا عن أوروبا الخمسة عشر، فوزن العمالة الزراعية فيها أكثر: ما يقرب من ١٢٪ من مجموع العمالة، مقابل أقل من ٤٪ فى بقية دول الاتحاد. والغلة فى مجموعها أشد ضعفا، والمزارع أقل حجما. إن التنوع والتباين يلاحظ بشكل أكثر وضوحا بين زراعة الكفاف فى بولندا وسلوفينيا وبين المزارع الكبيرة للدولة أو التعاونيات الاشتراكية فى المجر وجمهورية التشيك.

ومن الواضح أن السياسة الزراعية المشتركة تواجه تحديات كبيرة تذهب إلى أبعد من مجرد إطار الزراعة. وفى الواقع تتوقف هذه الأخيرة، أكثر فأكثر، على العوامل الخارجية، مثل التركيبة السكانية والنمو الاقتصادى وتحضر المجتمعات، والبيئة أو أسعار الطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن التفاعل بين التغذية والبيئة والصحة أصبح كل يوم أكثر قوة.

رأينا أن تأثير الزراعة على البيئة لم يصل إلى الوعى العام حتى وقت متأخر، فى حين أن الأولوية منذ فترة طويلة كانت للاكتفاء الذاتى الغذائى للقارة. ومن المؤكد أن التوقعات الاجتماعية والمتطلبات البيئية منذ ١٩٨٠، قد دخلت تدريجيا فى السياسة الزراعية المشتركة، وبدأت الزراعة الأوروبية بما لا يمكن إنكاره بتحول هام فى هذه الممارسات. ومع ذلك، فإن الابتعاد التام عن نموذج الإنتاج بأى ثمن، المهيمن منذ فترة طويلة، لم يتم بما يكفى من الوضوح والاتساق. ويبدو لى اليوم من الضرورى حقا أن نضع، على المستوى الأوروبى، سياسة زراعية مستدامة، وأجرؤ على القول، على سبيل الاستفزاز إلى حد ما، "مكثفة بيئيا"! وفى كل الأحوال مسؤولة بيئيا. وباختصار، القيام ببناء زراعة وصيد مشترك أكثر احتراما للموارد الطبيعية وللطبيعة، بالتنسيق مع المنتجين يجب على السياسة الزراعية المشتركة أن تصبح سياسة غذائية وزراعية وإقليمية.

يجب على زراعتنا الأوروبية التكيف مع الاضطرابات الأخيرة فى ظروف السوق العالمية. فهناك أولا منذ عدة سنوات، مسألة فتح الأسواق الأوروبية على الأسواق الدولية، التى تضع بسبب طبيعتها غير المستقرة والمتقلبة، على نطاق غير مسبوق، استقرار دخل المزارعين لدينا ولا تشجع الاستثمار. وهناك أيضا آفاق النمو العالمى فى الطلب على الغذاء، فالكوكب سوف يعد ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، والاتحاد الأوروبى، الغنى بإمكانياته بسبب موقعه الجغرافى وخبراته المهنية، يجب أن لا ينغلق على نفسه، لهذا السبب قررنا، مع الدول الأعضاء الأخرى، إلغاء تجميد الأراضى لإنتاج المزيد والتخفيف من حدة التوتر فى سوق الحبوب.

وينتظر أيضا من الزراعة المشاركة فى ظهور نمط جديد للتنمية مقتصد فى استخدام الطاقة. فالزراعة والغابات لهما دور هام يلعبانه، وبوسعهما تطوير ممارسات موفرة والمساهمة فى إنتاج الطاقة الحيوية، والمشاركة فى مكافحة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. والزراعة، أخيرا، فى قلب مطلب جديد ومتزايد: هو السلع العامة غير السوقية، مثل حماية البيئة وصيانة المناظر الطبيعية.

تعيش الزراعة الأوروبية دون شك لحظة عصيبة من تاريخها الذى شهد تحديات كبيرة: إعادة بناء رؤية مشتركة بين أعضائها السبعة والعشرين، على معنى ومهمة السياسة الزراعية؛ والتعبئة

لتنمية بلدان الجنوب، والتنمية الزراعية التى تلبى التوقعات المجتمعية الأخرى من المناطق الريفية والالتزام المقرر فى تحقيق النمو المستدام؛ والحفاظ على القدرة الإنتاجية مع احترام البيئة.

مع السياسة الزراعية المشتركة، حققت الزراعة الأوروبية نجاحا حقيقيا منذ خمسين عاما، يخبرنا به تاريخها الطويل؟ ولكنها يجب عليها اليوم أن تعطى لنفسها الوسائل للرد على تحديات غير مسبوقة.

ومن ثم فإن هناك مطلب المواطنين لمعرفة أو إعادة النظر فى معنى المشروع الأوروبى، إضافة إلى الاحتياج. وبالنسبة لواضعى السياسات، الحاجة هنا هى إلى إعادة إقامة الدليل على أنه من الأفضل أن نكون معا بدلا من كل فى مكانه، ومن الأفضل أن نعمل معا وليس كل لنفسه. إن الزراعة، وما تنتج للإطعام، وما تحافظ عليه من أراض، كل هذا يعطى معنى ويوفر أدلة للمواطنين الباحثين عن واقع أوروبى ملموس.

ساعة الاختيار

مع ذلك كثيرا ما تنتقد ويساء فهم السياسة الزراعية المشتركة، ووراء هذا النقاش حول السياسة الزراعية المشتركة، هناك أزمة الفكرة الأوروبية. فلا نخدع أنفسنا: نحن لا نستطيع مواصلة سياستنا الزراعية المشتركة إذا لم نعط لمعنى أوروبا ما نريد. وإذا كانت السياسة الزراعية المشتركة فى مفترق

طـرق فـى تـاريـخـهـا، فـالـتـكـامل الأوروبى هـو أيـضـا فـى نـفـس الوضـع.

تصفية السياسة الزراعية المشتركة

هل ينبغى فك نسيج السياسة الزراعية المشتركة باسم أوروبا التى أصبحت منطقة كبرى للتجارة الحرة ليكون قانونها الوحيد هو السوق؟ إجابتى تكمن فى كلمات قليلة: لا، على العكس تماما. وقد تم بالفعل طى صفحة الـ PAC لسنة ١٩٦٢ وذلك؛ لأن العالم قد تغير. ولكن، على الرغم من تناقضاتها وأزماتها، فلقد خدمت غرضها. إن إجراء الإصلاحات فى عامى ١٩٩٢ و٢٠٠٣ اضطرها للحد من الفائض، وتثبيت الإنفاق فى الميزانية، والامتثال لقواعد التجارة الدولية، وأن تأخذ فى الاعتبارالتحديات البيئية الجديدة. ونظرا لتعقيدها، أظهرت أيضا هذه الإصلاحات حدودها: فلقد ضاع اتساق المشروع المشترك. ولذا فمن المهم الآن إعادة إعطاء المزارعين إطارا مقروءا ومستقرا لعقود قادمة، وإعادة تعريف واضح لزراعتنا الأوروبية فى السياق الجديد للعولمة.

إن أولئك الذين يريدون فض أو تفكيك الـ PAC يسلطون الضوء على الثمن الباهظ والفوائد التى ستعود من إدخال الزراعة الأوروبية بشكل أوسع فى العولمة. وهذا الخلاف ليس جديدا. فمنذ القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا مسرحا للجدل، وبخاصة حول الاختيار، فى ذلك الوقت، لواردات المنتجات الزراعية

الرخيصة لصالح التصنيع فى البلاد. ومن هذا التاريخ ولد التعارض، المثار بصورة دورية، بين أوروبا البحوث والصناعة والتكنولوجيا العالية، أى باختصار أوروبا الحديثة، وأوروبا التى تعوقها ميزانيتها الزراعية، مع التأخير فى ميادين جديدة للمنافسة العالمية، وجعل الزراعة من مخلفات الماضى هو خطأ استراتيجى؛ لأن الزراعة فى صميم القضايا التى تواجه كوكبنا وابتكاراتنا فى المستقبل.

هناك غيرهم من النقاد الذين يتهمون الـ PAC بتجويع العالم. وإذا كان هذا صحيحا، فإن الحلول بسيطة! فى الواقع، لقد اختفت الحماية الجمركية لأوروبا تقريبا للبلدان الأقل نموا وبلاد ACP (أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى). إن دعم الصادرات فى هبوط واضح والاتحاد الاوروبى ألزم نفسه بالقضاء عليه. أما بالنسبة لتقديم الدعم المباشر للسياسة الزراعية المشتركة، فإنها يمكن أن تعوض تكاليف إضافية مرتبطة بالمعايير التى يفرضها الاتحاد الأوروبى على مزارعه. وهذا الدعم أقل بكثير من ذلك الذى تعطيه الولايات المتحدة لمزارعيها. والحقيقة هى أن خفض التعريفات الجمركية بشكل موحد فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية، يقوم أولا بمعاقبة معظم الدول الهشة لصالح الاقتصادات المصدرة الناشئة، مثل البرازيل والأرجنتين والصين أو الهند.

إن تطوير أو بناء الزراعات المحلية فى كل دول العالم هو السبيل الوحيد لإطعام العالم اليوم وغدا. وقد انتهت إلى الاعتراف بذلك المؤسسات الدولية.

ويجب لَىُّ رقبة المغالطات، وأبرزها تكلفة السياسة الزراعية المشتركة. فلا تمثل هذه الأخيرة فى عام ٢٠٠٨ سوى ٤٢٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبى، مقابل ٧٠٪ فى أواخر عام ١٩٨٠، ولن تمثل سوى الثلث فى أقل من خمس سنوات. ويمكن تفسير هذه النسبة لأنه ليس هناك حقا ميزانيات وطنية مخصصة للزراعة. وهكذا، فإن الاقتصاد الفرنسى الزراعى يستقبل حوالى ١٠ مليار يورو من أموال الاتحاد الأوروبى، فى حين أن الميزانية الوطنية لا تخصص لنفس مجال التخصص سوى ١,٥ مليار. هذا فيما يتعلق أساسا بالتمويل المشترك لسياسة الاتحاد الأوروبى للتنمية الريفية. ولم تخضع أية سياسة أخرى لهذا النوع من المشاركة الأوروبية. فإذا وجدت الشجاعة والإرادة للقيام بنفس جهد المشاركة للبحث، سيوجد فى بروكسل اعتماد مالى متاح للابتكار والبحوث أكثر بأربع مرات من ميزانية السياسة الزراعية المشتركة!.

ومن ثم، عندما نتحدث عن ميزانية الزراعة، عن ماذا نتكلم؟ عن ١٠٠ يورو فى السنة لكل أوروبى، ليس لمساعدة المزارعين، ولكن للاستثمار فى نموذج الغذاء والزراعة ومبدأ الإقليمية الذى يتمسك به المواطنون الأوروبيون. وهذا النموذج ليس

أمريكيا، وليس صينيا، إنه أوروبى. فهو يقوم بعمل منتجات ذات طعم ولون وعلامة، وهوية وأصالة فى كثير من الأحيان، بل هو أيضا عمل الآلاف من الشركات الزراعية - الصغيرة والمتوسطة. والشركات الغذائية المتواجدة فى جميع المناطق، التى تشكل عمودها الفقرى الاقتصادى. وأكرر: ١٠٠ يورو سنويا لكل أوروبى، هل هو أكثر من اللازم لضمان السلامة والجودة والتنوع فى غذائنا وللعمل لدينا، ولثراء مناظرنا الطبيعية؟

نعم، وأنا واثق: إن النتائج المترتبة على التخلى عن السياسة الزراعية المشتركة سيكون مخيفا بالنسبة للتوازن الاجتماعى والاقتصادى لأوروبا(٣٨). ومثل هذا التخلى سيؤدى إلى انخفاض عام فى مستويات الإنتاج وخاصة فى الثروة الحيوانية، وبالتالى زيادة التبعية الغذائية للأوروبيين. وستعرف أسعار المنتجات الزراعية، فى هذا السياق، انخفاضات قوية، ستؤدى فى النهاية إلى تباطؤ فى النشاط وانخفاض فى عدد من المزارع (حوالى ٣٠٪). وسيكون قطاع الماشية الأكثر تضررا، مع اختفاء واحدة على اثنين من الشركات. وسيكون لهذا التباطؤ فى النشاط الزراعى فى نفس الوقت تأثير ثقيل على شركات معالجة

(٣٨) فى دراسة استطلاعية "Scenar ٢٠٢٠" التى أجريت فى الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ من قبل المفوضية الأوروبية، تحلل عواقب التخلى عن السياسة الزراعية المشتركة على الزراعة والمناطق الريفية فى أوروبا. على الرغم من قصورها، فإنها تقدم أفكارا مضيئة.

المنتجات الزراعية وعلى مجموع وظائف المناطق الريفية، وخاصة فى قطاع الخدمات. إن تفكيك السياسة الزراعية المشتركة يعنى أيضا استفحال الفجوة بين المساحات ذات الكثافة الزراعية والقادرة على المنافسة والمساحات الأكثر هشاشة: سيزيد الضغط فى الواقع أكثر على الأولى (هولندا والدنمارك وألمانيا والمملكة المتحدة وفى فرنسا المنطقة الغربية الكبرى والوسط والشمال) فى حين أن الثانية (جنوب فرنسا، وأوروبا الجنوبية والمناطق الجبلية) ستشهد التصحر وتزيد عزلتها الاقتصادية سوءا. وستلوح فى الأفق عودة للطبيعةغير المزروعة. فالغابات، والنباتات شبه الطبيعية والمراعى سوف تكتسب أراضى مسهمة فى إفقار المناظر الطبيعية الأوروبية وفى تهميش بعض الأقاليم. وسوف يثار التساؤل حول جزء كبير من التراث والمكتسبات المشتركة: استقلالنا الغذائى، ونموذجنا الصحى، ونمو اقتصاداتنا، والتماسك الاجتماعى والإقليمى.

أوروبا القوية

هذه السياسة الزراعية المشتركة، هى أول السياسات الاقتصادية الأوروبية، وهى رمزية إلى حد بعيد وتمثل "فكرة معينة عن أوروبا". والمشروع الأوروبى لا يختصر فى نظرى كسوبر ماركت كبير. ولا أعتقد أن السوق يجب أن يكون "السيد" الوحيد، ولا أعتقد أننا يمكن أن نترك غذاء المواطنين، تحت رحمة قانون

السوق وحده، إلى أقل عرض بيئى أو صحى. وهذا واضح فى الغذاء، والأمن الصحى، والتماسك الإقليمى، مما يتطلب سياسات، ومستثمرين، وقواعد حكم.

فى هذا الصدد، فإن النقاش حول "التقرير الصحى" للسياسة الزراعية المشتركة والمدرج فى جدول أعمال الرئاسة الفرنسية يتيح لنا فرصة فى سياق مجدد فى العمق. ولا يمكن قصر هذه العملية على تعميم فصل المساعدات، والاستغناء عن أى أداة لتنظيم الأسواق، وتحويل السياسة الزراعية المشتركة إلى سياسة تنمية ريفية. أوروبا تستحق أفضل من ذلك، وزراعتها أيضا، وطموحى ليس الدفاع عن السياسة الزراعية المشتركة "القاصرة على المكاسب"، ولكن عن السياسة الزراعية المشتركة المجددة.

يجب على السياسة الزراعية المشتركة فى المستقبل أن تكون أكثر وقائية. وهذا يعنى أنه، نظرا لتقلبات الأسعار وزيادة المخاطر، يجب علينا الحفاظ على آليات لتحقيق الاستقرار فى الأسواق. إن ارتفاع بعض الأسعار الزراعية هز اليوتوبيا التى جعلت قوى السوق وحدها قادرة على المساهمة فى تحقيق توازن بين العرض والطلب، مع احترام المتطلبات البيئية والصحية. لكن علينا أن نبتكر من خلال تحميل المشتغلين المسؤولية: بشكل فردى، من خلال إدخال أدوات للتغطية من المخاطر، بدءا من المناخ، والمخاطر الصحية، وأيضا فى إطار الفروع، بإمكانية تنظيم توريد المنتجات الزراعية.

يجب على السياسة الزراعية المشتركة أيضا أن تكون أكثر إنصافا. وهذا يعنى أننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار حقيقة السوق والإنتاج. بعد عقود من التراجع، إن انتعاش أسعار زراعية معينة، لا سيما الحبوب والبذور الزيتية، شىء جيد. فقد حان الوقت لأن تكافئ الأسعار عمل المزارعين. ولكن لا نضع كل الإنتاج فى قارب واحد، واليوم تعانى تربية المواشى لدينا. ويجب أن تاخذ سياستنا الزراعية فى الاعتبار هذا الواقع الجديد وتقوم بتعديل دعمهم، لا سيما لصالح الثروة الحيوانية التى أضعفها ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما زاد كثيرا من تكاليف إنتاجها.

يجب أن تكون هذه السياسة الزراعية المشتركة أخيرا مستدامة. وهذا يعنى أننا بحاجة إلى مساندة بعض أنظمة الإنتاج الأساسية للتوازن الاقتصادى والبيئى لأراضينا. وأنا أفكر فى العشب، والزراعة العضوية، وفى المنتجات الفاضلة بيئيا مثل البازلاء...

ومن الواضح أنه ما إن نبدأ فى العمل من أجل البلدان السبعة والعشرين ومع سبع وعشرين دولة، كل شىء يصبح أكثر تعقيدا. نحن سبعة وعشرون. سبعة وعشرون لمناقشة واتخاذ القرار، وهذه هى أوروبا بالضبط: فضائل الحوار ومعنى الديمقراطية. لكن الشعور السائد هو أن النقاش لا يزال بعيدا جدا، وشديد المركزية فى بروكسل. وبالنسبة للمواطنين، فكرت طويلا فى أن بروكسل

ستكون أقل بعدا وأقل تعقيدا إذا قام السياسيون باستخدام الوقت للشرح وليس الدفاع عن أنفسهم.

بعد ذلك يمكننا أن نضع مزيدا من المرونة فى هذه البنية الأوروبية الكبرى وبيروقراطية أقل، والتحكم أكثر فى البرلمان والشفافية، ووضع مزيد من الألوان، وبدون شك من الإنسانية أيضا. هذا هو أيضا السبب وراء معاهدة لشبونة التى لا تزال فى المناقشة والتى نحن بحاجة لها بشكل مطلق، كما أننا بحاجة إلى علبة من الأدوات، وإلى تنظيم اتحاد للملكية بين هذه الدول السبعة والعشرين. للمزارعين وغيرهم أيضا أقول إنه لن تكون هناك سياسات قوية فى أوروبا فى حالة المؤسسات الضعيفة أو التى لا تعمل.

هذا ينطبق على السياسة الزراعية المشتركة، وعلى سياسات أخرى أيضا، بما فى ذلك السياسة الخارجية والدفاع. ويجب أن تتطور هذه السياسات، وتتكيف، وتعيش مع العصر، الذى لم يعد كعام ١٩٥٧ بالنسبة للطعام أو للمنافسة العالمية، أو السلامة فى العالم، أو البيئة. ولكن يجب أن تبقى هذه السياسات مشتركة حتى يسمع الأوروبيون ويحترموا، ويفيدوا العالم.

ما الذى فى المحصلة يمكن أن يجعل أوروبا خلال عشرين أو ثلاثين سنة قوة عالمية، و"زعيمة"، ولاعبا عالميا وليس مجرد قوة إقليمية؟ بالتأكيد، هناك عملتها، وإدارة الاقتصاد الذى لا يزال قيد

الإنشاء، ولكن هناك أيضا سياسة خارجية ودفاع، ثم السياسات المشتركة فى تنسيق وتوحيد وتقوية السوق الداخلية، وكل ذلك يحفظ الحاضر ويستعد للمستقبل.

والسياسة الزراعية هى بدقة واحدة من هذه السياسات. والمشكلة على نحو ما فى السياسة الزراعية المشتركة، هى هذه الفكرة عن أوروبا وقدرتنا على أن نكون الجهات الفاعلة لا متفرجين على مستقبلنا.. على طاولة القوى العظمى التى من شأنها أن تصنع النظام أو عدم النظام الجديد فى العالم فى القرن الحادى والعشرين، فهناك الولايات المتحدة والصين، المصدر الأول فى العالم لسنة ٢٠٠٩ ـ وهى بالفعل راسخة، وهناك الهند والبرازيل أيضا، وروسيا! ألا نريد أن نكون على هذه الطاولة بدون تعقيدات ودون غطرسة؟..أم هل ينبغى علينا على العكس أن نستسلم لنصبح مقاولين من الباطن أو نقع تحت النفوذ؟

لن يحدث هذا مطلقا! إذن لو أن هذا هو الجواب، فإن أوروبا ليست بديلا، بل هى ضرورة حيوية لجميع الدول الأوروبية. وبالنسبة لفرنسا، إن السياسات الأوروبية الغذائية، والزراعية، والصيد، والأراضى تظل فى قلب هذه الحاجة.

ملحق

قاموس مصطلحات

Aménité ، مفهوم الزراعة متعددة الوظائف

تم بناء هذا المفهوم فى اتصال مع فكرة تعدد وظائف الزراعة. ويستخدم هذا المصطلح بمعنى تسجيل مكان ما، فى إشارة إلى الاستخدامات الترفيهية التى يمكن أن يطورها وللإطار المعيشى المناسب الذى يمكن أن يوفره للناس. فإنه يشير إلى الأدوار الجديدة لزراعة الخدمات (على سبيل المثال، المشى لمسافات طويلة، والاكتشاف أو السباحة، ولكن أيضا إدارة باطن الأرض والتربة أو الحفاظ على التنوع البيولوجى) مع صيانة المناظر الطبيعية المرتبطة بها. إن مفهوم الزراعة متعددة الوظائف يؤكد على تعدد الثروات الناتجة عن الزراعة، فيما وراء وظيفتها كمجرد منتج. إنها تعزز الزراعة التى توفر أصولا غير ملموسة للمجتمعات. وتستمد هذه المصطلحات من تفكير تم فى نهاية القرن العشرين، ولا سيما فى أوروبا، عن المكان الذى يعود للعالم

الزراعى فى مسيرة مجتمعاتنا والمحافظة على النظم البيئية لدينا.

Biens publics المنافع العامة

المنافع العامة هى السلع أو الخدمات أو الموارد التى يستفيد منها الجميع وتتميز بأنها:

* غير حصرية: لا يمكن استبعاد أحد من استهلاك هذه المنافع (حالة الهواء)؛

* غير تنافسية: إن استهلاك هذه المنافع من قبل مستخدم لا يمنع استهلاكها من آخر. نظريا، زيادة تكلفة الاستهلاك لشخص إضافى هى صفر: الهواء، ومياه المحيطات، والطاقة الشمسية ...

يحيل مفهوم المنافع العامة العالمية، منذ أواخر عام ١٩٩٠، إلى القضايا الجديدة الناشئة ذات الإطار العالمى: البيئة والمناخ والصحة والغذاء والعدل والسلام وأيضا التعليم. هى الحقوق التى لا ينبغى أن يحرم منها أى انسان والتى تستدعى الإدارة الجماعية على الصعيد الدولى. والاعتراف بأن الزراعة تنتج طبيعة، يسمح بالحفاظ على التنوع البيولوجى، ويحافظ على التربة وباطن الأرض ويحمى البيئة، ويعطيها مكانة المنتج للثروة العامة. بالتوازى، أصبح الريف فى حد ذاته سلعة عامة بقدر ما هو ثروة للمجتمع

بأكمله. ومع ذلك، فهو من الناحية القانونية ملكية خاصة، وينتمى بشكل خاص للمزارعين وأصحاب الغابات. فوضعه إذًا مختلط ومعقد: فهو فى نفس الوقت منفعة عامة وسلعة خاصة.

Bioénergie الطاقة الحيوية

ما هى الطاقة الحيوية؟ هى طاقة من أصل زراعى أو نباتى، وهى تشمل الوقود الحيوى والوقود البيولوجى. وهى تستند إلى استخدام الكتلة الحيوية، كمصدر من مصادر الطاقة المتجددة الأساسية: تحدد الكمية الإجمالية للمادة (الكتلة) لجميع الأنواع الحية فى بيئة طبيعية معينة فى مجال الطاقة، لجميع المواد العضوية القادرة على أن تصبح مصادر للطاقة. وتشمل موارد الكتلة الحيوية ما يلى: الخشب، فى جميع أشكاله، والمنتجات الثانوية من الخشب (اللحاء والأفرع ونشارة الخشب، إلخ) المنتجات الثانوية الصناعية (نفايات الصناعات الغذائية على سبيل المثال)؛ المنتجات المستخرجة من الزراعة التقليدية؛ والنفايات العضوية - النفايات البلدية والنفايات الزراعية. وهناك تقليديا ثلاثة مصادر رئيسية للوقود الحيوى: تلك المستمدة من المحاصيل الزيتية (أساسا بذور اللفت ودوار الشمس)؛ وتلك التى يتم الحصول عليها من الكحول (الميثانول والإيثانول) المشتقة من المحاصيل السكرية (بنجر وقصب) أو المستمدة من النشا (مثل القمح)؛ وتلك التى تم الحصول عليها من الميثان

المحتوى فى الغاز الحيوى الناتج عن تخمر المواد العضوية (فضلات الطعام، نفايات الخشب والقش ومن المحاصيل الأخرى) فى غياب الأكسجين. والوقود الحيوى، الذى ينتج الحرارة والكهرباء، هو بدوره مشتق من الخشب والمحاصيل السليلوزية (قش، إلخ) ومن الغاز الحيوى.

CECA ساكا

الـ CECA ، المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، التى أنشأتها معاهدة باريس الموقعة فى ١٨ نيسان عام ١٩٥١، بتأسيس سوق مشتركة للفحم والصلب بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلدان البينيلوكس الثلاثة. يمكن أن ينظر إليها على أنها المعمل الذى اختبر آليات ومبادئ الاتحاد، إنه حقا أول بنيان بين الدول، فلم يعد على الدول التعاون فقط، ولكن عليهم الحكم معا.

Club de Rome نادى روما

فى عام ١٩٦٨، طلب نادى روما من فريق من الباحثين من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا إعداد تقرير يوصى بحلول عملية للمشاكل العالمية. تقرير ميدوز نشر فى عام ١٩٧٢، تحت عنوان (حدود التنمية) (إيقاف التنمية؟ فى الطبعة الفرنسية) وهو أول دراسة هامة تسلط الضوء على المخاطر البيئية للتنمية الاقتصادية، ونتاج تفكير فى قضية أصبحت الآن حاسمة: هل

التنمية الاقتصادية المستدامة ممكنة؟ ونشر تقرير ثان بعنوان الخروج من عصر النفايات: الغد فى عام ١٩٧٤.

التنمية Développement

فى سبتمبر ٢٠٠٠ ,فى إطار الأمم المتحدة، تعهد ١٨٩ بلدا فى إعلان الألفية بجعل الحق فى التنمية حقيقة واقعة للجميع، لتجنيب البشرية قاطبة الفاقة، وبالتالى بناء عالم أفضل. لهذا الغرض، وضعوا لأنفسهم ثمانية أهداف رئيسية يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائى، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرها من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة دائمة من أجل التنمية.

الدوحة DOHA

دورة الدوحة (أو "برنامج الدوحة للتنمية") هى عبارة عن مجموعة من المفاوضات التى انطلقت فى عام ٢٠٠١ تحت رعاية منظمة التجارة العالمية وتضم ٢١ من مواضيع التفاوض التى كان من المقرر تحققها فى يناير ٢٠٠٥ على أبعد تقدير. مستندة أساسا على فكرة تحرير التجارة كعامل للتطور، وتجمدت دورة الدوحة فى يوليو ٢٠٠٨، ولا سيما حول مسألة الزراعة، وحماية صغار

المنتجين فى البلدان النامية ("آليات حماية متخصصة") حيث لم يتم التوصل إلى أى اتفاق فى هذا المجال.

Ecotechnologies التكنولوجيات البيئية

ويمكن تعريف التكنولوجيات البيئية مثل كل التقنيات الأقل ضررا فى استخدامها للبيئة من استخدام تقنيات أخرى. وهى تشمل التقنيات التى تسمح بالتحكم فى التلوث (إدارة النفايات، ومكافحة تلوث الهواء)، والمنتجات والخدمات الأقل تلويثا وأقل استهلاكا للموارد (بطاريات الوقود على سبيل المثال) ووسائل أكثر عقلانية فى إدارة الموارد (مثل الحفاظ على الطاقة أو توفير المياه). تشمل أيضا التقنيات البيئية والتكنولوجيات المدمجة فى العمليات لجميع قطاعات وتقنيات معالجة التربة.

Effet de serre الاحتباس الحرارى

إن آلية ظاهرة الاحتباس الحرارى، المعروفة منذ القرن التاسع عشر، هى ظاهرة طبيعية تحافظ على حرارة كوكبنا فى درجة متوافقة مع الحياة. وانبعاثات غازات الاحتباس الحرارى تحفظ فى الغلاف الجوى جزءا من الطاقة الشمسية، وتسهم بالتالى فى ارتفاع درجة حرارة الأرض. ولأكثر من عشرة آلاف سنة، ظل متوسط درجات الحرارة مستقرا بشكل ملحوظ. ومع ذلك، اليوم، فإن زيادة تركيز الغازات فى الغلاف الجوى تعزز هذه الآلية وتسبب ظاهرة الاحتباس الحرارى.

Espace rural المناطق الريفية

عام ١٩٩٦ صدق INSEE (المعهد القومى للإحصاء والدراسات الاقتصادية) على التغييرات العميقة فى الأراضى الفرنسية فى تعريف تقسيم جديد. يشمل المناطق التى يغلب عليها الريف، أو المناطق الريفية، ومجموع وحدات حضرية صغيرة والبلديات الريفية التى لا تنتمى إلى منطقة يغلب عليه الطابع الحضرى (المراكز الحضرية، والضواحى شبه الحضرية والمناطق متعددة الاستقطاب). وتتكون من:

- المناطق الريفية تحت نفوذ حضرى ضعيف: جميع البلديات الريفية أو الوحدات فى المناطق الحضرية من غير المراكز الريفية والتى يتراوح بين ٢٠ و٤٠ من المقيمين العاملين الذين يذهبون للعمل فى المناطق الحضرية.

- المراكز الريفية: هى بلديات ريفية أو وحدات فى المناطق الحضرية التى توفر من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ وظيفة، وهذا الرقم أكبر أو مساو للسكان النشطاء.

- محيط المراكز الريفية: مجموع البلديات الريفية أو الوحدات الحضرية التى لا تغذ من المراكز الريفية ولا من المناطق الحضرية المنخفضة، وبالتالى ٢٠ أو أكثر من سكانها النشطاء يعملون فى المراكز الريفية.

- المناطق الريفية المعزولة: تتكون من جميع البلديات الريفية الأخرى أو وحدات حضرية.

GIEC

جياك (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) تنشر مرة كل ست سنوات تقريرا عن ظاهرة الاحتباس الحرارى. ونشرت تقريرها الرابع فى عام ٢٠٠٧. وقد تأسست فى عام ١٩٨٨، بناء على طلب من G7 ، من قبل اثنتين من وكالات الأمم المتحدة: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (OMM) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب). برئاسة الاقتصادى الهندى راجندرا ك. باتشورى، وهى تضم بين خبرائها الفرنسيين جان جوزيل وهيرفى لوتروت، من بين آخرين. وفى عام ٢٠٠٧، تم منح جائزة نوبل للسلام إلى فريق الجياك، بالاشتراك مع آل غور.

Insécurité alimentaire انعدام الأمن الغذائى

انظر: الأمن الغذائى

OGM المحاصيل المعدلة وراثيا

ما هى الكائنات المعدلة وراثيا؟ هى كائنات حية (نبات) تم تغيير مادته الوراثية بطريقة لا تحدث طبيعيا بالتزاوج و/ أو إعادة التركيب الطبيعى، أى من خلال زرع الجينات من كائن حى آخر. يمنح الجين المزروع سمات جديدة للكائن المعدل، مثل نوعية

غذائية أفضل، وتحمل مبيدات الأعشاب، ومقاومة الظروف القصوى للطقس، والمرض أو الجفاف الشديد. ومنذ أن بدأ الإنسان فى تدجين النباتات والحيوانات، تم استعمال تقنيات مختلفة (الانتقاء، والتهجين، والتحول) لتحسين أداء الطبيعة، مع ذلك، يمثل ظهور الكائنات المعدلة وراثيا، قطيعة غير مسبوقة فى تاريخ التكنولوجيا الحيوية. لكن يلاحظ أن هناك فى الطبيعة تبادلا للمواد الوراثية بين الأنواع: على سبيل المثال، حالة الطحالب التى تحيل جزءا من الجينوم الخاصة بها إلى الأشجار لتكون بمثابة دعم لها. (المصدر: الكائنات المعدلة وراثيا، AAER الفصل الثانى عام ٢٠٠٧ ، منشور من المجلس العام للأغذية والزراعة والمناطق الريفية. المترجم).

PAM البرنامج الغذائى العالمى

البام (البرنامج الغذائى العالمى) هى وكالة المساعدات الغذائية والإنسانية للأمم المتحدة. مهمتها المحددة، منذ نشأتها فى عام ١٩٦٣، هى القضاء على الجوع والفقرفى العالم. ويستجيب برنامج الأغذية العالمى للاحتياجات الطارئة ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يقرب من مائة من البلدان الفقيرة. كما أنه يوفر الدعم اللوجستى لإيصال المساعدات الغذائية إلى السكان المحتاجين. ويعمل البرنامج أيضا على وضع الكفاح ضد الجوع فى قلب جداول الأعمال الدولية.

Périurbanisation ظاهرة امتداد الضواحى على حساب المناطق الريفية.

بناء المساكن فى ضواحى المدن كامتداد للمساحات الحضرية إلى المناطق الريفية. وتعرف المساحات التى تعانى الآن من هذه الظاهرة نموا قويا.

Pôles de compétitivité :le pôle industrie et agro-ressources

محاور المنافسة: محور الصناعة والموارد الزراعية

تعتمد هذه المجموعة ذات النزعة العالمية على مناطق بيكاردى وشمبانيا ـ آردن. وقد تضامن المصنعون والباحثون والأكاديميون لتطوير مركز على موضوع إضافة قيمة غير غذائية للموارد الزراعية تعتمد على استخدام النبات كله ـ وهو ما يحد من المساحات المطلوبة. والأهداف هى: استخدام المنتجات الطبيعية المتجددة، وتطوير العمليات الأكثر احتراما للبيئة ومكافحة تغير المناخ.

Postulat de Doha فرضية الدوحة

انظر: الدوحة

Protocole de Kyoto بروتوكول كيوتو

يحدد بروتوكول كيوتو التزامات الدول الصناعية حول خفض متوسط انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى بنسبة ٥,٢٪ بالمقارنة

مع مستويات عام ١٩٩٠ بحلول ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢. ومع ذلك، قررت الولايات المتحدة التى ينبعث منها وحدها من ٣٠ إلى ٣٥٪ من مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة فى العالم فى عام ٢٠٠١ عدم المصادقة على البروتوكول.

REACH: la politique européenne sur les substances chimiques

ريتش: السياسة الأوروبية للمواد الكيميائية

هى اللائحة الجديدة لتسجيل وتقييم والسماح والتقييد للمواد الكيماوية، وقد دخلت حيز التنفيذ فى ١ يونيو ٢٠٠٧. وتستهدف تحسين حماية صحة الإنسان والبيئة، وفى الوقت نفسه زيادة الابتكار والقدرة التنافسية. فى هذا السياق، سيتم فحص المواد الموجودة والجديدة لتحديد مخاطرها المحتملة على الصحة والسلامة خلال فترة ١١ عاما. ومن العناصر الرئيسية فى هذا النظام شرط على المنتجين والمستوردين لإثبات سلامة المواد الكيميائية الخاصة بهم قبل أن يتمكنوا من طرحها فى السوق. ومع تنفيذ REACH ، فإنه من المتوقع أن تمثل منتجات أقل خطرا وأكثر بيئية الحصة الأكبر من القدرات الابتكارية فى الصناعة الأوروبية وتصبح فى المستقبل مصدرا رئيسيا للنشاط والدخل. إن صناعة المواد الكيميائية الأوروبية هى الآن ثالث أكبر الصناعات التحويلية بنسبة ١.٧ مليون فرصة عمل وأكثر من ٣ ملايين بشكل

غير مباشر، وينتج الاتحاد الأوروبى ٣١٪ من المواد الكيميائية فى العالم مقابل ٢٨٪ فى الولايات المتحدة.

Réformes de la PAC et mesures agro -environnementales

إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والتدابير الزراعية البيئية

وضعت التدابير الزراعية والبيئية من منتصف عام ١٩٨٠ لتشجيع ممارسات زراعية أكثر ملاءمة للبيئة والحفاظ على الريف. ويوفر جدول أعمال عام ٢٠٠٠، وهو ثانى إصلاح رئيسى للسياسة الزراعية المشتركة بعد إصلاح ماك شيرى، إطارا شاملا لهذه التدابير: فهو يقيم هيكلا قانونيا واحدا مخصصا للتنمية الريفية، الركيزة الثانية للسياسة الزراعية المشتركة، وكانت الأولى مكرسة لدعم السوق. وهكذا تأكدت الإرادة الأوروبية فى الدفع مقابل الحصول على خدمات غير سوقية لتوفير خدمات مجتمعية وإقليمية وبيئية - حتى إذا كانت إعادة التوجيه الفعلى للتمويل نحو هذه الركيزة متواضعة. ويذهب الإصلاح الأخير للسياسة الزراعية المشتركة، فى عام ٢٠٠٣، إلى أبعد من ذلك، فهو يعدل الركيزة الأولى من خلال إدخال شروط للمساعدات فى احترام الممارسات الزراعية المستدامة، وتشجيع المزارعين على تعدد الأنشطة (السياحة، إلخ.). المساعدات مشروطة بالحفاظ على الأراضى الزراعية، وعلى احترام الأنظمة المتعلقة بسلامة الأغذية. والحفاظ على النباتات ورعاية الحيوان. وعدم الامتثال لهذه

الأحكام قد يؤدى إلى إجراء تخفيضات فى المساعدات الموزعة على المنتجين.

Ruralité choisie المناطق الريفية المختارة

هو تعبير للجغرافى برنار كايزر الذى كشف منذ عام ١٩٩٧ فى كتابه النهضة الريفية، عن تحول عميق فى المناطق الريفية؛ بسبب وصول سكان المناطق الحضرية بحثا عن إطار وأسلوب للحياة أكثر متعة، وشدد على أنه يجب تنويع فهم فكرة التخلى أو النزوح إلى الريف بسبب هذا الريف الذى يتم اختياره وهو سكنى فى معظم الأحيان.

Rurbanisation تحضر الريف

مصطلح جديد مكون من "ريف" و"حضر" ظهر فى عام ١٩٧٦ (ج. بوير و ج. م. رو فى تحضر الريف أو المدينة المبعثرة، باريس منشورات سوى). يشير إلى عملية "عودة" الحضريين إلى المناطق الموصفة بالريفية منذ أواخر الستينيات وبداية السبعينيات. وهو فى نفس الوقت نتيجة لـ "التوق إلى الريف" ولتوفر السيارات وتحسن وسائل وقنوات الاتصال، تترجم هذه الظاهرة نتائج زحف التوسع العمرانى للمناطق الريفية وتداخل المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

Sécurité alimentaire الأمن الغذائى

لمفهوم الأمن الغذائى معنيان. فهو يعنى للكثير من سكان العالم، فى الدول الفقيرة، تغطية كمية ونوعية من المياه والمواد

الغذائية الأساسية. وفى البلدان المتقدمة، تكمن القضية الرئيسية فى جودة وسلامة الغذاء. وبالمقابل، فإن انعدام الأمن الغذائى هو الحالة التى يفتقر فيها الناس إلى تأمين الحصول على أغذية كافية وسليمة ومياه الشرب. وقد ينجم مثل هذا الوضع عن النقص، وعدم كفاية القوة الشرائية، وسوء توزيع أو إساءة استخدام المواد الغذائية على مستوى الأسرة. وقد يكون انعدام الأمن الغذائى مزمنا، أو موسميا أو مؤقتا.

Stress hydrique الإجهاد المائى

تعانى منطقة ما من شح المياه عندما يفوق الطلب على المياه الكمية المتاحة فى أوقات معينة أو عندما يحد من استخدامها النوعية الرديئة. ما يؤدى إلى زيادة تدهور موارد المياه العذبة من حيث الكمية، بسبب الإفراط فى استغلال المياه الجوفية، ونزح المياه من الأنهار على وجه الخصوص وكذلك من حيث الجودة، بسبب التلوث بواسطة المواد العضوية، ومن الملوحة.

Traité de Rome معاهدة روما

أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية معاهدة روما، التى وقعت فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ التى تهدف إلى إنشاء سوق مشتركة لمجموع الإنتاج الصناعى والزراعى للدول الست. كما توفر السياسات

الاقتصادية المشتركة فى مجالات المنافسة فى العمل، والتجارة الخارجية، والنقل والطاقة والزراعة.

التحول الديموغرافى Transition démographique

التحول الديموغرافى هو العبور من النظام الديموغرافى المعروف باسم "القديم"، الذى يتسم بخصوبة قوية، وارتفاع فى معدل الوفيات، وبالتالى انخفاض فى النمو السكانى، إلى النظام الديموغرافى "الحديث" (فى جميع البلدان المتقدمة النمو)، التى تتميز بانخفاض معدل المواليد والوفيات المنخفضة والنمو السكانى المنخفض. هذا العبور يتم فى خطوتين (هو التحول الذى انتقلت له جميع البلدان النامية). يأخذ فى أول خطوة معدل الوفيات فى الانخفاض، ويظل معدل المواليد مرتفعا، هذه هى الفترة التى يكون فيها معدل النمو السكانى هو الأقوى. خلال الخطوة التالية ينخفض معدل المواليد، إذن يتباطأ النمو السكانى، وتظل أشد البلدان فقرا فى العالم (أقل البلدان نموا) الآن فى المرحلة الأولى.

الجداول

المؤشرات الديمغرافية وسكان المدن

	مجموع السكان فى ٢٠٠٧ (مليون نسمة)	توقعات السكان فى٢٠٥٠ (مليون نسمة)	متوسط النمو الديموغرافى (٢٠٠٥-٢٠١٠)	٪ سكان المدن	نسبة النمو الحضرى (٢٠٠٥-٢٠١٠)
المجموع العالمى	٦٦١٥,٢	٩٠٧٥,٢	١,١	٥٠	٢,٠
المناطق النامية*	١٢١٧,٥	١٢٣٦,٢	٠,٢	٧٥	٠,٥
مناطق فى إطار التنمية**	٥٣٩٨,٤	٧٨٣٩,٧	١,٣	٤٤	٢,٥
PMA ***	٧٩٥,٦	١٧٣٥,٤	٢,٣	٢٨	٤,٠

* المناطق النامية تشمل: أمريكا الشمالية، اليابان، أوروبا واستراليا ونيوزيلندا.

* المناطق فى طريق النمو تشمل: جميع مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاراييب وآسيا (فيما عدا اليابان) وميلانيزيا وبولونيزيا.

*** المناطق الأقل تقدما هى ، طبقا لتسمية الأمم المتحدة، البلاد الأقل تقدما اجتماعيا واقتصاديا فى العالم، وهى أيضًا الأكثر فقرا. تتكون من عشرين بلدا منها مالى وتوجو وأفغانستان وكمبوديا وبيرمانيا واليمن والسودان...

(تقرير عن أحوال السكان فى العالم سنة ٢٠٠٧، الأمم المتحدة).

المصدر HYPERLINK "http://www.unfpa.org" www.unfpa.org

حصة السكان العاملين فى الزراعة بالنسبة لمجموع السكان العاملين (٪)

	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤
العالم	٥٢	٤٩	٤٥	٤٣
البلاد النامية	١٣	١٠	٧	٦
البلاد الصناعية	٨	٦	٤	٣
اقتصاديات متحولة	٢٣	٢٠	١٥	١٣
بلاد فى إطار التنمية	٦٧	٦١	٥٥	٥٣
أمريكا الجنوبية والكاريبى	٣٤	٢٥	٢٠	١٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥١	٣٩	٣٣	٣١
أفريقيا الصحراوية	٧٦	٧١	٦٦	٦٤
شرق وجنوب شرق آسيا	٧٠	٦٨	٦٢	٥٩
جنوب آسيا	٧٠	٦٤	٥٩	٥٦
أوقانوسيا فى إطار التنمية	٧٣	٦٩	٦٤	

ملحوظة : فى حالة فرنسا كان السكان العاملون فى الزراعة يمثلون حوالى ٦٠٪ حيث السكان العاملون سنة ١٨٤١ و٤٦٪ سنة ١٨٨١ وما يقرب من ٤٠٪ سنة ١٩١٤ و٣٠٪ سنة ١٩٤٩.

المؤلف فى سطور:

ميشال بارنييه

هو وزير الزراعة والصيد، نائبا عن إقليم السافوا، وزيرا للبيئة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥)، وزيرا مفوضا للشؤون الأوروبية (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧)، كومسير أوروبى (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤)، وزير الشؤون الخارجية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥). صدر له أيضا عشرة كتب.

جميع حقوق المؤلف عن هذا الكتاب محفوظة لجمعية الإخوة العالمية التى تساند فى هاييتى مشاريع التعليم والتدريب والتنمية فى المجتمع الريفى www.haïti-afu.org

المترجم فى سطور:

نجوى حسن

- مدرسة لغة فرنسية فى المركز الثقافى الفرنسى بالقاهرة.
- خريجة مدارس اللغات الفرنسية بالقاهرة.
- حاصلة على ليسانس حقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٧٥.
- حاصلة على دبلوم العلوم السياسية من جامعة باريس الثانية ١٩٧٧.
- محامية وناشرة ومترجمة.

من أعمالها

- ترجمة كتاب «قصة موجزة عن المستقبل» - جاك آتانى - طبعة ٢٠١٣ عن المركز القومى للترجمة.
- المشاركة فى ترجمة الجزء القانونى للموسوعة الاجتماعية الصادرة عن المركز الثقافى الفرنسى بالتعاون مع المركز القومى للترجمة.

- ترجمة العديد من الملفات السياسية التى نشرت بمجلة الثقافة العالمية حول موضوعات العولمة والمستقبل.
- ترجمة عدد من القصص القصيرة لمجلة العربى الكويتية.
- ترجمة مجموعة من قصص الأطفال لمجلة العربى الصغير بالإضافة للعديد من الترجمات التقنية والمتخصصة لشركات عالمية. كما قامت بإعداد كتاب «العربية المصرية» الصادر عن دار أسميل الفرنسية.

التصحيح اللغوى : أحمد عزت
الإشراف الفنى : محسن مصطفى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب